الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

ISSN 1111-0449 الخميس 08 محرم 1442 هـ الموافق لـ 27 أوت 2020م العدد: 18339 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1

متعاملو الهاتف النقال:

تخصيص ترددات جديدة للأنترنت وتحسين التدفق

ص 4

«الشعب» تهنّئ وتحتجب

بمناسبة يوم عاشوراء، تتقدم مؤسسة «الشعب» إلى الشعب الجزائري بأحر التهاني. كل عام وأنتم بألف خير وتحتجب هذا السبت.

الفريق السعيد شنقريحة:

حماية الجزائر تتطلب إضافة نوعية في قدرات الجيش

ص3

مخطط الإنعاش الاقتصادي

مقاربة عميقة برهانات جيو - سياسية

قررت الجزائر، إحداث قطيعة نهائية مع النموذج الاقتصادي القائم منذ عشرين سنة، بالارتكاز على الإنتاج الوطني و«التصدير» دون الإبقاء أسيرة المحروقات التي تمثل 98٪ من المداخيل.
ولتحقيق هذا التحول، اعتمدت خطة للإنعاش الاقتصادي وباشرت العمل الفوري لتجسيدها وفق آجال زمنية محددة.

ص6

البروفيسور خياطي لـ «الشعب»:

نتائج فتح الشواطئ للجزائريين تظهر بعد 10 أيام

أكد رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث البروفيسور مصطفى خياطي، في تصريح لـ «الشعب»، أن نتائج فتح الشواطئ، خاصة إقامة الدولة «نادي الصنوبر»، أمام جميع المواطنين، نظرا للإقبال الكبير عليه، ستظهر بعد 10 أيام، متوقعا زوال فيروس كورونا بصفة تدريجية.

ص2

«الشعب» ترصد «صيف عنابة 2020»

بونة تسابق الزمن لإنقاذ ما تبقّى من موسم اصطياف

«ليالي ملاح» بالكورنيش وساحة الثورة تمتص ضغط الحجر

ص8-9

وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة كوثر كريكو في حوار مع «الشعب»:

انخراط الفئات الهشة في الحركية الاقتصادية أولوية

- 1500 مشروع مصغر لذوي الاحتياجات الخاصة وشهادة التأهيل ضرورة حتمية
- الرقمنة هي الحل لضبط قائمة المستفيدين من الخدمات والمنح

ص12-13

أكدت ضرورة تهيئة معالم بونة التي تعرف تدهورا

بن دودة تشرف على تكريم «الجيش الأبيض»

أشرفت، أمس، بعنابة، وزيرة الثقافة والفنون مليكة بن دودة، رفقة الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات إسماعيل مصباح والي عنابة، على تكريم الجيش الأبيض من أطباء وممرضين، وذلك عرفانا لمجهوداتهم الكبيرة في محاربة جائحة كوفيد-19، ونضالهم المستمر لمجابهة الوباء ووقوفهم إلى جانب المرضى المصابين به دون كلل.

ص4

خلفا للبرتغالي شالو

حكيم مالك مدربا لنادي بارادو

تعاقد نادي بارادو مع المدرب المغترب حكيم مالك من أجل الإشراف على العارضة الفنية للفريق خلال الفترة المقبلة، بحسب ما جاء، أمس، على الصفحة الرسمية للنادي على فيسبوك.

ص24

بعد عملية تفتيش معمّق وتقييم واسع

براقي يُنهي مهام المدير العام لـ «سيال»

أنهى وزير الموارد المائية، أرزقي براقي، مهام عدد من الاطارات المسيرة بشركة المياه والتطهير للجزائر «سيال» المسؤولة عن الخدمة العمومية للماء وعلى رأسهم المدير العام للشركة، بحسب ما أفاد به، أمس، بيان للوزارة.

ص24

لمتابعة التجاوزات المغربية وتوثيقها

آلية صحراوية لمراقبة الانتهاكات في الأراضي المحتلة

في انتظار موقف النهضة ذات الأغلبية البرلمانية

جدل سياسي وشعبي حول الحكومة التونسية الجديدة

ص 17

الوضعية الوبائية

الإصابات الجديدة: 370
حالات الشفاء: 299
الوفيات: 9
إجمالي الإصابات: 42.619
المتماثلون للشفاء: 29.886

البروفيسور خياطي لـ «الشعب»:

نتائج فتح الشواطئ للجزائريين تظهر بعد 10 أيام

أكد رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث البروفيسور مصطفى خياطي، في تصريح لـ«الشعب»، أن نتائج فتح الشواطئ، خاصة إقامة الدولة «نادي الصنوبر»، أمام جميع المواطنين نظرا للإقبال الكبير عليه، ستظهر بعد 10 أيام، متوقعا زوال فيروس كورونا بصفة تدريجية.

صونيا طبة

كشف البروفيسور خياطي عن عوامل ساهمت في تسجيل تراجع في الحالة الوبائية خلال الأيام الأخيرة، مشيرا إلى أن «كوفيد-19» فقد قوته التي ظهر بها، خاصة في البلدان الأوروبية، ولم يعد يشكل خطرا كالسابق. لكن خطورته تكمن في أن الكثير من الأشخاص يحملون الفيروس ولا تظهر عليهم الأعراض وعلامات الإصابة، وبالتالي يتسببون في نشر العدوى، قائلا إن «وباء كورونا بمثابة الدخول إلى المستنقع والخروج منه بسرعة يتطلب الالتزام بالقواعد الوقائية واتخاذ الإجراءات اللازمة».

وبحسب محدثنا، يمكن للجزائر الاستغناء عن اللقاح المضاد لفيروس كورونا عندما يحين موعد توفره في البلاد، نظرا لاحتمال تحوله إلى فيروس عادي غير خطير، موضحا أن الكثير متخوفون من هذا اللقاح، خاصة

الذين يملكون مناعة جيدة. في حين يبقى الأشخاص الأكثر عرضة لمضاعفات الفيروس من المصابين بأمراض مزمنة بحاجة إليه، إضافة إلى الأسلاك الطبية المعرضين لخطر العدوى بحكم تواجدهم في الجبهة الأولى لمواجهته بمختلف المستشفيات.

وحذر رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث من الإقبال على بعض الشواطئ المتواجدة بشرق العاصمة، لأنها أصبحت ملوثة وغير صالحة للسباحة، مرجعا السبب إلى المواد الكيميائية للمناطق الصناعية التي تفرّغ مياهها المستعملة ونفاياتها في البحر وقد تعرض صحة المواطنين إلى الخطر، مستحسنا في هذا السياق قرار فتح شاطئ إقامة الدولة «نادي الصنوبر» أمام جميع المواطنين، كونه المكان المفضل والأنظف لضمان سلامة وراحة المصطافين.

وفيما يخص الإعلان عن أول إصابة بفيروس كورونا بعد الشفاء منه، أوضح البروفيسور في ذات السياق أنها حالة غير مؤكدة لحد الآن وإنما يشتبه في إصابتها مجددا بنفس الفيروس، والشخص الآن يخضع إلى تحليل المناعة لمعرفة حقيقة ذلك، قائلا: «إن الأمر لا يدعو للقلق، خاصة وأنها حالة واحدة من بين آلاف المرضى الذين تماثلوا للشفاء دون المرض مجددا».

مدير الصحة لولاية باتنة:

خضوع 1042 مريض للعلاج بكلوروكين

كشف مدير الصحة لولاية باتنة، عيسى ماضوي، عن تسجيل تحسن كبير في الوضعية الوبائية لجائحة كورونا كوفيد، مؤكدا أن الوضع يشهد استقرارا منذ حوالي شهر من خلال التراجع الكبير في عدد الحالات المسجلة يوميا وكذا الانخفاض في معدل شغل أسرّة الاستشفاء ومصالح الإنعاش الموجهة للتكفّل بالمصابين بفيروس كورونا.

باتنة: حمزة لموشي

أشار ماضوي، إلى إجراء 9318 تحليل «بي.أس.أر» منها 7 آلاف تحليل بمركز مكافحة الأمراض السرطانية، وأكثر من 3 آلاف تحليل بمخبر القطاع الخاص، وهي التحاليل التي مكنت من الوقوف جيدا على الوضعية الوبائية والسعي للحد منها في بداياتها.

وتم تسجيل 1759 حالة مؤكدة بفيروس كورونا، وتسجيل 1422 حالة شفاء، مع تسجيل 158 حالة وفاة بسبب الفيروس التاجي بمختلف مناطق الولاية باتنة، أغلبها لدى كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.

وبخصوص التحقيقات الوبائية التي تم إجراؤها منذ تفشي الجائحة، أشار مدير الصحة، أمس، في تصريح لإذاعة باتنة الجهوية، إلى القيام بـ700 تحقيق وبائي، كانت لها أثار جد إيجابية في محاصرة الفيروس، إضافة إلى تسجيل 400 بؤرة بولاية باتنة، على غرار باتنة، بريكة، تاكسلانت وغيرها من المدن التي شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد الإصابات منذ تفشي الوباء شهر أفريل الماضي.

ميدانيا رفعت كل المؤسسات الاستشفائية المخصصة لمرضى كوفيد.19 من طاقة استيعابها إلى 662 سرير، خاصة في الشهرين المنصرمين اللذين عرفا ذروة حالات الإصابة بعد تصدر الولاية الترتيب الوطني مرات متتالية، حيث أن اكبر عدد اصابات سجلت بكل من بلدية باتنة وبالتحديد بأحياء حي 1020، كشيدة، بوعقال، بارك أفوراج، ثم بمدن بريكة، الجزار، نقاوس، رأس العيون، قيقبة، تاكسلانت، مروانة، وادي الماء، عين جاسر وسريانة.

وأشار المدير إلى الأزمة التي عرفتها الولاية مطلع الشهر الجاري، بغياب كلي لأجهزة الكشف، حيث تم تدعيم الولاية من الوزارة الوصية بـ3 آلاف كاشف سريع على مستوى المستشفيات للطاقم الطبي، الموزع عبر كل مراكز التشخيص، التي ساهمت في تخفيف الضغط على المستشفيات باستقبالها لـ12600 حالة، وإجراء 8819 تحليل مخبري، وإجراء 4636 تخطيط قلب، وإجراء 1387 تحليل بي.أس.ار، وكذا إجراء 3568 أشعة سكانير، وخضوع 1042 مريض للعلاج بالكلوروكين، و506 مريض تم توجيههم الى المستشفيات، وأخيرا 1367 مريض لم يخضع للعلاج بالكلوروكين.

على هامش لقاء مع شبكة المجتمع المدني، شرفي:

مساس بحقوق 500 طفل خلال فترة الحجر

كشفت المفوضة الوطنية لحماية وترقية الطفولة مريم شرفي، أمس، بالجزائر العاصمة، أن هيئتها تلقت 1480 إخطار بالمساس بحقوق الطفل عبر الخط الأخضر (11.11) منذ جانفي الماضي وإلى غاية، أول أمس، مع تسجيل 500 مساس بحقوق الطفل خلال فترة الحجر الصحي.

أوضحت شرفي، في تصريح للصحافة، على هامش لقاء مع شبكة المجتمع المدني لتعزيز حقوق الطفل، أن «خلية الإخطارات على مستوى الهيئة الوطنية لحماية وترقية حقوق الطفولة، تلقت 1480 إخطار بخصوص المساس بحقوق الطفل منذ شهر يناير الماضي وإلى غاية أمس، تتعلق مجملها بسوء المعاملة، الإهمال والتسول، فيما تم تسجيل 500 طفل تعرضوا للمساس بحقوقهم خلال فترة الحجر الصحي»، مشيرة الى أن هذا العدد «أقل من ذلك السجل السنة الماضية وهذا راجع إلى التزام الأطفال ببيوتهم خلال فترة الحجر وعدم خروجهم إلى الشارع».

وبالمناسبة، دعت شرفي المواطنين إلى ضرورة الإبلاغ عن مثل هذه الحالات عبر الرقم الأخضر (11.11) بما يسمح للهيئة بالتدخل في الوقت المناسب.

كما كشفت في ذات السياق، عن «تسجيل عدة اتصالات من عائلات فشلت في التعامل مع أطفالها والتحكم في تصرفاتهم خلال فترة الحجر الصحي، خصوصا بالنسبة لمرضى التوحد، ما دفع الهيئة إلى الاستعانة بأهل الاختصاص والاتصال بالفدرالية الوطنية لحماية أطفال التوحد التي وضعت تحت تصرف الهيئة أخصائيين قدموا إرشادات للعائلات عن طريق الرقم الأخضر».

وبخصوص الصدمات النفسية التي تعرض لها الاطفال جراء جائحة كورونا والحجر الصحي -تضيف شرفي- بذلت اللجنة الموضوعاتية للصحة العقلية «جهودا كبيرة للتكفل بهم من خلال المرافقة النفسية المستمرة».

وفيما يتعلق باللقاء مع شبكة المجتمع المدني لتعزيز حقوق الطفل التي نصبت سنة 2018 والتي تتشكل من 134 جمعية موزعة عبر كافة أنحاء الوطن، قالت شرفي إنه يهدف إلى «تقييم كل ما تم إنجازه من قبل الشبكة في العمل الميداني الجواري، خاصة في هذا الظرف الاستثنائي، إلى جانب وضع برنامج مستقبلي خصوصا ونحن على أبواب الدخول الاجتماعي الذي يجب التحضير له بما يخدم مصلحة الطفل».

في هذا الإطار، نوّهت بـ«الجهود المبذولة من قبل الشبكة خلال الأشهر الماضية ومرافقتها للعمل التضامني الذي عرفته الجزائر على خلفية جائحة كوفيد-19»، مشددة على «ضرورة توفير قدر متساو من التكوين للجمعيات المنخرطة في الشبكة من الجانب القانوني، النفسي والدولي المتعلق بحماية الطفولة، والمبادئ الأساسية للتعامل مع الطفل».

وأشارت إلى أن الهيئة التي تشرف عليها ستعمل مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الإصلاح الجنائي على «تنمية قدرات كل الفاعلين في مجال حماية الطفولة».

من جانبه، أكد رئيس شبكة المجتمع المدني لتعزيز حقوق الطفل في الجزائر، عادل بورقازن، على أن هذا اللقاء سيسمح بتسطير «برنامج خاص» لما بعد الجائحة بداية من الدخول المدرسي، مع وضع خطة لتكوين وتقوية قدرات الجمعيات عبر مختلف ولايات الوطن لتمكينها من الآليات التي تساعدها على لعب دورها الحقيقي في تعزيز حقوق الطفل.

مدير التسويق بمعهد باستور:

استلام 950 ألف جرعة لقاح مضاد للحصبة والنكاف

طمأن مدير التسويق بمعهد باستور، الدكتور عبد الرزاق سوفي، المواطنين بتوفير مختلف اللقاحات التي تدخل في إطار الرزنامة الوطنية للقاحات الأطفال، كاشفا عن استلام المعهد مؤخرا لـ950 ألف جرعة لقاح مضاد للحصبة والحصبة الألمانية والنكاف.

أوضح ذات المسؤول، في تصريح لوأج، أن المعهد يتوفر على مخزون آمن من مختلف اللقاحات واستلم مؤخرا 950 ألف جرعة إضافية من اللقاحات الثلاثة المضادة للحصبة والحصبة الألمانية والنكاف، معتبرا هذه الكمية بالكافية لتغطية الاحتياجات وفق الرزنامة الوطنية.

وأشار من جهة أخرى، إلى أنه وبالرغم من الظروف الصحية الصعبة التي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا وتعليق الرحلات الجوية عبر العالم، «تمكنت الدولة من اقتناء هذه اللقاحات وضمانها لكل الأطفال في إطار الرزنامة الوطنية للتطعيم، إلى جانب الحصص الموجهة الى كل فئات المتمدرسين خلال الدخول القادم».

وبخصوص تموين مناطق الجنوب خلال هذه الفترة التي انقطعت فيها وسائل النقل الداخلية، ثمن ذات المسؤول الدور الذي لعبه الجيش الوطني الشعبي في القيام بتزويد هذه المناطق بحصصها من هذه اللقاحات.

وعن التنظيم في التوزيع، أكد الدكتور سوفي أن كل المصالح والهياكل التي تسند لها مهمة القيام بلقاحات الأطفال تتحصل على الكميات المطلوبة في وقتها، معبرا في المقابل عن «أسفه للتبذير المسجل في بعض المصالح التي تتكفل بصحة الأم والطفل مقارنة بعدد الأطفال المستفيدين من هذه العملية».

من جهتها طمأنت مديرة مؤسسات الصحية الجوارية لشمال الجزائر العاصمة الدكتورة نادية علاّم، بتوفير كل اللقاحات بالمؤسسات التي تشرف على تسييرها، مؤكدة «عدم تسجيل انقطاعات بتاتا من حيث هذه المادة الحيوية بفضل التضامن فيما بين هذه المؤسسات».

وتشرف الدكتورة علام على تسيير حوالي 17 عيادة متعددة الخدمات وأزيد من 30 قاعة علاج متواجدة فوق تراب بلديات كل من بوشاوي وعين البنيان وشراقة تقوم كلها بلقاحات الأطفال التي تدخل في إطار الرزنامة الوطنية. وأكدت ذات المتحدثة، بأن «عددا قليلا جدا كان يعاني من انقطاعات في اللقاح المضاد للحصبة والحصبة الألمانية والنكاف ولكن الإدارة استدركت الوضع وحلت المشكلة بفضل التضامن بين هذه المؤسسات، حيث قامت تلك التي تتوفر على مخزون في هذه المادة بمساعدة الأخرى التي نفدت بها».

وأكدت المكلفة بالإعلام بمؤسسة الصحة الجوارية لهضبة العناصر بالقبة فايزة واقي، توفر اللقاحات الموجهة للأطفال باستثناء المضادة للحصبة والحصبة الألمانية والنكاف التي نفدت، أول أمس، بعد استفادة الأطفال من آخر الجرعات، معبرة عن أملها في أن يزود معهد باستور المؤسسة بهذه المادة في «أسرع وقت ممكن».

وشدد رئيس الجمعية الجزائرية لطب الأطفال البروفسور عبد اللطيف بن سنوسي، من جانبه، على ضرورة «التطبيق الفعلي» للرزنامة الوطنية للقاحات الأطفال، معبرا عن «تخوفه من تسجيل ندرة في بعض لقاحات الأطفال التي تدخل في إطار الرزنامة الوطنية خلال الأشهر القادمة، بسبب تفشي فيروس كورونا الذي عطل النشاطات الأخرى».

ودعا ذات الخبير إلى «التعجيل في تطبيق هذه الرزنامة حفاظا على صحة الأطفال والمجتمع»، حاثا على وقاية الأطفال من بعض الأمراض التي تصيبهم، سيما خلال موسمي الخريف والشتاء، على غرار التهاب القصبات الهوائية مما سيتسبب خلال هذه الفترة - كما حذر- في «اكتظاظ كبير في مصالح طب الأطفال بالمؤسسات الاستشفائية الوطنية».

وبعد أن ثمن المجهودات التي قامت بها الدولة منذ الاستقلال في مجال تلقيح الأطفال، في مقدمتها التطعيم ضد الجذري، الذي كان يتسبب وقتها في وفاة نسبة 30٪ من هذه الشريحة، مع مواصلة وزارة الصحة لمجهوداتها في تطبيق الرزنامة الوطنية للقاحات بمساعدة الأولياء، وصف البروفيسور بن سنوسي هذه العملية بـ«المكسب الكبير الذي حققته الجزائر».

كما نوه ذات الخبير بعمل وزارة التربية الوطنية، التي كانت تفرض منذ سنوات دفتر تلقيح الأطفال المقبلين على التمدرس لتسجيلهم، وكذا وزارة الإتصال من خلال الدور الذي لعبته مختلف وسائل الإعلام في تحسيس المجتمع حول أهمية هذا التطعيم.

وشدد رئيس الجمعية الجزائرية لطب الأطفال من جانب آخر، على المداومة على التطعيم إلى غاية بلوغ نسبة 95٪ من هذه العملية وهي النسبة التي يراها ذات الخبير «بالكافية والضامنة لوقاية الأطفال من بعض الأمراض الفيروسية الفتاكة طوال حياتهم»، معتبرا أن تسجيل أي انخفاض في التطعيم دون هذه النسبة «يشكل خطرا على هذه الفئة ويساعد على عودة هذه الأمراض».

وذكر على سبيل المثال حالات الحصبة التي ظهرت خلال سنتي 2016 و2017 ببعض ولايات الجنوب، ثم انتشرت بولايات أخرى نتيجة عدم اكتمال عملية التلقيح ضد هذا المرض الفيروسي بعد عزوف أو تهاون بعض الأولياء.

وبفضل استثمار الجزائر في لقاحات الأطفال، فقد انتقل معدل وفيات الأطفال -بحسب ما ذكر به الخبير- من 150 حالة لكل 1000 ولادة حية بعد الاستقلال إلى 20 حالة لكل 1000 ولادة حية خلال السنوات الأخيرة وهي نسبة، بالرغم من أنها مشجعة يراها البروفسور بن سنوسي بأنها «لازالت بعيدة كل البعد» عن تلك التي توصلت إليها الدول المتقدمة التي تسجل 5 وفيات لكل 1000 ولادة حية.

وبفضل المجهودات التي بذلتها الدولة في تطوير الرزنامة الوطنية للقاحات الأطفال، التي ساهمت في القضاء على شلل الأطفال سنة 2016 وكذا الكزاز لدى المرأة الحامل والأطفال حديثي الولادة سنة 2018، نالت الجزائر شهادتي اعتراف في هذا المجال من طرف المنظمة العالمية للصحة.

وساهمت كل هذه المجهودات في توسيع وتطبيق لقاحات الأطفال في انتقال مستوى الأمل في الحياة من 42 سنة بعد الاستقلال إلى 76 سنة خلال سنة 2019 لدى الرجال و86 سنة لدى النساء.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: info@ech-chaab.com / الموقع الإلكتروني: http.//www.ech-chaab.com
التحرير
التحرير: 87 46 91 023
الفاكس: 79 46 91 023
أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 4691 023
الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
مصطفى هميسي
■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها
المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
(021)73.76.78
(021)73.30.43
الفاكس: ...73.95.59(021)
الإدارة والمالية (021) 60.70.40
تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

الفريق السعيد شنقريحة:

حماية الجزائر تتطلب إضافة نوعية في قدرات الجيش

أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق السعيد شنقريحة، أمس الأربعاء، أن القراءة السليمة لما تعرفه المنطقة من أحداث والإدراك الصحيح لحساسية مهام الجيش الوطني الشعبي في حماية أمن الجزائر، يتطلب البحث عن الإضافة النوعية في تطوير القدرات العملياتية للقوات المسلحة.

أفاد بيان لوزارة الدفاع الوطني، أن الفريق شنقريحة شدد، في كلمة توجيهية خلال زيارة العمل التي شرع فيها، أمس، إلى الناحية العسكرية الثانية بوهران، على أن «القراءة السليمة لخلفيات وأبعاد الأحداث الدائرة في المنطقة والعالم، والإدراك الصحيح لحساسية المهام الواجب القيام بها، ليلا ونهارا، لمواجهة أي طارئ، حماية لأمن الجزائر وحفظا لسيادتها الوطنية وصونا لحرمة أرضها ووحدتها الشعبية، تحثنا باستمرار على البحث الدائم عن عناصر القوة الكفيلة بتقديم الإضافة النوعية، في مجال التطوير المتواصل للقدرات العملياتية لقواتنا المسلحة».

ويعد ذلك - مثلما أكد- «الهدف الأسمى والأساسي الذي نسعى إلى تجسيده، مع كل جهد فردي وجماعي يبذل، طيلة سنة التحضير القتالي»، مشيرا إلى أنه تم، في هذا الشأن، إيلاء «الحرص الشديد» لمنح الأهمية القصوى لكافة معايير التطوير والتحديث والنجاح المتاحة، لاسيما العنصر البشري، الذي تعتبر حتمية رعايته وضرورة العناية به «المفتاح الأهم على الإطلاق، الكفيل بتلبية طموحات الشعب الجزائري المشروعة، المتمثلة في بلوغ جيشه، بكافة مكوناته، أعلى درجات القوة والجاهزية».

وشدد على أن كافة الحدود البرية والمياه الإقليمية والمجال الجوي للوطن «أمانة بين أيدي رجال الجيش الوطني الشعبي، يحفظونها في ظل السياسة الحكيمة والثابتة التي تنتهجها الجزائر، المعتمدة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والهادفة دوما إلى مساعدة الدول الشقيقة والصديقة، لاسيما المجاورة منها».

ويمثل عمل الجزائر على مد يد العون لدول الجوار «الدعم الذي تسعى بلادنا من خلاله، إلى نشر موجبات الأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي» على مستوى هذه البلدان التي «نعتبرها عمقنا الاستراتيجي الواجب الحفاظ عليه»، يقول رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

ولفت الفريق، إلى أن الواقع الملموس يحتم على أفراد القوات المسلحة مضاعفة اليقظة والرفع من حس الواجب لديهم، كذا إدراك الأبعاد الحقيقية لنجاح المهام المنوطة بهم، مع «العمل على التركيز على كسب عوامل التمرّس القتالي والعملياتي، من خلال التطبيق الصارم لبرامج التحضير القتالي ولكافة التوصيات والتعليمات، المتكيفة مع طبيعة المهام المتعددة الموكلة».

يذكر أن زيارة الفريق شنقريحة للناحية العسكرية الثانية بوهران، تأتي مواصلة للزيارات التفتيشية والتفقدية لمختلف النواحي العسكرية، حيث سيشرف خلالها على تنفيذ تمرين رمي بالصاروخ ضد هدف سطحي، انطلاقا من سفينة قاذفة للصواريخ تابعة للقوات البحرية الجزائرية.

وفي مستهل الزيارة، استقبل الفريق من قبل اللواء جمال حاج لعروسي، قائد الناحية العسكرية الثانية بالنيابة، لينتقل إلى القاعدة البحرية الرئيسية بالمرسى الكبير، أين كان في استقباله اللواء محمد العربي حولي، قائد القوات البحرية.

وبعد مراسم الاستقبال، استمع الفريق شنقريحة إلى عرض حول التمرين المذكور ليقوم بعدها بتفتيش القوات المشاركة وزيارة بعض الوحدات البحرية العائمة، على غرار الفرقاطة «الرادع» وسفينة القيادة ونشر القوات «قلعة بني عباس»، للوقوف على درجة جاهزيتها والتعرف عن قرب على مختلف مكوناتها والتجهيزات العصرية وأنظمة الأسلحة المتطورة التي تحوز عليها.

وإثر ذلك، زار رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي مؤسسة البناء والتصليح البحري، التي طاف بمختلف أقسامها وورشاتها.

وخلال الفترة المسائية، انتقل الفريق رفقة قائد الناحية العسكرية الثانية بالنيابة، إلى مقر الناحية، أين وقف وقفة ترحم على روح المجاهد المتوفي «بوجنان أحمد»، المدعو «سي عباس» الذي يحمل مقر قيادة الناحية اسمه، حيث وضع إكليلا من الزهور أمام المعلم التذكاري المخلد له، وتلا فاتحة الكتاب على روحه وعلى أرواح الشهداء الأطهار.

وبعد ذلك، كان له لقاء مع إطارات الناحية العسكرية الثانية، ألقى خلاله كلمة توجيهية بثت إلى جميع وحدات الناحية عبر تقنية التخاطب المرئي عن بعد، ليفسح المجال، في الختام، أمام أفراد الناحية للتعبير عن انشغالاتهم واهتماماتهم.

تحديد التاريخ لم يكن مفاجئا بل جسّد التزام رئيس الجمهورية

شرفي: جاهزون لإجراء الاستفتاء حول الدستور

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، جاهزية هيئته للإشراف على الاستفتاء الشعبي حول وثيقة تعديل الدستور، مشيرا إلى أن المدة الزمنية التي تسبق تاريخ اجراء الاستفتاء، المقرر في الفاتح نوفمبر القادم، لا تشكل عائقا أمام سلطة الانتخابات التي تضم نخبة كفاءات في جميع المجالات قادرة على رفع التحدي، خاصة وأنها اكتسبت خبرة رغم فتوتها.

سعاد بوعبوش

أوضح شرفي، لدى نزوله ضيفا على برنامج «ضيف الصباح» للقناة الأولى، أمس، أن تعيين التاريخ لم يكن مفاجئا، خاصة وأنه يمثل أحد التزامات رئيس الجمهورية، حيث تعهد بإجرائه في الثلاثي الأول، غير أن الوضعية الوبائية حالت دون ذلك.

وأشار شرفي، إلى أن استقبال رئيس الجمهورية له والاستماع للشرح العام للوضع والآفاق والإمكانات التي تتوفر عليها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، هو بحد ذاته عامل من عوامل النجاح، وبالتالي، تعديل الدستور من المشاريع الأساسية التي التزم بها الرئيس تجاه الشعب، فكان لابد من بلورة هذا المسعى لتحقيقه وتنفيذه عبر تنظيم الاستفتاء والدخول في مرحلة بناء الدولة الجديدة.

وأكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن إجراء الاستفتاء حول تعديل الدستور بقي قائما رغم الظروف الصحية، خاصة وأنه بدأ التعايش مع الوباء والتحكم فيه، فكان لابد من مواصلة البناء رغم الجائحة - على حد قوله - فلا يمكن الاكتفاء فقط بمجابهة كوفيد-19 وعلاج المصابين وإهمال شؤون الدولة الأخرى، سيما الحيوية منها.

من جهة أخرى، قال المتحدث إنه قدم تقرير عرض حال لرئيس الجمهورية خلال لقائه الفارط حول إمكانات السلطة والنقائص والمشاكل، من أجل ضمان المرافقة المادية لعمل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لتأدية مهامها على أكمل وجه.

في المقابل، استبعد شرفي اللجوء إلى الاقتراع عبر الانترنت، مستدلا بتجارب بعض الدول في العالم التي أثبتت فشله، وتعرض العملية الانتخابية للتزوير ومصادرة تصويت المواطنين والتدليس، غير أنه أشار إلى أن التكنولوجيات الحديثة لعبت دورا مهما في إنجاح الانتخابات الرئاسية السابقة، سواء تعلق الأمر بالتحكم في تكوين المعلومة الانتخابية وحمايتها، أو في تطهير القوائم الانتخابية وتجاوز النقص البشري الذي كانت تعاني منه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وربح الوقت وتخفيف الكثير من الإجراءات التي كانت تتطلب موارد بشرية ومادية كبيرة.

تفاؤل بإجراء أولى خطوات التغيير

أحزاب تترقب النسخة النهائية لمشروع تعديل الدستور

تترقب تشكيلات سياسية ما تحمله وثيقة مشروع تعديل الدستور المقرر الإفراج عنها من قبل السلطات العليا للبلاد، لتحديد موقفها منها وقول كلمتها النهائية، قبل تقديمها للاستفتاء الشعبي المقرر يوم 1 نوفمبر القادم. لكن هذا لم يمنعها من «التفاؤل» بتجسيد أولى خطوات التغيير في الجزائر الجديدة.

زهراء.ب

فضلت أغلب الأحزاب التريث قبل الكشف عن موقفها النهائي من مسودة تعديل الدستور، خاصة وأنها انتقدت كثيرا ما حملته الوثيقة الأولى التي تسلمتها منذ أكثر من 4 أشهر، وساهمت رفقة شخصيات وطنية وتنظيمات مدنية في إثرائها، بتقديم عدة تعديلات وملاحظات شكلية وأخرى تتعلق بالمضمون رأت ضرورة الأخذ بها لإزالة أي لبس أو تعارض قانوني مع مواد أخرى، أو تخالف مطالب الشعب المرفوعة في الحراك، سيما تلك المتعلقة بالحفاظ على السيادة الشعبية، الهوية الوطنية والعدالة الإجتماعية.

وقال رئيس حزب جيل جديد سفيان جيلالي لـ «الشعب»، «نحن في انتظار النسخة النهائية لوثيقة تعديل الدستور لقول كلمتنا، وهذا شيء طبيعي جدا. فبعدما قدمت عدة أطراف اقتراحات حول التعديل، يجب أن تطّلع على التعديلات النهائية التي اعتمدت حتى تستطيع إبداء موقفها النهائي منه». وأضاف، أن الانطباع العام «متفائل» و«إيجابي» من دعوة إجراء الاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر القادم، لكن في نفس الوقت «يجب أن نطلع على التعديلات حتى نحدد موقفنا النهائي»، لأنه حان الوقت لإجراء الاستفتاء والبدء في التغيير بداية من الدستور، ثم المجالس المنتخبة التشريعية والمحلية «حتى يكون تغيير حقيقي في البلاد وإلا نبقى في كلام سطحي».

وأوضح جيلالي، أنه من بين أهم المقترحات التي قدمها حزب جيل جديد لإثراء مسودة تعديل الدستور، إلغاء مقترح نائب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحيات في حالة الشغور وهذا «غير مقبول تماما»، أما التعديلات الأخرى قدمنا تحسينات لها وسنفصل في مضمون المقترحات في ندوة تنظم قريبا.

وأكد المستشار الإعلامي لحزب جبهة التحرير الوطني محمد عماري، في تصريح سابق لـ«الشعب»، أن الأفلان ينتظر الوثيقة النهائية لمشروع تعديل الدستور لكي يقوله كلمته ويحدد موقفه منه، مشيرا إلى أن الحزب عمل على توزيع مسودة المشروع على جميع القسمات والمحافظات المنتشرة بالتراب الوطني لإثرائها، وإبداء الرأي فيها.

وتترقب حركة البناء الوطني، هي الأخرى، ما يحمله مشروع تعديل الدستور المزمع تقديمه للاستفتاء الشعبي، مثلما جاء في بيان لرئيسها عبد القادر بن قرينة، تسلمت «الشعب» نسخة منه، آملة أن يكون المشروع التمهيدي لتعديل الدستور استجاب إلى مساهمات المكونات الفاعلة في الوطن، من أحزاب سياسية وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات وطنية، واستند إلى المقترحات التي قدمتها، بما يترجم طموحات الشعب الجزائري، في إرساء قواعد دستورية يجسد فيها تجسيدا لتطلعاته نحو الحرية والديمقراطية والعدالة الإجتماعية والتنمية، ويحكم فيها الشعب نفسه بنفسه بعيدا عن وصاية أو تزوير.

وكانت حركة البناء قدمت، رفقة أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية، وثيقة مقترحات حول تعديل الدستور سلمتها لرئيس الجمهورية، في إطار «مبادرة القوى الوطنية للإصلاح»، تضمنت مقترحات أهمها إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية لأنه يتعارض مع المادتين 7 و8 من الدستور.

واقترحت تعيين نائب او أكثر لرئيس الحكومة وتفويضهم صلاحيات ضمن أحكام الدستور، في حين طالبت بإلغاء المادة 59 التي تنص على حق ترقية المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة لتعارضها مع المبدإ الدستوري الذي يضمن المساواة في الحقوق والواجبات المكفولة للمواطنين وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس.

الرئيس السابق للجنة الجزائرية للتضامن مع الصحراويين:

إنشاء مجلس وطني للمجتمع المدني لتنظيم مساهمته

دعا الرئيس السابق للجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع شعب الصحراء الغربية، محرز العماري، إلى انشاء مجلس وطني للمجتمع المدني يمثل «كل تشكيلاته وتوجهاته» ويساهم «كتجمع للمواطنين» في بناء الجزائر الجديدة.

أكد العماري، في مساهمة حصلت «وأج» على نسخة منها، أن الجزائر التي تمر «بمرحلة جديدة حاسمة» في تطورها التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي «بحاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى كافة أبنائها وبناتها لمواصلة بنائها في كنف السكينة والسلم والوئام والاستقرار».

وشدد في هذا الإطار، على ضرورة مساهمة المجتمع المدني في «تحسيس وتجنيد المواطنين» من أجل إشراكهم في إنجاز مختلف مشاريع التنمية. وبعد أن أبرز ضرورة تغيير «التصورات والطرائق وإيجاد أنماط جديدة للعلاقات الاجتماعية»، أوصى السيد العماري بإنشاء «آلية تسمح للحركة الوطنية والمجتمع المدني بالمشاركة في تسيير الوضع: الوقاية والتسيير والتسوية».

ولكي تصبح هذه الآلية (المجلس الوطني للمجتمع المدني) عملياتية، «يجب أولا إشراك المواطنين والسياسيين دون إقصاء، كما تستلزم كذلك وضع وتنفيذ بيداغوجية حقيقية لكي تحل روح الوفاق والمشاركة الواعية والتكاملية محل روح الريبة والتمزق».

في هذا السياق، اعتبر العماري أن «المساهمة والمشاركة الواعية» للمجتمع المدني تفرض الحرص على «احترام التعددية في الحركة الجمعوية واستقلالية الجمعيات» لجعل المجلس الوطني للمجتمع المدني «فضاء ديمقراطيا مناسبا» من أجل مناقشة القضايا الوطنية.

من الناحية العملية، أوصى المسؤول بضرورة «توافق الآراء ووضع منهج عمل مشترك من أجل التوجه صوب بروتوكول بين المجلس الوطني للمجتمع المدني والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان».

وأضاف المتحدث أن «الدعم متعدد الأشكال للدولة سيسمح لهذا الفضاء ان يكون جهة الاتصال مع السلطات العمومية بصفته نقطة جمع بين المنظمات غير الحكومية والحركة الجمعوية، كما سيساهم في ازدهارها ومشاركتها الفعلية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد».

على المستوى الدولي، سيسمح المجلس «بتوحيد وتعزيز عمل كل الحركة الجمعوية دون إقصاء وهذا من خلال اعتماد استراتيجية من شأنها ان تضمن تواجدا قويا لمجتمعنا المدني على الساحة الدولية غير الحكومية، في إطار الامتداد والتكامل والمكاسب المحققة من طرف العمل الدبلوماسي الوطني وسياسة بلدنا».

ولتحقيق هذه الأهداف، شدد السيد العماري على ضرورة «تشجيع الديناميكية التي أطلقتها الدولة في هذا الاطار والمشاركة الفعالة في المشاورات الجارية مع الحركة الجمعوية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني».

الندوة الوطنية حول الانعاش الاقتصادي

منظمة أرباب العمل ملتزمة بتنفيذ قرارات الرئيس

أعلنت سبع منظمات لأرباب العمل، الموقعة على أرضية العمل المشترك، التي تم إعدادها خلال الندوة الوطنية حول مخطط الانعاش الاقتصادي، التي جرت مؤخرا، أمس الأربعاء، عن «التزامها التام» بتنفيذ قرارات اعلن عنها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال هذا اللقاء.

في بيان مشترك تلقته «وأج» من الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، أعرب الاتحاد، بالإضافة إلى نادي المقاولين والصناعيين للمتيجة والكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل وكونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين والكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين والجمعية العامة للمقاولين الجزائريين، عن شكرهم الخالص لرئيس الجمهورية وارتياحهم وعرفانهم للقرارات الهامة التي أعلن عنها في كلمته الافتتاحية خلال هذا اللقاء الذي جرى يومي 18 و19 أوت.

وعلاوة عن شكرها، جددت هذه المنظمات التأكيد لرئيس الجمهورية على «التزامها التام بمرافقة ودعم تنفيذ التوجيهات والتعليمات التي أعطاها خلال مداخلته لدى افتتاح الندوة»، بحسب نفس المصدر، الذي أوضح أن «برنامج العمل متعدد الأبعاد، الذي تم إعداده بهدف ترسيخ اقتصادنا الوطني بشكل دائم في طريق النمو والعصرنة والتقدم انطلاقا من الدروس المستفادة من تجارب الماضي تعكس بكل وضوح الرغبة في توجيه برامج التنمية صوب التكفل الفعلي باحتياجات وانشغالات مواطنينا والاستجابة الى تطلعاتهم المشروعة».

وبحسب المنظمة، تكرس النظرة «العصرية والطموحة» للتنمية الوطنية، المبنية على القيم العريقة لمجتمعنا وشعبنا والتي تم التطرق إليها في خطاب رئيس الجمهورية، كل الحقوق والواجبات الفردية من أجل بناء الجزائر الجديدة التي يتطلع إليها كل جزائري وجزائرية.

وتسمح هذه النظرة بتحديد وتوضيح كل العقبات والمخاوف وهذا حتى يتمكن كل فرد من تقديم مساهمته في العمل المشترك بكل فخر واعتزاز، يشير البيان.

وجدد ممثلو الجمعيات ومنظمات أرباب العمل، التأكيد عن «تجندهم الى جانب السلطات العمومية خلال كل المناسبات والظروف للمساهمة الفعلية في عملية البناء وهذا لإعطاء بلادنا المكانة والدور الذي تستحقه بين الأمم».

اعتبرته انطلاقة حقيقية لتثبيت أسس الجمهورية الجديدة

حركة الإصلاح تثمن قرار الرئيس حول الاستفتاء

ثمنت حركة الإصلاح الوطني، أمس، قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتنظيم الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور يوم الفاتح نوفمبر، مبدية استعدادها للمساهمة «الفعالة» في إنجاح هذا الاستحقاق.

في كلمة له خلال افتتاح الدورة العادية للمكتب الوطني للحزب، عبر رئيس الحركة، فيلالي غويني، عن ترحيب تشكيلته السياسية بتحديد موعد الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور يوم 1 نوفمبر المقبل، مؤكدا أن حركة الاصلاح الوطني «ستكون حاضرة بصفة فعالة للمساهمة في إنجاحه».واعتبر أن هذا الاستفتاء سيكون بمثابة «انطلاقة حقيقية لتعزيز وتثبيت أسس الجمهورية الجديدة التي تهدف إلى تكريس دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية»، مبرزا في نفس الوقت أن «ورشة الإصلاح الدستوري تسير في الاتجاه الصحيح».

وذكر أن استقبال رئيس الجمهورية لمقترحات مختلف مكونات المجتمع بما فيها الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وكذا النقابات حول مسودة تعديل الدستور والأخذ بها، يدل على وجود إرادة سياسية لتحقيق ما يتطلع إليه الشعب.وعبر ذات المسؤول عن ارتياح تشكيلته السياسية لتحسن المناخ السياسي والاجتماعي في البلاد، وهذا - كما قال - بفضل التدابير والاجراءات التي اتخذها الرئيس تبون، داعيا إلى «فتح نقاش واسع حول تنظيم الدعم الاجتماعي ليصل إلى مستحقيه وتستفيد منه مختلف الفئات الهشة في المجتمع».

أكد ضرورة اعتماد الرقمنة وتسهيل إجراءات التكفل بالمرضى

مصباح: برنامج إصلاحـات جذرية للمنظومـة الصحية

أكد الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات لدى وزارة الصحة إسماعيل مصباح، خلال تفقده القطاع بولاية عنابة، على ضرورة توخي الحذر والحيطة، ومواصلة احترام قوانين الوقاية، وذلك بالرغم من أن الجزائر تعرف هذه الأيام انخفاضا في عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد، مؤكدا على ضرورة إصلاح المستشفيات والنهوض بالصحة الجوارية.

عنابة: هدى بوعطيح

شدد إسماعيل مصباح على ضرورة الوقوف على ما يحدث في الميدان لإصلاح المنظومة الصحية في الجزائر، مشيرا أن الزيارة التي كلفه بها وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، جعلت منه يقف على الإرادة القوية لدى جميع مهنيي القطاع بهذه الولاية، كما أنهم في مستوى الثقة الممنوحة لهم، لاسيما في هذا الظرف الراهن الذي تمر به البلاد.

كما أكد الوزير المنتدب، أن العيادة متعددة الخدمات بسيدي عاشور، التي أشرف على تدشينها، أنموذج لإصلاح المستشفيات، على اعتبار أنها توفر المحيط الملائم

لراحة المريض، بالإضافة إلى أنها لا تعتمد فقط على العمل الروتيني، إنما لديها أحدث التجهيزات والتي تمكن من إجراء فحوصات شاملة ودقيقة.

وقال إسماعيل مصباح، إن الوقت قد حان لإعداد برنامج وطني يتضمن إصلاحا جذريا لكافة المرافق الصحية، من أجل تجسيد نظام صحي يتميز بالفعالية والنجاعة وذي نوعية، خصوصا وأن المنظومة الصحية - بحسب الوزير المنتدب - أظهرت محدوديتها في ظل الأزمة الصحية التي تمر بها الجزائر بسبب فيروس كورونا، مؤكدا على ضرورة اعتماد الرقمنة وتسهيل إجراءات التكفل بالمرضى وتحسين تسيير المؤسسات الإستشفائية لأجل نظام صحي يستجيب لتطلعات المواطنين.

وزير الشباب والرياضة سيد علي خالدي:

استئناف النشاطات الرياضية سيكون تدريجيا

أشار وزير الشباب والرياضة، سيد علي خالدي، على هامش اجتماع ترأسه في إطار تبادل الخبرات مع الدول الافريقية الاخرى في مجال مكافحة جائحة كورونا، أول أمس، إلى ان «النشاطات الرياضية ستستأنف تدريجيا».

قال الوزير خالدي: «لقد سمحنا لرياضيي النخبة كمرحلة أولى باستئناف نشاطاتهم بغية التحضير للمواعيد الدولية الهامة، لاسيما ألعاب طوكيو 2020 والتي أجلت الى 2021 والألعاب المتوسطية 2021 والتي أجلت الى غاية 2022».

أما بخصوص الخطوة الثانية، فقد قررت الوزارة الوصية «رفع إجراءات تعليق نشاطات هياكل التنظيم والتنشيط الرياضي»، مما يسمح للنوادي والرابطات الاتحاديات الرياضية بتنظيم جمعياتها العامة لسنة 2019.

وأضاف الوزير، «أن الإجراءات الوقائية التي ذكرتها اللجنة الوطنية لمكافحة الجائحة والمركز الوطني للطب الرياضي، يجب ان تحترم بحذافيرها» خلال اجراء الجمعيات العامة.

وكانت المديرية العامة للرياضة التابعة لوزارة الشباب والرياضة قد بدأت، منذ 10 أيام، في محادثات مع الاتحاديات الرياضية، منها اتحادية كرة القدم بغية استئناف التدريبات.

من خلال هذه المبادرة التي اطلقها الوزير خالدي، تريد الوزارة الوصية التكفل بالملف في وقته، في انتظار الضوء الأخضر من السلطات المعنية لاستئناف النشاطات الرياضية وفتح مختلف الهياكل الرياضية من ملاعب وقاعات متعددة النشاطات ومسابح.

للتذكير، فإن مجمل المنافسات الرياضية في جميع التخصصات قد علقت منذ 16 مارس الفارط بسبب انتشار جائحة كورونا.

أكدت ضرورة تهيئة معالم بونة التي تعرف تدهورا

بن دودة تشرف علـى تكريم الجيـش الأبيض بعنابة

أشرفت، أمس، بعنابة، وزيرة الثقافة والفنون مليكة بن دودة رفقة الوزير المنتدب المكلف بإصلاح المستشفيات إسماعيل مصباح ووالي عنابة، على تكريم الجيش الأبيض من أطباء وممرضين، عرفانا لمجهوداتهم الكبيرة في محاربة جائحة كوفيد-19، ونضالهم المستمر لمجابهة الوباء ووقوفهم إلا جانب المرضى المصابين به دون كلل.

عنابة: هدى بوعطيح

واصلت وزيرة الثقافة مليكة بن دودة زيارتها التفقدية لقطاع الثقافة بعنابة لليوم الثاني، والتي استهلتها بزيارة المسرح الروماني المتواجد بمتحف هيبون، أين طالبت بضرورة إشراك الجمعيات والمجتمع المدني، وأيضا الكشافة الإسلامية لأجل الإسراع في تنظيف وإعادة تهيئة هذا المعلم التاريخي والحضاري لمدينة بونة، وذلك بعد أن وقفت على الحالة المتردية والمتدهورة له.

كما قامت الوزيرة بزيارة المسرح الجهوي عزالدين مجوبي، الذي يعرف بدوره عملية تهيئة، حيث استمعت إلى انشغالات القائمين على هذا الصرح الفني العريق، وأيضا فيما يخص إعادة تهيئة قاعة العروض الكبرى، وأكدت بن دودة على ضرورة تخصيص ميزانية إضافية لهذا المعلم التاريخي والثقافي الذي يميز جوهرة الشرق الجزائري.

مليكة بن دودة أجرت أيضا زيارة لمسجد «أبي مروان الشريف»، المتواجد على بالمدينة القديمة، والذي يعد من ضمن أقدم المعالم الإسلامية الموجودة في الجزائر، حيث يستقطب كل سنة ما يقارب 1000 زائر من داخل الوطن وخارجه. وقد اطلعت الوزيرة على بعض المخطوطات النادرة التي يتوفر عليها المسجد، أين طالبت من القائمين عليها بضرورة رقمنتها وتخصيص مكتبة رقمية على مستوى المسجد بموافقة وزارة الشؤون الدينية، لتكون قبلة للزوار والسياح للاطلاع على الآثار النادرة لهذه المدينة.

وكانت وزيرة الثقافة مليكة بن دودة، قد كشفت على هامش اللقاء الذي جمعها بالأسرة الفنية والثقافية لولاية عنابة، عن إطلاق برنامج خاص للتكفل بجميع انشغالاتهم وتحسيسهم بضرورة ترقية الفنون، من خلال حل جميع مشاكل الفنانين المهنية والجوانب التي تخص التأليف وحقوق المؤلف، إضافة إلى الانشغالات المرتبطة بنقص مشاركتهم في مختلف التظاهرات الفنية والثقافية داخل وخارج الولاية، مع الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم وآرائهم الرامية لتطوير وترقية الفنون المتنوعة.

كما قامت الوزيرة خلال هذا اللقاء، بتكريم مجموعة من فناني ولاية عنابة، نظير مسارهم الحافل بالعطاء خدمة للثقافة الوطنية وتقديرا وعرفانا لجهودهم المميزة لإثراء المشهد الثقافي في الجزائر.

...وتنهي مهام المكلف بتسيير ديوان رياض الفتح

أنهت وزيرة الثقافة والفنون مليكة بن دودة، مهام المكلف بتسيير ديوان رياض الفتح، بدءا من تاريخ أمس، وهذا بسبب «حالة الانسداد» التي آل إليها الديوان نتيجة «العجز في التسيير»، بحسب بيان للوزارة.

وقالت الوزيرة، إن اتخاذ قرار إنهاء مهام المكلف بتسيير الديوان، سببه «عدم تقيّده بالتعليمات» ما شكل «إخلالا بالواجبات».

وأوضح البيان، أن الوزارة «فتحت تحقيقا خلال الأشهر الأخيرة» حول حالة الانسداد التي آلت إليها وضعية الديوان - والتي كانت محور انشغال العمال - «أفضى إلى وجود عجز في التسيير».

وفتحت الوزيرة تبعا لذلك «حوارا مع الشريك الاجتماعي» توج بتعليمات تقضي بـ «التكفل فورا بالمطالب المشروعة للعمال واقتراح خطة لإعادة التوازنات المالية للمؤسسة وإصلاح منظومة تسييرها»، بحسب البيان.

واج

الرئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري فراحتة:

إطلاق خدمات الصيرفـة الإسلامية بـ3 وكـالات بوهران

أشرف الرئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري ميلود فراحتة، على مستوى وكالة «الصومام»، بوسط مدينة وهران، على افتتاح شباك الصيرفة الإسلامية والتي تشمل أيضا وكالة أخرى بعاصمة الولاية ووكالة أخرى ببلدية أرزيو.

أبرز فراحتة في تصريح صحفي، أن هذه العملية تندرج في إطار توسيع شبكة الصيرفة الإسلامية، مشيرا إلى أنه سيتم مع نهاية شهر سبتمبر القادم، توسيع هذه الخدمة الجديدة عبر 32 وكالة، على أن تعمم على باقي الولايات 48 مع نهاية العام الجاري.

وأضاف، أنه سيتم في غضون الأيام القادمة إطلاق نفس الخدمات عبر وكالتين تابعتين للبنك الوطني الجزائري بولاية تلمسان ووكالة واحدة بسيدي بلعباس.

وذكر نفس المصدر، أن مصالحه عرضت كمرحلة أولى، تسعة منتجات من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك وكذا من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، منها خمسة ادخارية لاستقطاب الموارد المالية وأربعة أخرى موجهة للأفراد والمهنيين والمؤسسات الصغيرة لتدعيم الاستثمار.

واستنادا للمتحدث، فإنه سيتم عرض منتجات إسلامية أخرى لفائدة المؤسسات المصغرة، لافتا إلى أن «هناك طلبا كبيرا وترحيبا واسعا من قبل الأفراد والمهنيين والمؤسسات المصغرة على هذه المنتجات».

وذكر بأن «هناك هيئة شرعية إسلامية داخلية تقوم بعملية المراقبة القبلية والبعدية لمدى مطابقة المنتجات للشريعة الإسلامية

قبل عرضها على المجلس الإسلامي الأعلى وأن هناك مراقبة دائمة ومستمرة لكل العمليات».

...وإطلاقها بتبسة

كشف الأمين العام للبنك الوطني الجزائري سمير تمرابط، أمس، بتبسة، عن إطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية عبر 30 وكالة للبنك الوطني الجزائري عبر عدد من ولايات البلاد «قبل نهاية شهر سبتمبر المقبل».

أوضح ذات المسؤول في تصريح للصحافة، على هامش إشرافه على إطلاق خدمة الصيرفة الإسلامية بالوكالة رقم 491 للبنك الوطني الجزائري بمدينة تبسة، أنه سيتم «قبل نهاية شهر سبتمبر من السنة الجارية، إطلاقها عبر 30 وكالة وذلك عبر عدد من ولايات الوطن»، مشيرا إلى إطلاقها إلى غاية، أمس، عبر 16 وكالة للبنك الوطني الجزائري.

وأكد تمرابط، أنه سيتم تعميم هذه الخدمة الجديدة، التي أطلقتها الحكومة في مرحلة أولى مع البنك الوطني الجزائري، عبر 217 وكالة تابعة لذات البنك «قبل حلول نهاية السنة الجارية» قصد تمكين المواطنين من الاستفادة بمختلف العروض المقدمة.

للإشارة، أشرف الأمين العام للبنك الوطني الجزائري، أمس، كذلك، على إطلاق هذه الخدمة بوكالتين تابعتين لنفس البنك بكل من أم البواقي وسوق أهراس.

متعاملو الهاتف النقال

تخصيص ترددات جديـدة سيحسن التدفق السريع

أكد متعاملو الهاتف النقال في الجزائر، أن قرار وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المتعلق بتحرير ترددات جديدة للأنترنت ووضعها تحت تصرفهم «خطوة إيجابية» ستسمح «في غضون أسابيع» من تحقيق «تحسن ملموس» في تدفق الانترنت.

في تصريحات منفصلة لوكالة الأنباء الجزائرية، اعتبر المتعاملون الثلاثة (موبيليس، جازي، وأوريدو)، أن فتح وزير القطاع، إبراهيم بومزار، النقاش حول مختلف الانشغالات التي تخص أداءهم في الميدان يعبر عن مدى التزام الوزارة الوصية بتوفير التدفق العالي وتحسين نوعية الخدمات لفائدة المواطنين.

وأفاد الرئيس المدير العام لشركة المتعامل النقال «موبيليس»، بلال مكيد، أن حصول المتعاملين على حزمة جديدة من طيف الذبذبات «سيمكنهم من الرفع من مستوى الخدمات المقدمة وتحسين نوعيتها في وقت قصير».

وقال مكيد، إن القرارات المعلن عنها من طرف الوزير، أمس الأول الثلاثاء، «ستسمح لنا بصفة جد محسوسة بالرفع من نوعية الخدمة التي نقدمها لكل زبائننا وتحسين جودة الاتصالات لديهم».

وبحسب مكيد، فإن منح ذبذبات جديدة (les Bandes RPN) من طرف الوكالة الوطنية للذبذبات للمتعاملين، في إطار دفتر شروط محدد، «ستمكن من منح تدفق أكبر وأوسع» سيوضع تحت تصرف الزبائن لتحسين مستوى اتصالهم.

وثمن من جهته الرئيس المدير العام لمتعامل الهاتف النقال جازي، ماتيو غالفاني، محتوى الاجتماع المنعقد، أمس، والذي «قدم العديد من الوسائل التي من شأنها حل إشكالية سرعة الأنترنت في الجزائر مع متعاملي الهاتف النقال وذلك في إطار التوصيات التي قدمها السيد رئيس الجمهورية خلال مجلس الوزراء الأخير».

وقال الرئيس المدير العام للشركة، إن هذا القرار يعبر عن «رغبة السلطات في خلق تناسق قادر على معالجة مشاكل القطاع في إطار الجدية والشفافية من أجل التمكن من تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستهلك الجزائري».

وتابع غالفاني قائلا: «لقد كان الاجتماع ممتازا وعمليا وإيجابيا وهو يبشر بالخير لمستقبل القطاع»، مبرزا أن اللقاء شكل «دليلا صريحا على الرغبة في عقد شراكة جديدة لتحسين جودة الخدمة للمواطنين».

ورحب نفس المسؤول بتخصيص ترددات إضافية للمتعاملين، مبرزا أن الشركة قدمت بدورها مقترحات ملموسة وحلولا موجهة لخدمة المواطن لتمكين الجميع من الوصول إلى الخدمة والجودة والابتكار.

من جانبه اعتبر مدير أعمال شركة المتعامل النقال «أوريدو»، محمد توفيق ذواخ، القرار «خطوة إيجابية جدا» ستكمن الشركة من تقديم أفضل العروض لمتعامليها وتقديم أفضل الخدمات للمتعامل الجزائري.

وبحسب ذواخ فإن: «مجرد التفكير في تحسين الخدمات مرحب به، كونه سيحسن خدمات متعاملي الهاتف»، مؤكدا ان إعلان الوزير عن منح ذبذبات جديدة سيمكن «أوريدو» من «التدخل سريعا وتحسين سريع ومحسوس لتدفق الأنترنت».

وثمن المتحدث «فتح الحوار بين الحكومة ومتعاملي الهاتف النقال» وهو ما يعبر - بحسبه- عن «الإرادة الكبيرة في تحسين جودة الخدمات للمواطنين، من حيث تحسين نوعية الشبكة وسعة تدفق الأنترنت للمستعملين في الجزائر».

وتابع قائلا: «الأهم من كل هذا ان هناك حوارا مع السلطات ووزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال، سيسمح لنا بالدخول في التفاصيل التقنية التي سيسمح تحسينها بتحسين نوعية خدمات الأنترنت واتصالات الهاتف النقال»، مؤكدا ان كل الأطراف التي ستنسق في هذا المجال ستكون معنية بالتنفيذ المباشر للقرارات.

ويرى ذواخ، أن «منح الذبذبات للمتعاملين سيمكن من تحسين الخدمات خلال بضعة أسابيع فقط، وهو عمل معمق ومستدام سيتم على المدى المتوسط، بالتنسيق مع كل المتعاملين لفائدة المتعاملين في الجزائر».

يذكر، أن وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، إبراهيم بومزار، كان قد أعلن، أمس، عن تخصيص ترددات جديدة للمتعاملين من أجل تحسين سرعة الإنترنت، مع الالتزام بمعاملة مختلف المتعاملين من القطاعين العام والخاص على قدم المساواة، تشجيعا لهم على الاستثمار أكثر من أجل زيادة جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمساهمة في تطوير قطاع الاتصالات.

عدل توضح بخصوص تدهور أرضية مدخل عمارة ببابا احسن

شاحنة محملة بالجبـس تتسبب في إتـلاف قناة توصيل المياه

الشعب/ أعلنت الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، أن الصور التي تم تداولها عبر صفحات الفايسبوك من قبل بعض رواده، المتعلقة بتدهور أرضية مدخل عمارة 12F بحي 2400 مسكن ببابا حسن، لم تتطرق لتفاصيلها الحقيقية.

أوضحت وكالة عدل، أن السبب الحقيقي وراء إتلاف أرضية مدخل العمارة، يرجع إلى سوء استعمال الأجزاء المشتركة من قبل أحد قاطني العمارة، بعد أن قام بإدخال شاحنة محملة عن آخرها بأكياس الجبس، الأمر الذي تسبب في إتلاف قناة التوصيل بالمياه الصالحة للشرب.

وإذ تتأسف الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، عن مثل هذا الحادث، فإنها تدعو قاطني أحياء عدل إلى الابتعاد عن مثل هذه التصرفات التي تضر بالمصلحة العامة للساكنة.

وطمأنت الوكالة سكان العمارة، أنها سارعت لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل إصلاح الضرر الذي لحق بقناة تزويد المياه الشروب وإعادة تسوية أرضية مدخل العمارة.

الشّعب ويكاند

الخميس 27 أوت 2020 م الموافق لـ 08 محرم 1442هـ | contact@echaab.dz www.echaab.dz | العدد 18339

بعد فضائح مصانع «نفخ العجلات»

صناعة واستيراد السيارات بشروط جديدة

30٪ نسبة إدماج في بداية النشاط شرط أساسي

أفرجت الحكومة، مطلع الأسبوع، عن دفتري الشروط المحددين لكيفيات «تصنيع المركبات وممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة»، اللذين تضمنا تدابير صارمة يتوخى من خلالها إرساء قواعد صناعة حقيقية للسيارات، وإنهاء الفوضى التي سادت نشاط الاستيراد، ولكن في المقابل هناك من يعتبر الشروط الجديدة صعبة التنفيذ بالنسبة للوكلاء ولن تؤدي إلى انخفاض الأسعار.

ص6

مستشار رئيس الجمهورية المكلّف بالأرشيف الوطني والذّاكرة لـ «الشعب»:

مهمّتي و«ستورا» يحدّدها رئيسا الجزائر وفرنسا

■ لم نتّفق مع فرنسا حول الأرشيف بعد 60 سنة من المحادثات

■ ملكية الأرشيف تعود للجزائر لأنّه تمّ على ترابها ■ استرجاع الرّفات.. بداية تغيير النّظرة للتّراث السّجين

قال مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطني والذاكرة، إنّ المهمة التي كلّف بها مع المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا، «ستحدّد في إطار توجيهات رئيسا البلدين، لأنّنا معيّنين من قبلهما»، لافتا إلى أنّهما «حدّدا الإطار العام، ولكن برنامج العمل ومحتواه، يتم بالتحاور بين الطرفين». وأقرّ في حوار خصّ به «الشعب»، بأنّ ملف الأرشيف الذي يراوح مكانه منذ زمن، «موضوع صعب، لأنّنا لم نتّفق بعد بالرغم من مرور 60 سنة من المحادثات، على الأرشيف الذي يمكن للدولة الفرنسية أن تعيده بصفة تلقائية».

ص7

أطروحة دكتوراه ناقشتها الأستاذة دليلة العوفي:

● إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن السيبراني تحت المجهر

● الجريمة المعلوماتية إشكالية أساسية تهدد الأمن الوطني

ص10-11

الرزنامة المكثفة والمشاكل المالية صعب مواجهتهما

مشاكل بالجملة تواجه الأندية قبل انطلاق الموسم الكروي

يعرف الموسم المقبل من الرابطتين الأولى والثانية، مرور الأندية بعديد العقبات التي قد تؤثر على المشوار الرياضي بعد قرار الاتحادية بالرفع من عدد أندية القسم الأول ليصبح 16 فريقا والقسم الثاني الذي زاد عدد أنديته إلى 36 فريقا وهي العوامل التي قد تؤثر سلبا من ناحية الرزنامة المكثفة وعلى الحالة البدنية للاعبين، حيث أن كثرة التنقلات ستسنزف، لا محالة، ميزانية الأندية.

ص14-15

كلمة

«الشعب» الجديد... وجديد «الشعب»

هذا عدد خاص من جريدة «الشعب» سيتكرر كل نهاية أسبوع، تقدم من خلاله الجريدة لقرائها مادة إعلامية من نوعية أخرى، تتجاوز العمل الإخباري العادي والتقرير الإخباري إلى الملف والتحليل والشرح، من خلال الكثير من المسؤولين والمختصين والأكاديميين.

مؤسسة الشعب، وفي إطار مشروع الجزائر الجديدة، تعمل على توفير ما يمكن من مرافقة الإرادة السياسية في التغيير، ويمكن من بناء علاقة أخرى بين الإعلام العمومي والناس، تقوم على الخدمة العمومية الراقية التي تلبي شتى ألوان الطلب الإعلامي للمواطنين على تنوع فئاتهم واهتماماتهم، وتقيم علاقة أخرى بين الناس والسلطات العمومية، وهو ما يحتم ربح رهان المصداقية ورهان النوعية والخروج النهائي، إلى غير رجعة، من رداءة أساءت للصحافة الوطنية وأساءت للسلطة ووسعت الهوة بينها وبين الناس.

نطمح في جريدة «الشعب» إلى استعادة الإعلام العمومي لدوره ولوظيفته في خدمة الدولة، وليس السلطة، وفي خدمة المجتمع بإحداث تلاقٍ طبيعي بين انشغالات الناس وغايات القرار السياسي، ونحن نعمل بمنهجية على إيصال الرؤى والقرارات صحيحة إلى المتلقي وعلى إيصال التطلعات الاجتماعية لكي تكون موضوع سياسات وقرارات. ذلك طموح نقدر أن تحقيقه ممكن لسبب بسيط، أن الإرادة السياسية متوفرة وفاعلة بل وملحة، وهو ما ظل الرئيس عبد المجيد تبون يلح عليه في تصريحاته العلنية وفي توصياته وتوجيهاته الشفوية. قلت ملحة على جعل مؤسسة «الشعب» قطبا إعلاميا في خدمة الدولة والمجتمع من أجل المساهمة في تجسيد المشروع الوطني في شتى مجالاته، لاسيما اليوم بناء دولة مؤسسات قوية وعادلة.

طبعا، لا يمكن لوسائل الإعلام، والعمومي منه على الخصوص، لاسيما بعد ما تعرض له، بسبب ممارسات سلطوية، من تدهور علاقته بالناس، إعادة بناء روابطه بالمتلقي إلا من خلال ربح معركة النوعية والمصداقية.

طبعا هناك إشكاليات كثيرة ينبغي أن تجد لها علاجا، ومنها العلاقة بين الإعلام والسلطة، وبشكل أخص التمييز الواضح بين الدولة والسلطة وخاصة عدم الخلط بين السلطة وممارسة السلطة، فالإشكالية لم تكن يوما السلطة، بل كانت في التسلط وفي الانحرافات وكل أشكال الفساد الكبير والصغير وما تسبب فيه من أضرار للدولة ولمؤسساتها ومصداقيتها.

إن مساهمة العمل الإعلامي في جميع صيغه وبجميع أدواته في استعادة الدولة ومؤسساتها لمصداقيتها، تمر أيضا من خلال مصداقية وسائل إعلام الدولة، وذلك يحتم أن تكون ذات نوعية عالية وأن تكون ناقلا عاقلا وذكيا للقرار السياسي وأن تكون صوتا نزيها لانشغالات كل فئات المجتمع، لأنه، وذلك ما ينبغي قوله بوضوح، لم تطلب منا السلطات العمومية التغطية على التقصير وعلى الفساد، بل بالعكس فإن الإعلام العمومي ينبغي أن يكون رائدا في جسر كل هوة وفي بناء الجسور التي تبني تواصلا فاعلا بل طبيعيا بين الدولة والناس وتجعل ممارسة السلطة تحت الرقابة المسؤولة للناس من خلال وسائل إعلامهم التي تمولها أموالهم.

طموحنا أيضا، هو اللحاق بركب التطورات التكنولوجية وتقديم إنتاج رقمي يلبي ما أمكن من الطلب الاجتماعي. وفي هذا المجال، أطلقت مؤسسة «الشعب» جريدة إلكترونية وسمتها «الشعب أونلاين»، حتى تقدم لملايين الجزائريين الذين يرتادون الفضاء الأزرق، خدمة إخبارية تلبي، شيئا فشيئا، ليس الطلب الإخباري فحسب، بل أيضا ما يمكن من ممارسة الحرية والتعبير الحر عن الكثير من الآراء، لأن كل الآراء مرحب بها.

طموحنا كبير، لأن المهمة الموكلة اليوم للصحافة العمومية، كبيرة وواضحة وخيرة، ولهذا فإننا سنمضي من مبادرة لأخرى، من دون كلل، حتى نوفر شروط الترقية بشكل متواصل للإعلام العمومي.

«الشعب»، كانت رمزا وكانت مدرسة، وينبغي أن تكون منارة دائمة تضيئ طرق الخير وسبل الرقي ومناهج الانتصار على كل ما فينا من تخلف ومن تقاعس ومن انحراف ومن لامبالاة ومن قبول سلبي باللاقانون.

مصطفى هميسي

بعد فضائح مصانع «نفخ العجلات»

صناعة واستيراد السيارات بشروط جديدة

30 ٪ نسبة الإدماج في بداية النّشاط شرط أساسي

أفرجت الحكومة، مطلع الأسبوع، عن دفتري الشروط المحددين لكيفيات «تصنيع المركبات وممارسة نشاط «وكلاء المركبات الجديدة»، اللّذين تضمّنا تدابير صارمة يتوخى من خلالها إرساء قواعد صناعة حقيقية للسيارات، وإنهاء الفوضى التي سادت نشاط الاستيراد، ولكن في المقابل هناك من يعتبر الشروط الجديدة صعبة التنفيذ بالنسبة للوكلاء ولن تؤدي إلى انخفاض الأسعار.

حمزة محصول

بعد خمسة سنوات من الفوضى والإهدار المقنّن للمال العام، أعادت الحكومة عن طريق وزارة الصناعة رسم قواعد نشاط شعبة السيارات، وعكفت منذ مطلع السنة الجارية على وضع مراسيم تنفيذية ودفاتر شروط مرفقة.

وبعد طول انتظار ومتابعة دقيقة من قبل رئيس الجمهورية، نشر في العدد 49 للجريدة الصادر يوم 19 أوت الجاري مضامين المرسومين التنفيذيين المتعلقين بشروط وكيفيات تصنيع المركبات، وكذا استيراد السيارات الجديدة.

وبالنسبة لوزير الصناعة فرحات آيت علي، يمثّل العودة إلى استيراد المركبات من «بلد المنشأ الذي تتقاسم مع الجزائر مصالح مشتركة»، مرحلة انتقالية تسبق بلوغ هدف التصنيع الحقيقي.

وقال آيت علي: «بعدما أغلقت الجماعة السّابقة (الحكومات السابقة) الاستيراد على حساب المواطن والجمركة، وذهبت إلى الاستيراد المقنع، قرّرنا إعادة بعث نشاط وكلاء السيارات إلى غاية الوصول إلى تصنيع حقيقي».

وحسب دفتر الشروط الجديد، لا يمكن إنشاء مصنع حقيقي للسيارات في الجزائر، تحديد دقيق لنسبة الإدماج والتي حدّدت بـ 30 بالمائة عند بداية النشاط و50 بالمائة بعد 5 سنوات.

ولا يمكن للراغب في الاستثمار التحايل بعد تحديد مفهوم الإدماج بأنه «دمج المكونات والقطع والأجزاء المصنوعة في الجزائر، وكذا الخدمات التقنية والهندسية المرتبطة بها».

بينما كان الإدماج في مرسم نوفمبر 2017، «كل النشاطات المنجزة في الجزائر، تساهم في إنتاج السيارات»، ما جعل اليد العاملة التي كانت تتولى نفخ عجلات السيارات المستوردة في حاويات لإخفائها، أدرج ضمن «الإدماج».

ويحدّد دفتر الشروط المرفق بالمرسم التنفيذي رقم 20-226، المحدّد لشروط وكيفيات ممارسة نشاط تصنيع المركبات، معايير جديدة لمنح الاعتماد النهائي للمستثمرين الراغبين، إذ ضبط مسألة التمويل البنكي (القروض)، حتى لا تتكرر مأساة مصانع التركيب.

ويُلزمُ المستثمر الأجنبي بالمساهمة «برأس المال الخاص في تمويل المشروع عند انطلاقه بما لا يقل عن 30 بالمائة من القيمة الإجمالية للاستثمار» (المادة 02)، وهو نفس الشرط الذي يجب أن يتوفر عليه المستثمر الجزائري زائد «خبرة سابقة بـ 5 سنوات في أحد الأنشطة للإنتاج الصناعي، دون تسجيل أي اختلال في التسيير في تنفيذ التزاماته المالية، أو أيّة مخالفات جسيمة ملحوظة» (المادة 3).

وفي حال الشراكة مع المستثمر الأجنبي، يحدّد دفتر الشروط « كل تمويل بنكي محلي عند مستوى عتبة لا تتجاوز 40 بالمائة من تكلفة المشروع» (المادة 4).

وتنص المادة ذاتها، على حيازة المستثمر الأجنبي «في الشّركة الخاضعة للقانون الجزائري، المنشأة لهذا الغرض، لمساهمة لا تقل عن 30 بالمائة من رأسمال الشركة».

وقبل هذا كلّه يشترط في كل مستثمر أجنبي أن يكون «فاعلا دوليا من الدرجة الأولى في مجال تصنيع المركبات»، وفي السياق، أكّد وزير الصناعة فرحات آيت علي، الأسبوع الماضي، أنّ علامتين كبيرتين من آسيا وأوروبا تقدمتا بطلب الاستثمار في تصنيع المركبات.

وسبق للوزير آيت علي أن اعتبر إنشاء مصنع لتصنيع السيارات في ظرف 3 أشهر «أمرا مستحيلا»، وأكّد أنّ التصنيع الحقيقي سيستغرق من 18 إلى 24 شهرا في وضع المنشآت القاعدية، ونصب خطوط الإنتاج قبل الانطلاق الفعلي في التصنيع.

سيارات بأسعار باهظة

لسد احتياجات السوق الوطنية طيلة هذه المدة، أعادت الحكومة نظام الاستيراد مع ما يتضمنه من تعريفات جمركية وتدابير جبائية، مع إجراءات تصب في مصلحة الزبون، لكنه لا يضمن انخفاض الأسعار.

وحسب بعض الوكلاء، فإنّ دفتر الشروط المرفق للمرسوم التنفيذي رقم 20-226، المحدد لشروط وكيفيات نشاط وكلاء المركبات لا يرق إلى تطلعاتهم، وأعابوا على وزارة الصناعة إعداده دون استشارتهم أو إشراكهم.

ومما يعتبرونه شرطا تعجيزيا، «ملكية» منشآت التخزين والعرض والبيع وقطع الغيار وخدمة ما بعد البيع، بمساحة إجمالية قدرها 6400 متر مربع.

وتنص المادة 02، المحددة للشروط الإدارية تقديم وثائق تثبت وجود المنشآت المذكورة (عقود الملكية أو عقود توثيق الإيجار باسم الشركة لمدة 5 سنوات على الأقل». كما تلزم بتقديم عقد أو عقود الوكالة الحصرية التي تربط الوكيل بالمانح أو المانحين، «ولا يمكن للوكيل حيازة أكثر من علامتين للمركبات».

وإلى جانب ذلك، يلزم الوكيل بتقديم وثائق وجود مستخدمين لا تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وسبق لرئيس جمعية وكلاء السيارات أفلست بفعل الجمود الاقتصادي الناجم عن تفشي وباء كورونا، وقدّمت تحفيزات وتسهيلات جمركية للمتعاملين المحليين لاقتنائها، خاصة وأن سعرها لا يتجاوز 10 أو 20 بالمائة من قيمتها الحقيقية.

لماذا الاستعجال؟

في بيان مجلس الوزراء المنعقد الأحد الماضي، أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الوزير الأول «السهر على ترجمة قرارات وتوصيات ندوة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي ميدانيا، حتى لا تبقى حبرا على ورق». وشدّد على أنّ «مصير البلاد يتوقف على تجسيد المقاربة الاقتصادية الجديدة».

ولاشك أنّ تنفيذ خطة التحول الهيكيلي للاقتصاد الوطني، يرتبط برهانات تتعدى تلبية احتياجات السوق الوطنية، ووضع المنتوج الجزائري في أسواق دول إفريقية أو حتى غربية، إنه يرتبط بالسيادة الاقتصادية والسياسية للبلاد.

فمن الواضح أن الجزائر التي تجرعت مرارة الإفلاس والاقتراض من الهيئات الدولية، في تسعينيات القرن الماضي، لا تريد تكرار التجربة وستفعل المستحيل لعدم لتسليم مصيرها لصندوق النقد الدولي «أفامي» مجددا.

وعبّر الرئيس تبون على مشكل العودة للاستدانة قائلا: «لولا لطف الله ولا 57 مليار دولار (احتياطي الصرف) لكنّا نتوسّل عند المؤسّسات الدولية، وعندها لا يبقى قرار سيادي ولا حرية المواقف ولا دعم القضايا العادلة».

وجدّد رفضه القاطع للاقتراض الخارجي قائلا: «لن نقترض من صندوق النقد الدولي ولا من الدول الصّديقة والشّقيقة».

ويفترض أن تغطي 57 مليار دولار في احتياطي الصرف، سنة ونصف أو سنتين من الاستيراد، وهو ما يفسر إصرار الدولة على المضي قدما وبسرعة فائقة في تنفيذ الإصلاحات العميقة وتوفير ما أسماه رئيس الجمهورية «الإمداد»، لاحتياطات البلاد من العملة الصعبة بعائدات الصادرات خارج قطاع المحروقات، مشدّدا على رفع حجم التصدير خارج المحروقات نهاية عام 2021 إلى 5 مليار دولار بدل 2 مليار دولار حاليا.

من جهته أكد الوزير الأول عبد العزيز جراد، لدى اختتامه أشغال الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي، أنّ «تنفيذ الخطة الجديدة سيعزّز الأمن الطاقوي والغذائي للبلاد، وسيحافظ على سيادة قرارنا الاقتصادي والذي من شأنه أن يضمن لنا الاستقلالية في اتخاذ قرارنا السياسي».

طريق شاق وعمل مضني

الخطّة الواعدة التي تهدف في جوهرها، تستدعي جهودا مضنية لتحقيقها، ذلك أنّ رفع الإنتاج الوطني بمختلف الشعب يتطلّب استثمارا حقيقيا ومحكم التوزيع لخلق التوازن بين احتياجات السوق الوطنية والتصدير، وكل هذا يمر عبر دهاليز الإدارة.

سرعة تجسيد المشاريع تحدّدها سرعة الانتهاء من الإجراءات الإدارية المتعلقة بقبول المشروع ومنح الموافقة عليه، كما تحددها مدى جاهزية شبكة اللوجيستيك، كالربط بالماء والكهرباء والغاز وشبكة الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

ولاختزال التدابير الإدارية المميتة، تبرز الرقمنة كخيار حتمي ينبغي الشروع في تجسيده بأسرع ما يمكن، كما تسمح الإحصائيات الدقيقة بتوفير نظرة دقيقة عن أصول الإنتاج الوطني في البلاد وتوجيه وتوزيع الاستثمارات بشكل متوازن.

وأمر رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء الأخير «الإسراع في رقمنة القطاعات والدوائر الوزارية وتحقيق الربط بينها لتقاسم وتنسيق المعلومات، وتدارك التأخر المسجل في رقمنة دوائر حيوية تقدم للدولة مؤشرات اقتصادية تساعدها على تجسيد المقاربة الاقتصادية الجديدة».

وطلب الرئيس من وزارة الرقمنة والإحصائيات السهر على ضرورة إحداث ثورة في إعداد الإحصائيات تكون دقيقة وحقيقية تسمح بتجسيد المقاربة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بعيدا عن الطرق الكلاسيكية، وتسد الباب أمام كل أشكال الاستغلال السياسي وتغليط الرأي العام».

ولن تتحقق الأهداف والآمال المعلقة على الخطة الاقتصادية الجديدة، دون منظومة بنكية أجمع الكل على عدم صلاحياتها وأهليتها لمرافقة مشروع وطني بهذا الحجم، وقد أكّد رئيس الجمهورية بأن الجزائر «لا تملك بنوكا وإنما شبابيك عمومية».

في المحصلة يكفي أن يبدأ تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي بأشياء بسيطة، كربط المناطق الصناعية والفلاحية بالكهرباء والغاز والماء، وتسليم المستثمرين الحقيقيين رخص الاستغلال، وإنهاء المتاهات الإدارية على مستوى المرفق العمومي.

متعدد العلامات، أن أبدى تخوفه من هذا الشرط إلى جانب شرط ملكية المنشآت، واعتبر في تصريح لـ «الشعب» أنها شروط «تعجيزية»، لا يمكن إلا لأشخاص بعينهم الوفاء بها.

وفي مقابل تخوف الوكلاء، تعتبر جمعية حماية المستهلك أن دفتر الشروط الجديد وإن كان «يخدم معايير السلامة المعمول بها أوروبا، إلا أنه لا يلبي رغبة الزبائن في انخفاض الأسعار».

وقال رئيس الجمعية مصطفى زبدي لـ «الشعب»، بأن بعض معدات الأمان التي لم تكن موجودة أصبحت مدرجة مثل «4 أكياس هوائية بدل 2 ونظام المراقبة الالكترونية للاستقرار، وهذه قيمته الإجمالية 100 ألف دج (10 ملايين سنتيم) وستضاف إلى سعر بيع السيارة».

وأضاف بأن إلزام الوكلاء بتوفير منشآت بمساحة إجمالية كبيرة مقارنة بما كان عليه في دفتر شروط سنة 2015 (5500 متر مربع)، سيزيد من تكاليفهم ما يدفعهم لزيادة تكلفة المركبات.

واعتبر أن زبدي المواطن الجزائري، سيحصل في النهاية على سيارة بمعايير أوروبية، ولكن «بسعر مرتفع» لن يكون متاحا للجميع، وفي السياق اعتبر وزير الصناعة فرحات آيت علي أن المنطق التجاري في كل السلع والخدمات لا يعتمد على مبدأ «الإتاحة للجميع»، وإنما «لمن استطاع إليه سبيلا».

وبالنسبة لإلزام الوكلاء بإرجاع قيمة الدفع المسبق أو المبلغ الإجمالي للسيارة، وزيادة 10 بالمائة، في حالة عدم تسليمها في المدة المحددة بـ 8 أيام، رأى زبدي بوجود ثغرة لا تخدم الزبون في هذا البند، «لأن المستهلك في النهاية سيظل في انتظار استلام مركبته ولا يلجأ عادة إلى القضاء»، لذلك كان يفضّل «زيادة بـ 1 بالمائة عن كل يوم تأخير».

وتنص المادة 18 من دفتر الشروط على أنه «يجب أن لا يتجاوز أجل تسليم المركبة الجديدة المطلوبة مدة 45 يوما، غير أنه يمكن تمديد هذه المدة باتفاق مشترك بين الطرفين على أساس وثيقة مكتوبة».

وتضيف: «وفي حالة الدفع الكلي للمبلغ، يلزم الوكيل بتسليم المركبة لجديدة في غضون الأيام الموالية».

واللافت في دفتر الشروط الجديد، إلغاء ما كان يسمى «معيدي البيع»، حيث نص على علاقة تعاقدية واضحة بين الوكيل والموزعين عبر القطر الوطني، بما يسمح بتطوير شبكة التوزيع في المدة الزمنية المحددة بـ 12 شهرا.

ونص دفتر شروط أفريل 2015، على نشاط معيد البيع، على أساس عقد يربطه مع الوكيل أو الموزع، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار السيارات بـ 10 إلى 20 بالمائة من سعرها الحقيقي، وتسبّب في ندرة المركبات الجديدة بقاعات العرض، وحلّت محلها الأسواق الأسبوعية.

مخطّط الإنعاش الاقتصادي

مقاربة عميقة برهانات جيو - سياسية

قرّرت الجزائر إحداث قطيعة نهائية مع النموذج الاقتصادي القائم منذ عشرين سنة، بالارتكاز على الإنتاج الوطني و«التصدير» دون الإبقاء أسيرة المحروقات التي تمثل 98 في المائة من المداخيل. ولتحقيق هذا التحول اعتمدت خطة للإنعاش الاقتصادي، وباشرت العمل الفوري على تجسيدها وفق آجال زمنية محددة.

• حمزة محصول

لا يقترح مخطط الإنعاش الاقتصادي، الذي وضعت أسسه الأولى في ندوة 18 و19 أوت الجاري، توصيات نظرية لتحفيز المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين أو تشخيص مكامن الخلل في النمط الاقتصادي الحالي، وإنما يفرض مقاربة جديدة تستدعي «التنفيذ» دون تأخر أو مماطلة.

الطابع الاستعجالي لتجسيد هذه الخطة، نابع من طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد، والتي وصفها الوزير الأول عبد العزيز جراد بـ «المفصلية»، إذ لم يعد الوقت متاحا لسماع مزيد من التشخيص للاقتصاد الوطني «المريض»، وإنما للعمل وبسرعة فائقة.

وقدّم رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لدى افتتاحه ندوة الإنعاش الاقتصادي، خلاصة تغني عن أطنان الأوراق التي أطنبت في سرد كوارث اقتصاد البلاد، عندما قال: «إنه اقتصاد متخلف، لا ترابط بين شعبه الإنتاجية المحلية، وكل الأعين موجّهة نحو الاستيراد».

وأكّد الرئيس أن التوجه الجديد، يقوم على رفع الإنتاج الوطني خارج المحروقات، في جميع القطاعات وبكل الوسائل الممكنة، ثم اقتحام الأسواق الجهوية والدولية (التصدير).

وخصّص الرئيس 1900 مليار دج لدعم الاستثمار الحقيقي والمنتج، ورصد غلاف مالي بالعملة الصعبة (10 مليار دولار) لدعم الاستثمارات الثقيلة، ويمكن الاستفادة من هذا التمويل قبل نهاية السنة الجارية.

وقبل ذلك، سمحت الحكومة في قانون المالية التكميلي 2020، باستيراد مصانع من الخارج،

مستشار رئيس الجمهورية المكلّف بالأرشيف الوطني والذّاكرة لـ «الشعب»:

مهمّتي و«ستورا» يحدّدها رئيسا الجزائر وفرنسا

■ لم نتّفق مع فرنسا حول الأرشيف بعد 60 سنة من المحادثات ■ ملكية الأرشيف تعود للجزائر لأنّه تمّ على ترابها
■ الجمهورية الجديدة تقوم على أصالة الشّعوب..وتطلّعها نحو المستقبل ■ استرجاع الرّفات..بداية تغيير النّظرة للتّراث السّجين

قال مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطني والذاكرة، إنّ المهمة التي كلّف بها مع المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا، «ستحدّد في إطار توجيهات رئيسا البلدين، لأنّنا معيّنين من قبلهما»، لافتا إلى أنّهما «حدّدا الإطار العام، ولكن برنامج العمل ومحتواه، يتم بالتحاور بين الطرفين». وأقرّ في حوار خصّ به «الشعب»، بأنّ ملف الأرشيف الذي يراوح مكانه منذ زمن، «موضوع صعب، لأنّنا لم نتّفق بعد بالرغم من مرور 60 سنة من المحادثات، على الأرشيف الذي يمكن للدولة الفرنسية أن تعيده بصفة تلقائية».

•حوار: فريال بوشوية
تصوير: محمد آيت قاسي

الشعب: ما هي مقاربتكم في تناول ملف الذّاكرة؟

عبد المجيد شيخي: ما نراه نحن مفيد بالنسبة للذاكرة، أن في سياسة برنامج رئيس الجمهورية برنامج متكامل يرمي إلى إنشاء جمهورية جديدة.

في اعتقادي أنّ الجمهورية الجديدة يجب أن تقوم على مبدأين أصالة الشعوب، وتطلعها نحو المستقبل، باستعمال كل ما يتيحه العلم والعالم المعاصر.

المسألة فيها ازدواجية ولكن تكامل، ففيما يتعلّق بالذاكرة الوطنية هو الجزء الأول من بناء الدولة الجزائرية، الدولة الجديدة تتعلق بالأصالة وهي إعادة العمل بكل العناصر التي تحافظ على الأصالة.

وذكر السيد الرئيس البعض منها، ويتعلق بالمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وهي الثّوابت الوطنية بكل معانيها وأبعادها، التاريخ الوطني، العادات والتقاليد والتراث الفكري.

كل هذا يجب أن يوضع في متناول المواطن، لأنّنا في النهاية نريد إعادة بناء المواطن الصالح، ذاك المواطن الذي عندما يجد الجد نجده في الصفوف الأولى للدفاع عن الوطن في كل المجالات.

وبطبيعة الحال لا يمكن بناء المواطن الصالح بدون إعادة النظر في التربية والتعليم والتكوين، وإعادة الاهتمام بكل ما تعلّق بذاكرة المواطن، موروث منذ أجيال وأجيال، جعل الإنسان الجزائري لا يتغيّر.

هذا في اعتقادي تقريبا كيف نرى موضوع الذاكرة؟ كيف نطبّق هذا؟ هذا موضوع شاسع، ويحتاج إلى طول نفس، لماذا؟ لأن هناك رواسب منها حديثة وقديمة، تراكمت أغلبها موروثة من الفترة الاستعمارية،

ولم نعتني بها العناية الكاملة والكافية بعد استرجاع السيادة الوطنية. على الجزائري أن يكتشف الكنوز الثّقافية الموجودة في بلده، وهناك عمل دؤوب بين مصالح الدولة التي تهتم بالسياحة والرياضة وشؤون الشباب لمساعدتهم على اكتشافه، لا يحتاج إلى أن يسافر للسياحة وهو لا يعرف بلده.

هل ينهي تعيينكم من قبل رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لمتابعة ملف الذّاكرة، وتعيين الرّئيس الفرنسي لبنجامين ستورا، استغلال الملف سياسيا؟

الموضوع شائك وسهل في نفس الوقت، قد نسمّيه السهل الممتنع، ما يتداول في الجزائر وفرنسا أنّنا مكلّفان بكتابة التاريخ، ليس موضوعنا تماما لأن المنطلقات مختلفة والرواسب الموجودة هنا وهناك، وكذلك النظرة إلى الآخر مختلفة.

في اعتقادي أنّ الجمهورية الجديدة يجب أن تقوم على مبدأين أصالة الشعوب، وتطلعها نحو المستقبل، باستعمال كل ما يتيحه العلم والعالم المعاصر.

وبالتالي لا يمكننا تقريبا أن نكتب تاريخا مشتركا، يمكن أن نكتب تاريخا يكتبه مؤرّخون، كل على حدة سواء من طرف مجموعات أو أفراد لكن كل في بلده.

ويمكن بعد ذلك، أن يتم حوار بين مثقّفين ومؤرّخين لتناول بعض جوانب هذا التاريخ، الذي فرض علينا أن يكون مشتركا، لم نختر أن تلتقي الجزائر بفرنسا في ظروف صعبة، وأن تخضع الجزائر لعملية إبادة، أو تشويه لشخصيتها أو نهب لممتلكاتها الثقافية.

وقع هذا وانتهى، علينا الآن أن نبحث كيف يمكن أولا: أن نبحث كيف يتم استرداد الموروث الذي ذهب؟ وثانيا: أن نساعد على علاقات متوازنة بين الجزائر وفرنسا، حتى تكون هذه العلاقات مثلها مثل العلاقات مع البلدان الأخرى.

الموضوع شائك وسهل في نفس الوقت، قد نسمّيه السهل الممتنع، ما يتداول في الجزائر وفرنسا أنّنا مكلّفان بكتابة التاريخ، ليس موضوعنا تماما لأن المنطلقات مختلفة والرواسب الموجودة هنا وهناك، وكذلك النظرة إلى الآخر مختلفة.

حتى يكون واضحا، الجزائر على مدى التاريخ لم نعرف أنها كانت بلدا معتديا، بل حاولت أن تكون وسيطا في حل المشاكل على المستوى الدولي، وقد فرض علينا العيش مع جيراننا تحت سلطتهم وسيطرتهم، وتحت كل من يمكن أن نصنّفه من جوانب سلبية طيلة 132 سنة، لكن مهما كان فهو جار يفصل بيننا بحر، إنه على مرمى حجر وهو جارنا، وبالتالي لا يمكن أن تكون العلاقات بيننا وبين فرنسا متميزة إلى الدرجة التي تكون منفردة، بل تدخل في علاقاتنا الدولية بصورة عادية، هي دولة من الدول الكبرى، علينا أن نجد التوازن مع الدول الكبرى وفرنسا إحداها.

والحوار الذي ينبغي أن يقوم، كيف يمكن توظيف آلام التاريخ وجراحه، بطريقة لا تضر بالعلاقات العادية بين دولتين، هذا تصوري للأمور ليس أن ننسى التاريخ، ولا حتى ننسخه، علينا أن ننظر إلى المستقبل بصورة واسعة، ولا ننسى ما وقع.

قلتم إنّ كتابة التّاريخ ليست مهمّتكما أنت وستورا، ماذا يقع على عاتقكما؟

مهمّتنا ستحدد في إطار توجيهات رئيسي البلدين، لأنّنا معيّنين من قبلهما، وقد حدّدا الإطار العام، ولكن برنامج العمل ومحتواه يجب أن يتم بالتحاور بين الطرفين، كما يحدّد المجال المفتوح للنّقاش.

استرجاع رفات شهداء المقاومة، الحدث التّاريخي بامتياز الذي طبع عام 2020، هل توافقون الطّرح؟

بالنسبة لي أشكر الله على أنّني عشت لأشاهد الحدث الفريد في التاريخ، متمثّلا في استرجاع رفات الشهداء المقاومين الأجلاء الأبطال، وأرى أنّها خطوة ايجابية خطتها السلطات الفرنسية، ربما لتغيير النظرة تدريجيا، بالنسبة للتراث السّجين عندها، والذي يمكن أن تفرج عنه في المستقبل، أتمنى أن يكون قريبا. الخطوة مهمة جدا، وعلينا أن نواصل الجهد من أجل فتح الملفات العالقة، بالنسبة للتراث المحوّل الذي يوجد في المتاحف الفرنسية والمكتبات، ويدخل ضمن الأرشيف.

لكن بالنسبة للأرشيف الموضوع يبقى صعبا لأنّنا لم نتفق بعد بالرغم من مرور 60 سنة من المحادثات، الأرشيف الذي يمكن للدولة الفرنسية أن تعيده بصفة تلقائية هو الأرشيف السابق لسنة 1830، والأرشيف الذي يلي هذه السنة.

إلى أين وصل ملف استرجاع الأرشيف؟

المحادثات متوقّفة منذ زمن، ولا يوجد شيء جديد.

لماذا؟

لأن الطرف الفرنسي ولفترة ليست بالقصيرة وتحديدا سنتين أو ثلاث سنوات، لم يكن لدينا نظير، فبعدما تمّ تغييره لم يعين خلفا له، لكن أعتقد أنّه تم تعيين مدير جديد في الآونة الأخيرة، ويمكن أن تنطلق الأمور.

لكن بالنسبة للأرشيف الموضوع يبقى صعبا لأنّنا لم نتفق بعد بالرغم من مرور 60 سنة من المحادثات، الأرشيف الذي يمكن للدولة الفرنسية أن تعيده بصفة تلقائية هو الأرشيف السابق لسنة 1830، والأرشيف الذي يلي هذه السنة.

مهمّتنا ستحدد في إطار توجيهات رئيسي البلدين، لأنّنا معيّنين من قبلهما، وقد حدّدا الإطار العام، ولكن برنامج العمل ومحتواه يجب أن يتم بالتحاور بين الطرفين، كما يحدّد المجال المفتوح للنّقاش.

هم يضعون الكثير من العراقيل ومن المفاهيم، التي هي غير مقبولة من الطرف الجزائري، وغير مقبولة حتى في قواعد التعامل في القانون الدولي، إذ يوجد قاعدة أساسية وهي أنّ الأرشيف ملك للإقليم الذي تنشأ فيه.

وبالتالي كل الأرشيف المنتج، في الفترة الممتدة بين 1830 و1962 هو ملك للجزائر، ولها أن تسترجع الأصول وليس النسخ، لأن الأمر يتعلق بملكية، وإذا أراد الطرف الآخر أن يحصل على نسخة، يمكن تسليمه نسخة. أما قبل 1830، فلا يحق للسلطات الفرنسية أن تحتجز ولو ورقة واحدة منها صدرت قبل هذا التاريخ، هذا موقفنا ويبقى كذلك.

احتفلنا قبل أيام بحدث تاريخي بالغ الأهمية يتمثل في اليوم الوطني للمجاهد، والذّكرى المزدوجة لهجومات الشّمال القسنطيني 1955 ومؤتمر الصومام 1956، ماذا تمثّل رمزية الحدث التّاريخي بالنّسبة لكم؟

إنّها ذكرى عزيزة جدا علينا، يوم 20 أوت المخلد لليوم الوطني للمجاهد، ترمز تسميتها إلى كل المجاهدين والشهداء الذين استشهدوا على هذه الأرض الطاهرة، وقدموا النفس والنفيس، كما أنّها وقفة عرفان لكل من أحبّ الجزائر ودافع عنها، الذكرى المزدوجة لهجومات الشمال القسنطيني ومؤتمر الصومام.

نلاحظ منذ فترة الكثير من الانتقادات التي تطال نتائجه، لكن بالنسبة إليّ فإنّه يمثل مرحلة أو منعطف أوضح طريقة الثورة، لأن الثوار الأوائل الذين فجّروها، وضعوا بيانا وفيه الخطوط العامة والمبادئ والأهداف، دون تحديد أو تفصيل، ولذلك يعتبر بيان الفاتح نوفمبر بمثابة دستور للثورة التحريرية المجيدة.

وانعقد مؤتمر الصومام ليوضّح الكثير من المسائل التي جاءت في بيان 1 نوفمبر، وليرسم الطريق للوصول إلى الاستقلال، بإحداث نظام سارت عليه الثورة.

البلاد إبان الثورة كانت مقسمة إلى مناطق غير واضحة الحدود، بقيادات معينة، لكن التسلسل لم يكن واضحا، وجاء المؤتمر ليرتّب الأمور وينظّمها، بإقرار التدرج في الرتب العسكرية في جيش التحرير على سبيل المثال، وحدّد نظام العمل الثوري، لاسيما وأنّ الأمر لم يكن يتعلق بجيش نظامي، بل جيش يحتاج إلى سرعة التحرك، والمواجهة وتنظيم القوى الكبرى، وتفكيكها إن اقتضى الأمر حسب الظرف.

مؤتمر الصومام جاء ليهيكل الصورة في جانبها العسكري والسياسي، إذ أحدث لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم جاء بعد ذلك المجلس الوطني للثورة، والحكومة المؤقتة.

كلمة أخيرة.

أتمنى أن يرفع عنّا الوباء، ولا أفوّت المناسبة لأنحني على أرواح الشّهداء الأبرار، الذين خضبت دماءهم الزكية تراب الجزائر الطّاهرة.

أتمنّى أن نوفّق في أن نعود إلى مراجعة أنفسنا مراجعة شاملة لنعرف أين هي المصلحة العليا للبلاد، وكذلك التّوفيق وإحداث التوازن بين المصالح الشّخصية والوطن، بحيث يجب أن نتصرّف كمواطنين صالحين، وأن نستلهم من التّراث الجزائري كل معانيه، التي جعلت الجزائر تمر بمحن كبيرة ولا تنكسر، علينا القيام بواجبنا في حمايتها.

«الشعب» ترصد «صيف عنابة 2020»

بونة تسابق الزّمن لإنقاذ ما تبقّى من موسم اصطياف

■ شواطئ مكتظّة ولا تسامح مع أي إخلال الوقاية

عنابة: هدى بوعطيح

ألقت جائحة كوفيد 19 بضلالها على القطاع السياحي في عنابة، المدينة التي أغلقت أبواها مدة تفوق 5 أشهر أمام المصطافين والسياح، الذين كانوا يتوافدون عليها من الجهات الأربع للبلاد ومن الخارج. توقّفت الحركة السياحية في لؤلؤة الشرق الجزائري والمتوسط، وجهة السياح والمصطافين على ممر الأزمنة، لظروف استثنائية تجسيدا للإجراءات الوقائية اللازمة لمجابهة هذا الوباء القاتل، والحفاظ على سلامة وصحة المواطنين.. التّفاصيل ترصدها «الشعب».

جوهرة الشرق بونة، التي كانت تستقطب سنويا أكثر من مليوني سائح، تعيش هذه السنة ركودا سياحيا بسبب فيروس أجبر حركة النقل عن التوقف، على اعتبار أنها المحرك الأساسي للسياحة في أي بلد كان، لتتوقّف بعده أغلب النشاطات وتغلق الفنادق أبوابها لغياب الزوار، وتعلن الوكالات السياحية إسدال ستارها إلى إشعار آخر.

اليوم وبعد قرار رفع الحجر الصحي تدريجيا، وفتح الشواطئ وأماكن الترفيه والاستجمام أمام المواطنين، تعود عنابة لترفع التحدي وتراهن على ما تبقى من موسم اصطياف في ظل ظروف صحية استثنائية تمر بها البلاد، وعلى وجه الخصوص تطبيق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية، حتى لا تكون هذه المناطق السياحية بؤر لانتشار الوباء. لهذا تمّ توفير الظروف الملائمة من خلال تجهيز الشواطئ وتعزيز الأمن بهدف ضمان راحة المصطافين.

مقداد ثابت: السياحة أكبر المتضرّرين

«الشعب» وقفت على واقع السياحة في عنابة في ظل «كورونا»، طارحة أسئلة على أهل القطاع حول الراهن السياحي وكيفية الإقلاع واستعادة النشاط وتحريك عجلة النمو تجاوزا لتداعيات تراجع مداخيل تساهم فيها المحروقات بنسبة تكاد تكون مطلقة. المسؤول الأول على القطاع مقداد ثابت، وأكّد لنا أن السياحة بجوهرة الشرق بونة تأثّرت كغيرها من القطاعات الاقتصادية تأثرا بليغا بفعل انتشار وباء كوفيد 19 والإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات العمومية للحد من انتشار الفيروس وفرض حجر صحي على البلاد، مشيرا إلى أنّ قطاع السياحة مرتبط ارتباط وثيقا وأساسيا بقطاع النقل، وتوقف النقل العمومي سواء الجوي أو البحري أو البري، حال بطبيعة الحال دون تنقل الأشخاص، وبالتالي - يقول - فإن القطاع السياحي سواء ما تعلق بوكالات السياحة والأسفار أو نشاطات الفنادق تتأثر بغياب الزبون.

وأضاف مقداد في تصريح لـ«الشعب»، أنّ العامل الثاني الذي جعل القطاع يتضرّر هو تأثر باقي القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تراجع مدخول الأسر الجزائرية، قائلا إن العائلة التي تكون لها صعوبات في الميزانية لا تفكر أصلا في السفر، أو قضاء ليلة في فندق ما.

وواصل مقداد في إعطاء صورة دقيقة عن الوضعية الصعبة قائلا: «منذ مارس الفارط أغلبية الفنادق أغلقت، وبقي فقط البعض منها تم تسخيره لعملية الحجر الصحي، سواء للمواطنين الذين تم إجلاؤهم من خارج الوطن، أو لصالح أطباء وعمال وموظفي قطاع الصحة الطبي وشبه الطبي، وعليه بقيت بعض المؤسسات الفندقية تعمل ولكن باحتشام».

وأضاف مدير السياحة بعنابة، بأنّ وكالات السياحة والسفر توقّفت نهائيا عن النشاط، على اعتبار أن المنتوج الذي

• سريدي تصنع فرجة الزوار

تبيعه هذه الوكالات مرتبط بالسفر، وبما أن الحدود مغلقة والسفر الداخلي عليه قيود كبيرة جدا بفعل إجراءات مكافحة الوباء، فقد تكبّدت وكالات السياحة والأسفار خسائر كبيرة، بالرغم من أن العديد منها باعت منتجاتها قبل انتشار الجائحة خلال فترات الربيع، أو عبر رحلات خاصة بالعمرة، وحجوزات مختلفة ليتوقف بعدها النشاط، وأكد أنه بالرغم من أن هذه الوكالات قامت بالدفع لدى هياكل الاستقبال وشركات النقل، إلاّ أنّها وجدت نفسها عالقة في الديون مع زبائنها ومع المؤسسات التي تعاملت معها، وبالتالي يقول مدير السياحة لولاية عنابة فإنّ قطاع السياحة تضرّر تضررا كبيرا.

وبخصوص العامل الثالث، قال مقداد إنّ الهياكل الأخرى المكمّلة لقطاع السياحة على شاكلة المسابح وأماكن الترفيه والمطاعم والمقاهي تعرضت بدورها للغلق، وهو ما أثّر أيضا على السياحة، على اعتبار أن المسافر أو السائح غير مرتبط بالفندق وفقط، وإنما بمجموعة من الخدمات، إلى جانب غلق الشواطئ إلى غاية منتصف شهر أوت، وهو ما أثّر على الحركية السياحية لولاية عنابة.

مع العلم كانت عنابة تسجّل خلال كل موسم صيف في حدود 2 مليون مصطاف وفي بعض الأحيان تتعدّاه، لكن هذه السنة الحالية لم تسجل هذه الأرقام حيث عرفت تراجعا رهيبا بسبب الظرف الصحي الطارئ.

دوريات تفتيش مفاجئة

عنابة افتتحت شواطئها أمام المصطافين، فعادت الحياة للمدينة التي لا تنام، وسط تدابير وقائية تحرص عليها السلطات العمومية ومنها مديرية السياحة بالدرجة الأولى من أجل تفادي السقوط في بؤرة انتشار الوباء، لهذا كان الإصرار على التطبيق الصارم للبروتوكول الصحي في الشواطئ والمؤسسات الفندقية مع منع الأعراس والولائم والتجمعات الكبرى والمسابح، وأن ما يسمح به فقط هو الإيواء والإطعام في الأماكن المفتوحة، مع ضمان التباعد الجسدي وعدم استعمال المكيفات والمروحيات، وإجبار الموظفين على التعقيم الدوري للأماكن، واستخدام الكمامات ووضع ماسحات للأحذية.

وتعرف المؤسسات الفندقية دوريات مفاجئة للتفتيش، وإذا ما لوحظ إخلال أي مؤسسة بالالتزامات الصحية ستّتخذ الإجراءات اللازمة في وقتها تطبيقا للقاعدة لا تسامح مع المساس بالصحة العمومية وحياة الناس.

الصّحة العمومية أولوية

مشاهد التحدي سجّلناها خلال جولتنا، تحديات يرفعها قطاع السياحة بعنابة لإنقاذ ما تبقى من موسم الاصطياف، حيث يقول في هذا الشأن مقداد ثابت بأن أبرزها هو المحافظة على قواعد التباعد الجسدي والوقاية للحد من انتشار فيروس كورونا، إضافة إلى تأطير موسم الاصطياف في حد ذاته، من خلال الحرص على نظافة الشواطئ وتزويدها بالخدمات الضرورية التي يحتاجها المصطافون، وأضاف إلى أنهم يعوّلون كثيرا على وعي المواطن ومد له يد العون من خلال الالتزام بالإجراءات الوقائية اللازمة.

من جهة أخرى، أكّد مدير السياحة على أنه من الصعب التكهن بعدد الوافدين من المصطافين إلى ولاية عنابة في ظل الظرف الحالي الذي تمر به البلاد، باعتبار أن موسم الاصطياف خلال هذه السنة انحصر فقط على شهر أوت، فلا مجال - حسبه - لمقارنة هذا الموسم مع المواسم السابقة، وبالتالي «نحن لا نستهدف المصطافين بقدر ما نستهدف الحفاظ على الصحة العمومية»، وقال: «نترك المواطنين بصفتهم شركاء أساسيين في الوقاية مساعدتنا في تجسيد وتطبيق إجراءات الوقاية، على أن تستأنف بعدها الحياة الاقتصادية بشكل عادي، على اعتبار أن الصحة العمومية أهم من أي شيء آخر».

وفي الأخير، وجّه مدير السياحة مقداد ثابت نداءه أولا لمتعاملي القطاع لتطبيق البرتوكول الصحي الذي تتبناه وزارة الصحة والصناعات التقليدية، والذي يشدّد على أن لا تكون هذه المؤسسات بؤرا لانتشار العدوى، وتحافظ على الحد الأدنى من نشاطها لتغطية أعبائها الاجتماعية والاقتصادية، كما وجّه نداءه الثاني للمواطنين والمصطافين الذين يرتادون الشواطئ ومناطق أخرى للاستجمام، أن تكون لهم درجة عالية من الوعي والحفاظ على قواعد الصحة العمومية وقواعد الوقاية من هذا الوباء، على أن يكون الفرج قريبا وتستعيد عنابة حياتها بشكل عادي.

خدمات لاستقطاب الزوار

تعود الحركية إلى جوهرة الشرق بونة، إلى شواطئها، غاباتها ومنتزهاتها، تعود عنابة لتحتضن زوارها ومصطافيها، الذين لم يتوانوا لحظة واحدة لزيارتها بمجرد رفع الحجر الصحي عنها على غرار باقي ولايات الوطن.

عنابة تسابق الزمن اليوم لاستقطاب أكبر عدد من الزوار، من خلال تقديم خدمات ترقى إلى المستوى المطلوب سواء بالنسبة للشواطئ أو أماكن الترفيه، أو على مستوى الفنادق هذه الأخيرة التي تعتبر العامل الرئيس لتقديم صورة مشرفة على السياحة في الجزائر ككل، على اعتبار أن السائح من أولوياته أثناء السفر اختيار المكان المناسب الذي سيحط به رحاله قبل أن يفكّر في أي شاطئ سيبحر.

على هذا المنوال، سجّلنا إقبالا كبيرا للمصطافين من سكان بونة، طوابير لا متناهية للسيارات التي توافدت على شواطئ جوهرة الشرق من الولايات المجاورة، على غرار قسنطينة، قالمة، سوق اهراس والطارف..وجهتهم على وجه الخصوص كورنيش عنابة، والذي لا تتوقف به الحركة منذ افتتاح موسم الاصطياف إلى ساعة متأخرة من الليل.

خلال جولة قادت «الشعب» إلى بعض شواطئ هذه المدينة المضيافة، على غرار «سانكلو»، «شابوي»، «الطوش» و«عين عشير»، اتّضحت لنا الصورة الجديدة لبونة بعد تخفيف الاجراءات الاحترازي بهذه الشواطئ التي تعرف إقبالا للمصطافين، سجّلنا تعزيزات أمنية لمصالح الأمن والدرك الوطنيين لضمان أمن وراحة روّاد هذه الشواطئ، والذين يرتادونها هذه الأيام بكثرة بسبب موجة الحر التي تشهدها عنابة، فلا تخلو من الأطفال والنساء ولا حتى من الشيوخ، والذين بات كورنيش عروس المتوسط ملجأهم للترويح عن أنفسهم.

بالرغم من تعليمات السلطات المحلية بضرورة التقيد الصارم بالبرتوكول الصحي، إلاّ أنّنا وقفنا عند سلوكات غير سليمة لعائلات ضربت بالإجراءات الوقائية عرض الحائط، شمسيات مصطفة جنبا إلى جنب، عدم احترام التباعد الجسدي ولا ارتداء الكمامات، مشكّلة بذلك خطرا حقيقيا على الصحة العمومية، يسجّل هذا نهارا، أما ليلا فحدّث ولا حرج لاسيما عند نقاط بيع المثلجات، والتي تعرف اكتظاظا كبيرا بهدف الظفر بما لذّ وطاب من مشروبات ومرطبات.

يحدث هذا في غياب الرقابة، فجوهرة الشرق الجزائري ولما تتمتع به من شواطئ ساحرة ومناظر جميلة، جعلت منها قبلة للسياح والمصطافين من مختلف جهات الوطن، ويمكن القول إنّ الحجر الصحي الذي عاشته البلاد أزيد من 5 أشهر، ولّد ضغطا غير منقطع النظير لدى العائلات التي لم تجد سبيلا بعد رفع الحجر الصحي سوى الشواطئ والمنتزهات للتنفيس عن الذات، ما ولّد هذه الوضعية غير المسبوقة.

عائلات: التّدابير الصحية فرض عين

شهادات حية سجلناها بعين المكان. في هذا الصدد قالت لنا عائلة رحماني بأنها حريصة باحترام التدابير الوقائية كالتباعد الاجتماعي، حيث لا تقوم بتنصيب شمسيتها سوى في الأماكن التي لا يكثر بها المصطافون تفاديا للازدحام والذي قد يشكل خطرا عليها وعلى المحيطين بها.

وهو ما أكدت عليه عائلة «تونسي» التي أصرت على ضرورة فرض إجراءات قانونية صارمة على كل المخالفين للإجراءات الصحية، للحيلولة دون تحويل الشواطئ إلى بؤرة وبائية، خصوصا - تقول المتحدثة- أن عنابة عادت هذه الأيام لتسجل تزايدا في حالات الإصابات بفيروس كورونا، ما يفرض مزيدا من الحيطة والحذر.

إحدى العائلات القادمة من سوق اهراس، وجدناها تصب مظلّتها وكراسيها دون احترام التباعد الجسدي، أكّد لنا رب العائلة «أنيس» أنهم من الزوار الأوفياء لبونة، ولا يمكن أن يمر موسم اصطياف واحد دون أن يقضوا فيه أياما بهذه المدينة الخلابة، مشيرا إلى أنّه تفاجأ بالاكتظاظ الذي تشهده شواطئ عنابة، كما أنه لا يمكنه العودة من حيث بسبب مشقة السفر، وبالتالي ما عليه سوى اختيار مكان للاستجمام مع أولاده، الذين سئموا من الحجر الصحي، وهم بحاجة إلى استجمام قبل دخول مدرسي على الأبواب.

إغراءات لاستقطاب الزوار

من جهتها، تعرف المؤسّسات الفندقية بعنابة حركية، بعضها يقدّم خدمات وتحفيزات تأمل من ورائها استرجاع زبائنها، على غرار فندق «الماجستيك» والذي يقدّم لنزلائه تخفيضات استثنائية بـ30 في المائة، وذلك من 15 إلى 30 أوت الجاري، حيث يقترح مسيرو الفندق حجز للغرفة الثانية بنصف السعر. مع العلم أن سعر الغرفة يفوق 10 آلاف دج لليلة الواحدة، كما أن فطور الصباح مجاني، في حين تقدّر قيمة الوجبة بـ 2500 دج ووجبة الأطفال بـ 1000 دج، على أن يبقى حجز عرفة بفندق لمن استطاع إليه سبيلا.

وأعلن فندق «الريم الجميل» بأنّه جاهز اليوم لاستقبال المصطافين الراغبين قي قضاء عطلهم بأريحية بعنابة، وذلك بعد أن وضع المجمع السياحي «بن وهيبة» مع بداية الجائحة أحد فنادقه تحت تصرف السلطات المحلية لولاية عنابة لاستعمالها للحجر الصحي.

وبعد اتخاذ الإجراءات الوقائية من تعقيم، يعود ليستقبل زوّاره من جديد، مبرمجا لهم سهرات فنية متنوعة على سطح الكافتيريا، أيام الأحد، الثلاثاء، الخميس والجمعة، مؤكّدا بأن الدخول مجاني، مع ضرورة احترام قواعد النظافة الصحية من تباعد جسدي وارتداء الكمامات.

من جهته، يعود فندق «المنتزه» بأعالي سرايدي لاستقبال زبائنه، المنتزه في نظر الوافدين عليه يعد تحفة معمارية جميلة، يحتل موقعا إستراتيجيا رائعا، كونه يقبع على رأس جبل مع إطلالة رائعة على البحر.

وأثناء الإقامة في سرايدي يمكن ممارسة مختلف النشاطات الرياضية سواء الجبلية على مستوى الغابة كالمشي أو ممارسة Quad في مسلك غابي جميل، وTyrorienne، Tir en arc كما يمكن ممارسة ما يعرف بـ parapente وKayak في شاطئ البحر.

ويقدّم الفندق تحفيزات لزوّاره بأسعار يراها في متناولهم، حيث يقدّر سعر الغرفة الفردية 8 آلاف دج وسعر الغرفة المزدوجة بـ 7 آلاف دج، أما الإقامة فهي بـ 15 ألف دج.

قرية سياحية بمواصفات عالية

بقي أن نسجّل خلال استطلاعنا حول «صيف عنابة 2020»، أن بونة السّاحرة تعزّزت مرافقها السياحية مؤخرا بقرية سياحية على مستوى بلدية برحال، وستكون إضافة للفضاءات الترفيهية بالولاية، والتي تعاني نقصا في هذا الجانب.

افتتحت «حظيرة بونة « (bona parc)، أبوابها للسكان بأسعار معقولة وخدمات راقية، وهي اليوم تستقبل زوارها مجانا.

مع العلم تتوفر القرية السياحية على عدة أجنحة للعائلات، حديقة تسلية، حديقة الحيوانات وأكبر مسبح في الشرق الجزائري، إضافة إلى مطعم يوفر مختلف الأطباق التقليدية والعصرية مع المشويات وأطباق الأسماك، كافيتيريا عصرية، محل لمرطبات ايطالية، إلى جانب أماكن مخصصة للأطفال مزودة بألعاب، ناهيك على توفير الأمن داخل وخارج القرية سهرا على راحة المصطافين.

«ليالي ملاح» بالكورنيش وساحة الثورة تمتص ضغط الحجر

دراسة

أطروحة دكتوراه ناقشتها الأستاذة دليلة العوفي

إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن السيبراني تحت المجهر

■ الجريمة المعلوماتية إشكالية أساسية تهدّد الأمن الوطني

ناقشت الباحثة دليلة العوفي، أستاذة بكلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3، في 8 مارس الماضي أطروحة دكتوراه موسومة بـ «آليات محاربة الجريمة المعلوماتية - دراسة حالة الجزائر»، تناولت إشكالية أساسية ومقاربة لعلاج ظاهرة في انتشار مخيف تهدّد الأمن الوطني والاستقرار السياسي والمؤسساتي.حصلت الأستاذة الجامعية على درجة مشرف جدا مع تهنئة اللجنة وتوصية شفهية بالطبع في دار نشر جزائرية، عقب عرضها للأطروحة التي أشرف عليها الدكتور عزة عجان وناقشتها لجنة مكونة من الدكاترة صفوان عصام حسيني رئيسا، آمال عميرات، كريم خلفان والحاج تيطاوني، تمّ خلالها الإشادة بهذا الانجاز العلمي واعتباره مرجعا يمكن أن تعتمد عليه الجامعة الجزائرية، يكون دليلا لأصحاب القرار في محاربة الجريمة المعلوماتية في الجزائر.«الشعب» التي اعتمدت الجوارية الإعلامية منهجا لها في التفتح على الجامعة وإقامة شراكة معها تثمينا للبحث العلمي، تنفرد بنشر ما تضمّنته الأطروحة محل الاهتمام.

عرض: فنيدس بن بلة

جاءت معالجة موضوع «الجريمة المعلوماتية»، التي تحدّت الأستاذة خلالها وباء كورونا، مقدّمة انجازا علميا له مدلوله وقيمته من زوايا عديدة، اعتمدت على التدابير الخمسة التي سطّرها الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تحقيق «الأمن السيبراني»، والمتمثلة في التدابير القانونية، التقنية والإجرائية، التنظيمية والهيكلية، التعاون الدولي وبناء القدرات البشرية.

وكلها تدابير تحاصر الظاهرة من كل الجوانب، تقدم مقاربة حلول لتعقيدات قائمة ولا تبقى على أسئلة مطروحة ومسائل معلقة لا تسمح بالتأجيل.

لهذا كانت الباحثة حريصة على هذا الطرح، مؤكدة أن اعتماد هذه التدابير الخمسة مجتمعة، أساسية في رسم السياسات العامة وصنع قرارات تعول عليها في محاربة كل أشكال الجريمة المعلوماتية وتحقيق الأمن المعلوماتي، وخاصة قياس القدرات الوطنية في الأمن المعلوماتي بمساهمة مختلف الأطراف الفاعلة من هيئات تنفيذية وقطاع اقتصادي عمومي وخاص ومجتمع دولي وهيئات أكاديمية وبحثية ومطوري تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وغيرها، يشترك في المعادلة تشكل مجتمعة أطرافا فاعلة في اللعبة وتتقاسم الوظيفة وفق رؤية بعدية وقبلية لها وزنها في تطهير المحيط من هذا الخطر الداهم.

ووفقا لهذه المقدّمات، فإن محاربة الجريمة المعلوماتية وتحقيق الأمن المعلوماتي سيسمح، بدون شك، للجزائر بتقييم مستوى جاهزيتها في هذا المجال ما يؤهّلها لمعرفة المواضع التي تحتاج فيها إلى مزيد من الجهد، وإجراء التحسينات عليها لتحقيق بيئة مرقمنة ومؤمّنة خالية من مختلف الجرائم.

آليات الوقاية والتّحقيق

بهدف معالجة الإشكالية المطروحة، قسّمت الأستاذة دراستها إلى خمسة محاور كبرى، تناولت في المحور الأول «ماهية الجريمة المعلوماتية»، وفيه تطرقت إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجريمة المعلوماتية ومختلف التعاريف الموجودة، والصعوبات التي تقف عائقا دون تعريف المفهوم بالدقة، بالإضافة إلى الخصائص التي تنفرد بها الجرائم المعلوماتية ممّا يميزها عن باقي الجرائم التقليدية، مع ذكر أسبابها ودوافع ارتكابها وكذا أطراف الجريمة المعلوماتية، كما تعرضت في هذا المحور إلى مختلف أفعال الجريمة المعلوماتية نتيجة التباين في الأنظمة القانونية القائمة من جهة، والتطورات السريعة والمستمرة التي تعرفها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جهة ثانية.

× المحور الثاني، خصّص «للأطراف المعنية بمحاربة الجريمة المعلوماتية والصكوك الدولية والإقليمية»، إذ تناولت في المستوى الأول منه الأطراف المعنية بمحاربة الجريمة المعلوماتية من الحكومات والقطاع الخاص ومقدمي خدمات الانترنت والإيواء وكذلك الأوساط الأكاديمية والمجتمع الدولي، اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن لأية دولة أن تحارب الجريمة المعلوماتية ما لم تشارك من الأطراف الفاعلة.

أما المستوى الثاني، فخصّصته لمختلف الصكوك الدولية والإقليمية التي تم صياغتها قصد محاربة الجريمة المعلوماتية، وفيه قامت الباحثة بإبراز جهود مختلف الهيئات والتنظيمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد الأوربي والجامعة العربية من جهة، ومن جهة ثانية سرد بعض النماذج من الفقه المقارن كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا بالنسبة للدول الغربية، وكذا تونس ومصر والأردن وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كنماذج من الدول العربية، مع إبراز كيفية تحقيق التوافق التشريعي بين الدول قصد مواجهة الظاهرة ومختلف التحديات التي تطرحها هذه الجرائم.

× المحور الثالث تناول «محاربة الجريمة المعلوماتية في الجزائر»، حيث عرض في الشق الأول منه التدابير التشريعية المتّخذة في المسائل المتعلّقة بالمعالجة الآلية

تعزيز الهيئات الأمنية والقضائية لحماية منظومتنا المعلوماتية من أي اختراق

للمعطيات والوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وكذا الملكية الفكرية ومسؤولية مقدمي خدمات الأنترنت.

ضرورة استحداث هيئات ومراكز مختصّة

أما الشق الثاني من المحور المذكور، فعالجت فيه التدابير التقنية والإجرائية، وفيه ذكرت ثلاث مسائل هامة تعتمد عليها كل دول العالم في تسطيرها لاستراتيجيات أمن المعلومات، والمتمثلة في مشروع مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (CERT) وأمن المعلومات وكذلك حوكمة الأنترنت، في حين خصّت الشق الثالث من ذات المحور للتدابير التنظيمية والهيكلية، والتي فرض على الجزائر استحداث هيئات ومراكز مختصة لمحاربة الظاهرة المستحدثة، وهي بمثابة آليات تابعة لمختلف المؤسسات التي لها علاقة بمحاربة الجريمة، اكتشافها ومعرفة طبيعتها ومرتكبيها، وكذا كيفية الوقاية منها ميدانيا والمتمثلة في الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، والمصلحة المركزية لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال التابعة للمديرية العامة امن الوطني ومركز الوقاية من جرائم اعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني والمعهد الوطني للأدلة الجناية وعلم اجرام للدرك الوطني.

× المحور الرابع: تناول «آليات الوقاية والتحقيق في الجرائم المعلوماتية، حيث خصّص الشق الأول من المحور آليات الوقاية من الجرائم المعلوماتية التي نّص عليها المشرّع الجزائري في مختلف القوانين والنصوص التنظيمية والتي تتمثل في المراقبة الالكترونية للمعطيات وحفظها. أما الشق الثاني من المحور فتطرقت فيه الباحثة الى آليات التحقيق في الجرائم المعلوماتية، وهي عبارة عن آليات حديثة منصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية في حالة ارتكاب جريمة معلوماتية، وهي اعتراض المراسلات، تسجيل الأصوات والتقاط الصور والتسرب.

الحوار والتّنسيق

× المحور الخامس: تناول «التعاون الدولي وبناء القدرات البشرية لمحاربة الجريمة المعلوماتية»، حيث تطرّق في الشق الأول منه التعاون القضائي الدولي باعتباره ضرورة أملتها طبيعة الجريمة المعلوماتية العابرة للحدود، لأن مواجهتها بترسانة قانونية وطنيا أمر غير كاف ما لم يتدعّم بتعاون قضائي دولي تشارك فيه مختلف الدول التي تمسّها الظاهرة أو التي تتأثر بمخاطرها، وهذا في إطار الاتفاقيات المبرمة والمبادئ المعمول بها في هذا الشأن مع الاعتماد على عنصري الحوار والتنسيق على الصعيد الدولي. وقد تم التطرق في هذا الجانب، لمظاهر التعاون القضائي الدولي والمتمثل في تبادل المعلومات، ونقل الإجراءات والإنابات القضائية الدولية وتسليم المجرمين.

أما الشق الثاني، فتطرّقت فيه الأستاذة للتعاون الأمني بين الدول، وهذا من خلال ذكر آليات تم استحداثها لتجسيد مثل هذا النوع من التعاون، حيث ركّزت على ثلاثة منها والمتمثلة في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول)، وكالة التعاون الشرطي للاتحاد الأوروبي (الأوروبول) وكذا آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة(أفريبول).

الشق الثالث من المحور الخامس، خصّته الأستاذة للتعاون الفني وبناء القدرات البشرية، فحسب الطالبة، التعاون الدولي وحده يبقى غير فعّال إن لم يدعّم بالتعاون الفني الذي يعتمد على تدريب الموارد البشرية وتأهيلها وتخصصها عن طريق برامج تكوين دقيقة ومختصة، وهذا في «إطار بناء القدرات البشرية» الذي يمس مختلف الهيئات المختصة كالأمن الوطني والدرك الوطني وأجهزة القضاء المختصة والهيئات الحكومية المعنية. وكذا القطاعين الاقتصادي العمومي والخاص بهدف رفع مستوى الوعي لدى الأفراد والمجتمعات فيما يخص مسألة الجريمة المعلوماتية. وبالتالي المساهمة بحد كبير في درء مخاطرها عن طريق الحملات التحسيسية والتوعوية وغيرها.

وتناولت بعض النماذج من الدول العربية، حيث اختارت ثمان دول وهي: تونس، المغرب، الإمارات، السعودية، قطر، الأردن، مصر، سلطنة عمان، بهدف إجراء مقارنة بسيطة مع الجزائر من خلال الإحصاءات المتوفرة حتى تكوّن صورة عن وضع حال الجرائم المعلوماتية التي فرضت نفسها في الدول العربية، وهذا من خلال «مؤشر أمن المعلومات» أو «الرقم القياسي العالمي للأمن السيبراني» الذي أعدّه الإتحاد الدولي للاتصالات عام 2014، لأنه من الصعب إجراء مقارنة تفصيلية مع كل الدول العربية.

جرائم ناعمة بلا آثار ماديّة

اختارت الباحثة مصطلح «محاربة» الجريمة المعلوماتية بدلا من مصطلح «مكافحة» الجريمة المعلوماتية الذي وظّفه المشرّع الجزائري، بحكم أن«المحاربة» هي الأكثر مناسبة لفعل الجريمة التي اخترناها موضوعا للأطروحة.

تفعيل مشروع مركز الاستجابة لطوارئ الحاسوب CERT والإنذار المبكر

وهي جرائم ناعمة ولا تترك أي آثار مادية ترتكب في فضاء رقمي تغيب فيه الحدود الجغرافية، لا يعرف فيها مرتكب الجريمة ضحيته، بينما يغطي مصطلح «المكافحة» الأفعال التي تحمل بعد التجاوز وهي لصيقة بالجرائم التقليدية التي تترك أثارا مادية

مختلفة مثلما هو الأمر بالنسبة للقتل أو السرقة أو الاعتداء وغيرها من الجرائم التي ترتكب. ويمكن التعرف عادة على مرتكب الجريمة وضحيته بكل سهولة.

وبخصوص القانون 04/09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، المعمول به حاليا في مجال محاربة الجرائم المرتكبة عبر الانترنت، ذهبت الباحثة إلى أن المشرّع الجزائري لم يستخدم «الجريمة المعلوماتية» في عنوان فعل أو قانون «مثل قانون الجرائم المعلوماتية» بل وظّف عبارة «الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام

إنشاء وحدات إنذار مبكر للإبلاغ عن عمليات اختراق أو قرصنة

والاتصال»، ولم يقدم تعريفا دقيقا لها وإنما اكتفى بتقديم تعريف عام يتضمن تلك الجرائم المتعلقة بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، وكذا مختلف الجرائم الأخرى التي يمكن ارتكابها بوسيلة إلكترونية، وهي العبارة التي تبقى غامضة لكونه لم يذكر الأفعال وإذا كانت عبارة:

«Technologie de l'Information et de la Communication»

باللغة الفرنسية صحيحة، فإن الترجمة إلى اللغة العربية كما يبدو لا تفي بغرض الدلالة، وكان يمكن توظيف عبارة «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» بدلا من «تكنولوجيا الإعلام والاتصال» نظرا للفرق الموجود بين العبارتين المترجمتين من اللغة الفرنسية

l'information et de la Communication Technologie de

مفارقات مضامين مقاربة تحليلية لحالة متغيّرة

تكنولوجيا الإعلام تكون محصورة في الجانب الإعلامي، إذ تبرز من خلاله أهمية التكنولوجيا في إظهار الدور الذي يؤديه الإعلام في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا مناص منه في وقتنا الراهن في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وغيرها من الجوانب أي البحث في الدعائم التكنولوجية التي يوظفها الإعلام لإيصال المعلومات للجمهور مثل مشاهدة شاشة التلفزيون عبر اليوتوب أو عبر محركات بحث مختلفة وغيرها من التكنولوجيات، بينما تشمل» تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» كل ما هو متداول إلكترونيا من صور وبيانات ووثائق وأصوات أي كل ما يتصل بالحاسوب من معدات اتصال وبرمجيات، والتي يستعملها الأشخاص للتواصل فيما بينهم في إطار شبكي. نقصد بها عموما تسيير المعطيات وحركيتها ومعالجتها، وكذا تبادلها عبر الشبكة وتخزينها بمختلف أشكالها.

أما بخصوص مؤشر أمن المعلومات الذي اعتمدته كأساس بتدابيره الخمسة لمقاربة متينة وفق مؤشر وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات لقياس درجة تأهب الدول واستعدادها لمحاربة الجريمة المعلوماتية، استنادا إلى تجارب 192 دولة ورد في تقرير الهيئة المذكورة عام 2015، حيث استثنت الطالبة إسرائيل باعتبارها كيانا صهيونا مغتصبا لفلسطين المحتلة وأجرت مقارنة بين 08 دول عربية، فيما يخص هذا المؤشر انطلاقا من إحصائيات (الاتحاد الدولي للاتصالات) في 05 تدابير أساسية (القانونية، التقنية والإجرائية، التنظيمية، التعاون الدولي والبناء القدرات البشرية).

توّصلت الأطروحة إلى أنّ تقارير الهيئات الدولية تفتقد إلى المصداقية، وهي عادة تقارير سوداوية رغم ذلك يعتمد عليها الخبراء الجزائريون ويؤكّدون هذه النتائج دون تمحيص ولا تدقيق، فبالنسبة لترتيب الجزائر من خلال التقارير السنوية والدورية التي تعدّها الهيئات الدولية والإقليمية، لابد أن يعاد النظر فيها لأن الإحصائيات التي تعتمد عليها غير محيّنة، فإذا أخذنا مثلا «مؤشر عدد المشتركين في الانترنت خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2016، نجد فيه اختلاف كبير مع الإحصائيات الرسمية التي تقدمها الهيئات المختصة في الجزائر، وقدّر عدد المشتركين في الانترنت في الجزائر عام 2010 مثلا حوالي 06 ملايين مشترك، (إحصائيات اتصالات الجزائر)، في حين «لم يتجاوز عددهم حسب الاتحاد الدولي للاتصالات في ذات العام 05 ملايين مشترك (000 4700)»، وقفز عدد المشتركين في الأنترنت حسب الإحصائيات التي قدّمتها سلطة ضبط للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية عام 2016 إلى ما يقارب 30 مليون مشترك (700 538 29)، في حين لم يتجاوز عددهم حسب البنك الدولي من خلال الموقع (internet world stats) 15 مليون مشترك، وهو رقم يقترب من الرقم الذي نشرته «الموسوعة الحرة ويكيبيديا»، والذي قدّر بـ 17.440.299 مشترك.

الجزائر في المرتبة 36 عالميا في استخدام الأنترنيت

هذا يعني أن العدد الذي نشرته الهيئات الدولية واعتمدت عليه في إعداد تقاريرها الدورية بعيد عن العدد الذي قدّمته سلطة ضبط للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بمرتين، وهذا ما جعل الجزائر في المرتبة 36 عالميا من مجموع 214 دولة في ترتيب الدول من حيث استخدام الأنترنيت.

وهكذا، فإنّ الإحصائيات التي تعتمد عليها الهيئات التي ذكرناها في إعدادها للتقارير الدورية يحول دون ترتيب الجزائر في مرتبتها الحقيقية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد مشتركي الأنترنت في الجزائر حسب الإحصائيات التي قدمتها سلطة ضبط البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2016(29 538 700 مشترك)، فإن الجزائر ستقفز من المرتبة 36 إلى المرتبة 27 عالميا ويتغير بذلك ترتيب الدول فيما يخص عدد المشتركين في الأنترنت، وهذا يؤثّر بدوره على مركز الجزائر في مختلف المجالات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأمن المعلومات والمخاطر وحماية المنظومة الأمنية من أي اختراق.

تجربة غير مكتملة لتحديد أنواع الجرائم المعلوماتية

تشريع وطني لمواجهة تحديات جرائم الفضاء الرّقمي

توصّلت الطّالبة دليلة العوفي من خلال أطروحتها «»آليات محاربة الجريمة المعلوماتية - دراسة حالة الجزائر» إلى عدة نتائج جديرة بالتوقف عندها، وإعطائها مدلولها المستحق في زمن التحدي التكنولوجي الرقمي الافتراضي مكسر الحواجز الجغرافية مقرب المسافات والتباعد.

1 – تعدّ ظاهرة الإجرام المعلوماتي جديدة ومتجدّدة، لأنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطور مستمر، مما أثّر على تحديد تعريف دقيق لمفهوم الجريمة المعلوماتية وكذا طبيعة أفعالها، فهذا يعني أنه يمكن أن تظهر مستقبلا أنواع أخرى من الجرائم المعلوماتية.

2 – وردت في الدراسة صكوك أساسية ومتنوعة أعدّت من قبل هيئات إقليمية ودولية معروفةو وأدى تنوعها إلى اختلاف القوانين والأحكام بين الدول، في تحديد أنواع الجرائم المعلوماتية، مستوى الحماية والعقوبات المقررة بخصوص هذه الجرائم، وهذا كله يعيق عمل الضباط المختصين في التحقيق من جهة، واستغلال مرتكبي الجرائم المعلوماتية هذه الثغرة القانونية باعتبارها ملاذات رقمية من جهة ثانية، الأمر الذي يجعل مهمة محاربة هذه الجرائم المعلوماتية التي تشمل أكثر من بلد صعبة للغاية، مما يستدعي ضرورة وضع تشريع دولي شامل وموّحد لمعالجتها.

3 – لا يوجد اتفاق كلي بشأن طبيعة الأفعال الخاصة بالجرائم المعلوماتية لدى غالبية الدول في العالم، فما تعتبره دولة جريمة قد لا تعتبره أخرى كذلك، وهذا الاختلاف موجود أيضا حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذا الاختلاف في التصنيف فرض نفسه في الجزائر أيضا، فرغم أن الجرائم المعلوماتية متعددة الأفعال مثلما بينها التصنيف المعتمد من طرف الهيئات الأمنية في الجزائر (الأمن الوطني والدرك الوطني)، إلا أنها لا تشكّل أفعالا للجريمة المعلوماتية التي ترتكب بالمعنى الفني الدقيق، بقدر ما هي جرائم تقليدية تستعمل الانترنت لارتكابها مثل المساس بالأشخاص عبر الانترنت (السب والقذف..)، والاحتيال، التزوير والاعتداء على الملكية الفكرية وغيرها.

4 – إنّ التّجربة الجزائرية في التعامل مع الفضاء الرقمي وأطره التشريعية غير مكتملة، كون القوانين الموجودة التي تطرقت إليها الدراسة ليست كافية مادامت لا تستجيب للتحديات التقنية التي تفرضها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعرف بدورها تطورا سريعا يتطلب التطور والتسريع في النظم التشريعية عبر سنّ تشريعات جديدة أو تعديل أخرى موجودة، خاصة ما يتعلق منها بمسائل الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية كالبرمجيات وقواعد البيانات وعناوين الانترنت وحماية محتوى مواقع الانترنيت، وكذا حقل وسائل الدفع الإلكتروني والإمضاء الإلكتروني وكل ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية لأن الواقع أثبت وجود فجوة واضحة بين وضع التشريعات وتنفيذها وفعالياتها في الواقع، وهذا ما فتح المجال للمجرمين على مصراعيه في إيجاد ملاذ رقمي آمن.

5 – إعادة بعث مشروع مركز الاستجابة لطوارئ الحاسوب CERT خاصة وأنه كان مرشحا ليكون رائدا في الدول العربية والإفريقية، مع إنشاء وحدات إنذار مبكر للإبلاغ عن أية عمليات اختراق تتعرض لها أي منظومة معلوماتية في الجزائر. هذا يؤثر ايجابيا على مؤشر أمن المعلومات، وبالتالي يساهم في تحسين مرتبة الجزائر عالميا.

6 – ضرورة نشر الهيئات المعنية (وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، الأمن الوطني والدرك الوطني) كل حسب تخصصها لتقارير دورية يطلع من خلالها الجمهور على اتجاهات الجريمة المعلوماتية وأخطارها وعلى المجهودات المبذولة لمواجهتها.

7 – ضرورة استحداث قاعدة بيانات إحصائية وطنية دقيقة يستفيد منها الباحثون والمهتمون بموضوع الجريمة المعلوماتية، وتعتمد عليها الهيئات الدولية خلال إعدادها للتقارير الخاصة بالجزائر في مجال أمن المعلومات ومختلف القضايا المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

8 – الحاجة إلى تفعيل الهيئة المكلّفة بمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تتولى مراقبة المواقع الالكترونية عبر شبكة الأنترنت بهدف حجب المواقع المشبوهة والتي تهدد أمن واستقرار البلاد.

9– إنّ محاربة الجريمة المعلوماتية بكل أنواعها بما فيها الإرهاب السيبراني مرهون بوجود شبكة تعاون متينة بين الدول وبين السلطات القضائية والأمنية لهذه الدول، وهذا لن يتأتى الا بتطابق الاستراتيجيات المسّطرة وجعلها كأولوية في برامجها الوطنية، مع استحداث آليات تعاون في شتى المجالات القضائية والتقنية والفنية، خاصة وأن الجزائر احتلت المركز الرابع من بين تسعة دول عربية اخترناها للدراسة.

وهذا نظرا لكون:

■ **أولا:** الجزائر مازالت على غرار الكثير من الدول تستعمل الوسائل التقليدية في التعاون الدولي الرسمي لمواجهة الجرائم المعلوماتية، وهذا لا يتماشى مع طبيعة هذا النوع من الجرائم التي تتطلب السرعة وتتميز بالديناميكية، لاسيما ما يتعلق منها بالأدلة الرقمية التي تزول بسرعة.

■ **ثانيا:** الحاجة إلى انضمام الجزائر لاتفاقية بودابست الأوروبية شريطة تطوير البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (شبكة الأنترنيت)، وتطوير البنية القضائية والأمنية وجعلها تتماشى مع التطورات الدولية حتى يمكن لها تطبيق بنود اتفاقية بودابست المذكورة.

■ **ثالثا:** إنّ محاربة الجريمة المعلوماتية في الجزائر مرهون ببناء القدرات البشرية، وهذا لن يتأتى إلا «بوضع برنامج وطني لتطوير مهارات المختصين في أمن المعلومات»، الذين يدعمون المؤسسات العمومية والخاصة من أجل حماية أنظمتها الحساسة من التهديدات من جهة، ولزيادة الوعي والتدريب في مجال أمن المعلومات لدى مستعملي الانترنت من جهة ثانية.

إشهار

وزيرة التّضامن والأسرة وقضايا المرأة، كوثر كريكو، في حوار مع «الشعب»:

الفئات الهشّة تحظى دوما بالدّعم وانخراطها في الحركية الاقتصادية أولوية

قالت وزير التضامن والأسرة وقضايا المرأة، كوثر كريكو، في حوار مع «الشعب»، إنّ استراتيجية القطاع تسعى لتحقيق سياسة جديدة تعمل على انخراط الفئات الهشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير آليات تمكّنهم من تحقيق مشاريعهم المصغرة.وأكّدت الوزيرة أنّ الدولة لن تتخلى عن سياستها التنعيمية، خاصة اتجاه فئات تحتاج تكفّلا كاملا كذوي الإعاقة 100 بالمائة، وتعتمد الرقمنة لتحديد قائمة مستحقّيها، إضافة إلى إطلاق خدمات إلكترونية لمختلف الفئات، كاشفة أنّ الوزارة في صدد تحضير بروتوكول صحي خاص بالدخول المدرسي في المراكز التابعة للتضامن الوطني.

أجرت الحوار: فتيحة كلواز

الشعب: يحرص قطاع التّضامن على تنفيذ مخطّط عمل خلال فترة 2020-2024 لتنفيذ تعهّدات رئيس الجمهورية الخاصة بالشق الاجتماعي، ما هي أبرز محاوره وأهدافه؟

وزير التّضامن والأسرة وقضايا المرأة كوثر كريكو: أولا نشكر وسائل الإعلام على مرافقتها لقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وبالخصوص جريدة «الشعب».

الشق الاجتماعي في الحقيقة هو أحد أهم الجوانب التي تعيرها الدولة عناية ضمن مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من طرف البرلمان بغرفتيه. نحن كقطاع التضامن الوطني أخذنا بالتزامات رئيس الجمهورية ركيزة لرسم الخطوط العريضة لمخطط القطاع، يعتمد البرنامج على نقطتين مهمتين، الأولى ضبط استراتيجية محكمة والثانية الرقمنة.

«أونجام»، ووكالة التّنمية الاجتماعية..عصبا التّضامن الوطني

على ضوء الرّقمنة ماذا تحقّق في الميدان؟

منذ توليدنا المنصب، أولينا أهمية كبيرة لها من أجل ضبط قوائم مستحقي الخدمات والمنح، التي يشرف القطاع على منحها، بالتنسيق مع القطاعات الأخرى.

في هذا الصدد تقوم الإستراتيجية الجديدة للقطاع، بعد ملاحظة أهم الفئات التي يتكفل بها من فئات هشة وذوي الاحتياجات الخاصة، ارتأينا أن نخرج أو أن نعتمد على سياسة جديدة اتجاهها إلى جانب السياسة التدعيمية للدولة، وهي تدعيم انخراط الفئات الهشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال خلق فرص عمل ذات استقلالية مالية، بما يتناسب مع مؤهلاتها، فوجدت مثلا أنّ في الطبقة الهشة رجال ونساء قادرون على العمل باختلاف مؤهلاتهم العلمية، العقلية والجسدية بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

حاولنا كقطاع أن نُكيّف هذه المؤهّلات مع مشاريع مصغّرة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر «أونجام»، التي تعتبر من أهم آليات القطاع إلى جانب وكالة التنمية الاجتماعية.

فضلا عن الدعم، تحرصون على الاندماج الاجتماعي بمرافقة حاملي المشاريع..

طبعا قطاع التضامن مع السياسة التدعيمية للدولة في صورة المنح التي تقدم كإعانات للطبقة الهشة ولذوي الاحتياجات الخاصة، أو لفئة الأرامل أو المطلقات.

> 1500 مشروع مصغّر لذوي الاحتياجات الخاصّة وشهادة التّأهيل ضرورة حتميّة

أردنا أن تتخرط هذه الفئة في الحياة الاقتصادية، فارتأينا توفير مشاريع من وكالة «أونجام» بالتنسيق مع وكالة التنمية الاجتماعية، عن طريق الخلايا الجوارية التي تتحقق من الحالة الاجتماعية لهذه الفئات، وتعطينا ما هي الإجراءات أو المساعدات التي يمكن أن تتلاءم مع مؤهلاتها، فاكتشفنا من خلال العديد من التحقيقات الاجتماعية على المستوى الوطني أن الكثير منها تطالب بالاستقلالية الاقتصادية والمادية عن طريق الاعتماد عن النفس ومحاربة الاتكالية.

وجدنا في الميدان أنّ المرأة الريفية، المرأة الماكثة بالبيت وذوي الاحتياجات الخاصة لديهم مشاريع ناجحة، فقلت لماذا لا نمضي في هذه الإستراتيجية لمرافقة السياسة التدعيمية للدولة.

منذ البداية بدأنا بزيارات ميدانية في الولايات، في الحقيقة، الأزمة الصحية لم تكن بالنسبة لنا عائقا في التنقل إلى مختلف الولايات، كما تعلمون قطاع التضامن يجب أن ينتقل إلى الولايات لأنّ عمق إستراتيجية التضامن والتدعيم، وعلى هذا الأساس برمجت العديد من الزيارات سواء كانت في شهر رمضان أو منذ بداية الأزمة الصحية.

لاحظت من خلال التحقيقات الاجتماعية ومن خلال أيضا التواصل مع المواطنين أنهم (أتكلم خاصة عن الفئة التابعة للقطاع) يطالبون باستقلالية اقتصادية مادية بعيدا عن الاتكالية بتوفير الدعم والمرافقة لهم.

في هذا الإطار، أسديت تعليمات لوكالة «أونجام» لتخصيص مشاريع مصغّرة لسنة 2020 تكون بنسب محددة لذوي الاحتياجات الخاصة، للمرأة الريفية، وأيضا للشباب على اختلاف نشاطاتهم، وكما تعلمون أنّ خصوصية هذه الوكالة أنها لا تقدم الدعم المادي فقط بل تكوّن وترافق كذلك، بقيمة مشروع محدودة تتراوح بين 100 ألف دج و100 مليون، حيث يقبل على هذا الجهاز الحرفيون والمبدعون، الذين يحاربون الاتكالية بالتعويل على أنفسهم.

استراتيجية القطاع ليست سياسة التدعيم المتمثلة في المنح، التي تستفيد منها الفئات الهشة فقط، لكن إرفاقها ومرافقتها بسياسة دعم انخراطهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. نلمس على أرض الواقع وجود تجاوب كبير معها، فالمرأة تعمل بجد في الميدان، وقد لاحظ الجميع أن النّساء اللّواتي كرّمهن رئيس الجمهورية في الثّامن مارس الفارط، هنّ نساء كادحات، نساء أثبتن نجاحهن بمشاريع مصغّرة محدودة القيمة، ولكن لم يمنعهن ذلك من إثبات قدرتهن على الإبداع، لذلك وفي هذا الإطار أقدّم دعمي الكامل لهذه الفئة ومرافقتها، وتشجّعهم من خلال آليات أخرى سنتكلّم عنها لاحقا.

مناطق الظّل حلقة مفصلية في معادلة التّكفّل بالمحتاجين

أعطى الرئيس تعليمات للتّكفل بمناطق الظل، ما هي مساهمة الوزارة في هذا المجال؟

في الحقيقة مناطق الظل من أبرز اهتمامات رئيس الجمهورية، وهي جزء لا يتجزّأ من الفئات التابعة لقطاع التضامن، نرى أنّ هذه المناطق فيها الكثير من الفئات الهشة وكذلك الفئات التي يتكفل بها القطاع، لذلك ستطبّق نفس الإستراتيجية على مناطق الظل والمستوى الوطني، لأنّ الفئات الهشة نفسها سواء في هذه المناطق أو مناطق أخرى من الوطن، وبالتالي لا فرق بينها، لأنّ الأهم بالنسبة لنا أن تخرج الفئة المعوزة من حالة العوز إلى الأتكال على النفس باستثناء الفئات التي تحتاج إلى دعم كامل من الدولة كذوي الاحتياجات الخاصة ونسبة إعاقة تساوي 100 بالمائة.

فكما قلنا سابقا، تعرف مناطق الظل تضامنا حكوميا وتكافلا من أجل إخراج هذه الفئة من حالة العوز، فقد توجد احتياجات لا تدخل في صلاحيات القطاع، وبالتالي نرى أنّه من اختصاصاتنا القيام بالتحقيقات الاجتماعية من خلال الخلايا الجوارية، التي ستحدّد ما هي احتياجات عائلات مناطق الظل، هل في الكهرباء، السكن، في البنى التحتية عامة بالتنسيق مع السلطات المحلية.

أعتبر مجابهة ومحاربة «كوفيد 19» جهادا

عمليا كيف تطبّق إجراءات التكفل بانشغالات سكان مناطق الظل؟

شكّلت لجنة وطنية وولائية خاصة تتولى هذه المهام في شهر رمضان خاصة وتزامنا مع الأزمة الصحية الاستثنائية بعد انتشار وباء كوفيد 19، نحن كقطاع تضامن لم نعمل وحدنا، كنا أحد أعضاء اللجنة الوطنية التي ترأسها الوزير الأول، وأعضاء في اللجان الولائية إلى جانب القطاعات الأخرى، ما مكّننا من خلال هذا التنسيق من إطلاق قوافل تضامنية إلى مناطق الظل.

كانت أولى القوافل من قبل قطاع التضامن بالتنسيق مع وزارتي الفلاحة والداخلية (الولاة)، حيث كانت الانطلاقة من المدينة التاريخية «أشمول» بولاية باتنة، لأنني اعتبرت مجابهة ومحاربة كوفيد 19 جهادا، لذلك ارتأينا أن تكون الانطلاقة من المنطقة التي أطلقت منها أول رصاصة في الفاتح من نوفمبر 1954، ومنها تمّ تعميم هذه القوافل على المستوى الوطني.

إلى جانب القوافل التي أرسلت لمناطق الظل، خصّصنا قوافل أخرى للبدو الرحل شملت العديد من الولايات كالبيض، الأغواط، النعامة. تمّ هذا أيضا عشية عيد الأضحى المبارك وبغية إدخال البهجة على أطفال هذه الفئة، لذلك وكما سابقا الجميع مناطق الظل جزء لا يتجزّأ من اهتمامات الوزارة، خاصة الاحتياجات التي يغطيها القطاع كالمنح أو ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن لا بد من تكافل جهود أخرى من أجل إخراج العائلات من حالة العوز وإخراجها من منطقة الظل بتوفير الاحتياجات اللازمة لهذه المناطق.

ماذا عن استراتيجية ضبط قوائم مستحقّي المساعدات والمنح؟

طبعا، من خلال الخلايا الجوارية، يسعى القطاع جاهدا لضبط قوائم مستحقي المساعدات والمنح، حيث يعكف على وضع استراتيجية مضبوطة ومحكمة بالتنسيق مع كل القطاعات الوزارية التي لها علاقة بالموضوع من أجل ضبط المعوز المستحق للإعانة والتدعيم، بُغية ضمان وصول المساعدات الدولة الى مستحقيها، حيث تكون الرقمنة هي الأساس الذي تعتمده العملية في عملها، لأنّ القطاع يعتمد كما قلنا سابقا على الإستراتيجية والرقمنة.

التّضامن شريك مع الضحة في مواجهة تداعيات كورونا

كيف يساهم القطاع في التقليل من آثار جائحة كورونا، ودعم الجهود الوطنية لمحاربة تفشي الفيروس؟

كما يعلم الجميع، مسّت الجائحة دول العالم وقد كنّا من السبّاقين من خلال إسداء التعليمات الضرورية في القطاع، بالتنسيق مع وزارة الصحة فيما يخص التكفل بالفئات التابعة للقطاع على مستوى المراكز خاصة، حيث تأوي فئات هشة وحسّاسة كالمسنّين والمُطلّقة المسعفة، أعطينا تعليمات صارمة بتطبيق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية كتوفير القناع الواقي، السائل الهيدروكحولي على مستوى مراكز التضامن.

حرصت شخصيا من خلال الزيارات الميدانية بالولايات على تفقد مدى تطبيق الإجراءات الوقائية بالتنسيق المتواصل مع السلطات المحلية ومديريات الصحة، إلى جانب منع الزيارات الخارجية، فكما يعرف الجميع تعود المسنون زيارات للمجتمع المدني والأقارب في مختلف المناسبات، لكن للضرورة منعنا ذلك من أجل الحفاظ على صحتهم.

لماذا تمّ تخصيص نسبة من المشاريع للمرأة الماكثة بالبيت في زمن كورونا؟

ما لاحظته في الميدان من انخراط المرأة الماكثة في البيت بصفة عفوية في خياطة الأقنعة الواقية، جعلني أسدي تعليمات لوكالة «أونجام» لتخصيص نسبة من المشاريع للمرأة الماكثة بالبيت التي تساهم في مكافحة هذا الفيروس، خاصة فيما يتعلق بخياطة القناع الواقي، وكذا التكفل بالشباب الذين أبدعوا في الصناعة من أجل تشجيعهم وحثّهم على العمل أكثر فأكثر، كما تمّ تشجيع المرأة الماكثة بالبيت من خلال توفير صندوق التضامن المرأة الوطنية لها آلات الخياطة على مستوى إخراجها ووجدت في آخر زيارة قمت بها لولاية تمنراست تشجيع كبير للمرأة الماكثة في البيت، حيث خصّصنا لها بالتنسيق مع السلطات المحلية ورشة وآلات خياطة، وكذا منحنا الكثير من مشاريع القرض المصغر للشباب المنخرطين في نشاطات الخياطة أو في نشاطات أخرى فلاحية أو حرفية أخرى، لتشجيع الشباب على تنفيذ السياسة الجديدة للقطاع من خلال انخراطهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولمست إرادة كبيرة من قبل الشباب، خاصة في هذه الأزمة الصحية الاستثنائية، حيث لاحظنا إبداعا ظهر جليا في مختلف النشاطات، لذلك أظن أنّه من واجبنا تقديم الدعم إلى هذه الإرادة بتكوينها ومرافقتها، ومازالت الجهود المبذولة متواصلة إلى حين أن يرفع الله تعالى عنا هذا البلاء.

أطلقتم خدمات إلكترونية في إطار مجابهة الأزمة الصحية، كيف تمّ ذلك؟

قمنا كذلك بإطلاق العديد من الخدمات الالكترونية لتسهيل الاتصال بالفئات الهشة خاصة المسنين في وضع صعب أو الأشخاص بدون مأوى، حيث ركّزت الخلايا الجوارية من خلال وكالة التنمية الاجتماعية على هذه الفئة في هذه الجائحة، وقد أسديت تعليمات صارمة للقيام بخرجات دورية بالنسبة لمديري النشاط الاجتماعي للتكفل بالأشخاص بدون مأوى، إلى جانب ذلك استحدثنا خدمة إلكترونية لتسهيل اتصال أي مواطن أو مجتمع مدني أو أي شخص بمديرية النشاط الاجتماعي للتكفل بالأشخاص بدون مأوى، وكما يعرف الجميع هذه الفئة في تنقل مستمر وعلى هذا الأساس لا يمكن ضبطهم في مكان واحد.

لكن الذي لمسته أنّ الأشخاص بدون مأوى في الغالب يرفضون البقاء في المؤسسة، لذلك أعطيت تعليمات لمضاعفة المجهودات حتى إذا دخل شخص بدون مأوى وكان مسنّا يبقى في الحجر الصحي لمدة محدّدة تحت إشراف أطباء ونفسانيين، ليتم إدماجه بعد ذلك بالمراكز الخاصة بهذه الفئة.

أما بالنسبة للشباب أو الأشخاص الآخرين، فأسديت تعليمات ليكون هناك تكفل نفسي ودراسة الحالة كحالة اجتماعية إذا كان ممكنا إدماجه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلما لا يتم التكفل به من الناحية الاجتماعية، وإذا كان يملك حرفة لما لا يتم انخراطه في الحياة الاقتصادية من خلال توجيهه إلى التكوين المهني، الطاقم النفسي يقوم بدور كبير في هذا الإطار.

> الرّقمنة هي الحل لضبط قائمة المستفيدين من الخدمات والمنح وتفادي أي خلل

تجارب ناجحة وشباب ونساء يحوّلون المستحيل إلى ممكن

وماذا عن الاستشارات الإلكترونية؟

أطلقنا كذلك خدمة إلكترونية أخرى هي «الاستشارات الأسرية» للتكفل بمشاكل الأسرة في الحجر الصحي، وآخر خدمة أطلقها الموقع الالكتروني للقطاع بالتنسيق مع وزارة الصحة هي «الجيش الأبيض يستشير» بعدما لاحظنا أنّ الأطقم الطبية بدأت تتأثر نفسيا بسبب ضغوط يواجهونها في الميدان، فبعد استشارة نفسانيي القطاع رأيت ضرورة التكفل بانشغالات الأطباء العاملين في مواجهة كوفيد 19، نحن نتلقى يوميا الكثير من الاتصالات والاستشارات من قبل الجيش الأبيض سواء كانوا أطباء أو ممرضين أو مستخدمي الصحة من كل الفئات، حيث تتلقى الخلايا الجوارية هذه الاتصالات أين يتكفل المختصون النفسانيون بالرد عليها.

يتكّفل القطاع بفئات هشة وأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة، ما هي إجراءات تحسين وضعها؟

صراحة أهتم شخصيا بفئة الاحتياجات الخاصة، فمن خلال زياراتي وخرجاتي إلى مختلف جهات الوطن وجدت أنّ الكثير منهم يملك إرادة قوية ورغبة كبيرة في العمل، بل يبحثون جاهدين عن الانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد عاينت عن قرب نماذج ناجحة لمشاريع مصغرة في مختلف المجالات كالفلاحة، الحرف، وحتى قطاع الخدمات، لذلك أسديت تعليمات للخلايا الجوارية من أجل القيام بتحقيقات اجتماعية لتحديد النشاطات التي تتلاءم مع المؤهلات الجسدية والذهنية لهذه الفئة.

هناك بعض المعاقين ذهنيا الذين التقيتهم في زياراتي الميدانية استطاعوا إنشاء مزارع نموذجية في الفلاحة، كما طالب العديد من هؤلاء الأشخاص الذين التقيتهم بتوفير مشاريع مصغرة يشرفون على توسيعها، بعد ما رأوا نجاح أصدقائهم في الميدان، لذلك أعطينا تعليمات لتخصيص نسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، وفعلا خصصت وكالة «أونجام» 1500 مشروع لسنة 2020 على المستوى الوطني لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي نفس السياق قمنا بتسهيل التسجيل عن طريق البريد الالكتروني وهو موقع خاص لتفادي عناء التنقل على هذه الفئة، مع ضرورة أن يكون الملف كاملا عند إيداعه في الوكالة.

وأول وثيقة في الملف هي شهادة التأهيل التي تثبت امتلاك الشخص المؤهلات للاستفادة من مشروع، وهي مطلوبة لكل الفئات سواء عن طريق غرف الصناعة التقليدية، أو شهادة التكوين المهني، لأنني أؤمن أن التكوين والتأهيل هما الأساس، إضافة إلى المرافقة والتدعيم وهم ثلاث محاور يسيرون معا وفي نفس الوقت، فلابد من التكوين والتدعيم والمرافقة إلى حين النجاح في هذا المشروع، والحمد لله أنّ وكالة «أونجام» حقّقت نتائج إيجابية في هذا الإطار، فهناك الكثير من المستفيدين نجحوا في مشاريعهم المصغّرة لأنهم يملكون تأهيلا لممارسة نشاطهم وإرادة قوية للعمل ومحاربة روح الاتكالية، لذلك أحث على الانخراط في هذا المسعى، وفي نفس الوقت أشجّع دائما مسعى التكوين والتمهين للاعتماد على النفس، وأنا على ثقة في أن ذوي الاحتياجات الخاصة يملكون إرادة قوية، فإذا أرادوا العمل سيكونون حتما منتجين.

الهضاب والجنوب المعادلة الثابتة في الإقلاع

أي مكانة تحتلها مناطق الهضاب والجنوب في الاستثمار بقطاع التّضامن؟

أنا أشجّع هذه النشاطات بمناطق الهضاب والجنوب، وأشجّع في هذا الإطار الاستثمار في هذه المناطق في بعض النشاطات الفلاحية خاصة الحرف التقليدية، حيث لاحظت أن بعض الحرف التقليدية في طريق الزوال.

ومن خلال التّحقيقات بالتنسيق مع وزارة السياحة تمّ إبرام اتّفاقية للتكفل بالحرفيين من قبل القطاعين، ومساعدتهم على تسويق منتوجاتهم وتسهيل التكفل بالمستفيدين من القرض المصغر الناجحين، بفتح الأبواب لهم لعرض منتوجاتهم خاصة التي تأثرت سلبا بسبب الحجر الصحي والتدابير الاحترازية، كما لاحظت أنّ المرأة تقبل على الحرف والصناعات التقليدية، فمن خلال الخلايا الجوارية ومن خلال تطوير هذه الآليتين سيتم الاستثمار في نشاطات محلية أخرى ناجحة، كما رأينا خروج مبدعين ومبدعات لخياطة الكمامات، وإبداع شباب في صنع غرف تعقيم، ما جعلنا نكتشف مواهب جديدة وهذا دورنا كقطاع تضامن أن نكتشف المواهب في هذه الفئات، ولم لا ندعّمها حتى تذهب إلى آليات أكبر وأوسع، فإذا كانت ناجحة في آلية جهاز القرض المصغر أو في آليات أخرى لم لا نعطيها دفعا ونساعدها حتى توسّع نشاطها، ولم لا يغطي نشاطها المستوى الوطني لتذهب بعد ذلك الى التصدير بالتنسيق مع القطاعات المختصة، هذه هي استراتيجية القطاع لأنّني أؤمن بأنّ الفئة المعوزة تملك القدرة للخروج من دائرة العوز الى دائرة الإنتاج.

احتفلنا مؤخرا بموتمر الصوماع، هل يمكنكم تعريفنا بمحتوى الاتّفاقية التي أمضتها الوزارة مع وزارة المجاهدين وذوي الحقوق؟

نحن نؤمن أنّه لا مستقبل بدون تاريخ، وتنمية الروح الوطنية لابد لها أن تبدأ من النشء، وكما تعلمون يتكفل القطاع بالطفولة، لذلك حرصنا على أن تكون هناك العديد من البرامج التي تمكّن الطفل من التعرف على تاريخه منذ الصغر، وقمت بالعديد من الزيارات مع وزير المجاهدين وذوي الحقوق في العديد من المحطات التاريخية، حيث رافقني إلى دور الطفولة مجاهدات ومجاهدين، وكانت أول زيارة من أجل الحفاظ على تواصل القطاع وأخذت معي مجموعة من الأطفال مع مجموعة من المجاهدين إلى دار مسنين حتى يبقى الطفل دائما في تواصل مع الأصل وماضيه.

وفي هذا الصدد، أطلقنا ومضة إشهارية تحت شعار لابد من المحافظة على تواصل الأجيال، وإن الأصل يبقى دائما هو نفسه وهو تاريخ تعود إليه الأجيال لتستمد منه تجارب الماضي، وعلى هذا الأساس ومن خلال المحافظة على هذا التواصل ارتأينا بالتنسيق مع وزارة المجاهدين تزويد مراكز الطفولة التابعة للقطاع بكتب تاريخية ومجلات، وكان وزير المجاهدين مشكورا قد وزّع على دور الأطفال بعض الأفلام التاريخية، حتى يعرف الطفل أن بلد المليون ونصف المليون شهيد الغالي يجب المحافظة عليه بالمثابرة وبالرجوع الدائم إلى الأصل.

وإذا نظرنا إلى إستراتيجية مخطط عمل الحكومة نجد طريقة تعامل قطاع مع الطفولة المسعفة أو دور المسنين هو الحفاظ على تواصل الأجيال، ومن خلال زيارات ميدانية سجلت ارتياحا كبيرا للمسنين النزلاء بدورهم لوجود الأطفال الباحثين عن معرفة كل شيء من خلال الأسئلة التي يطرحونها عليهم، ما يعطي إيجابية للمسن لأنه الأصل وتجربة إنسانية وتاريخ وليس مسن بلا قيمة.

على اعتبار أنّ الأسرة النّواة الأولى لبناء المجتمع، كيف تتعامل الوزارة مع العائلات الهشة منها، وما هي الاستراتيجيات والحلول لإخراجها من الوضع الصعب في زمن كورونا؟

أولا لا أظن أن الأسرة الجزائرية تعيش وضعا صعبا هي تعيش كباقي الأسرة في مختلف دول العالم، هي النواة الأولى في مجتمع جزائري متكامل ومتضامن وما يجعلها تقيم مجتمعا متكافلا ومتضامنا، وأي مشاكل تحدث في الأسرة هي مشاكل طبيعية تحدث في كل الأسر، وقد لاحظنا ازدياد التوتر داخلها في الحجر الصحي خاصة في البداية لعدم تأقلمها معه وهذا شيء طبيعي، فمن خلال استشارة النفسانيين وعلماء الاجتماع الذين أكّدوا أن تغير الروتين اليومي للأسرة بصفة مفاجئة حيث وجد أفرادها أنفسهم مضطرين الى البقاء في المنزل بعيدا عن العمل أو المدرسة أو انشغالاتهم اليومية بمنع الخروج على الأطفال والكبار خوفا من العدوى، وجدنا ضرورة التكفل النفسي بالأسر في منازلهم ونظرا لمنع التنقلات بسبب التدابير الاحترازية.

لذلك قمنا بتفعيل المجلس الوطني للأسرة والمرأة التابع للقطاع، وهو مجلس استشاري من خلال عقد دورة استثنائية لبحث سبل وكيفية التكفل بالأسر في الحجر الصحي، ويتكون المجلس من ممثلي القطاعات الوزارية والمجتمعية، عقدت الدورة بحضور رئيسة المفوضية الوطنية لحقوق الطفل مريم شرفي، ورئيسة المجلس الوطني للأسرة والمرأة وكذا ممثل عن اللجنة الصحية العلمية البروفيسور بقاط بركاني، ورأيت من خلال التوصيات التي خرج بها المجلس أنه لا بد من التكفل النفسي بهذه الأسر في منازلهم، لذلك أطلقنا الخدمة الالكترونية «استشارات أسرية»، وسجّلنا اتصالا يوميا للخلايا الجوارية المختصة التي تتكون من نفساني وطبيب يحاول كل واحد في اختصاصه تخفيف الضغط عن الأسرة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الأم بالأولاد وعلاقة الزوجة بالزوج، ما أفضى إلى ارتياح وتحقيق نتائج إيجابية لهذه الخدمة.

> «استشارات أسرية» بروتوكول صحي خاص بالدخول المدرسي الاستثنائي

مواهب لدى الطّفولة المسعفة..تحت العناية والمرافقة

ما هي سياسة القطاع في التّكفل بالطّفولة المسعفة؟

الطفولة المسعفة في صلب اهتمامات القطاع، فإلى جانب خضوع مؤسسات القطاع لقانون إجبارية التعليم، وبالتالي في حالة إخفاق هذه الفئة في التعليم لابد من مرافقتها بالتكوين المهني لنمكّنها من الطريق للخروج بمؤهّلات تسمح اقتحامها سوق الشغل بعد بلوغها السن القانون للعمل، وعلى هذا الأساس سيتم ضبط استراتيجية بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني والمجتمع المدني على مستوى مؤسسات القطاع للتكفل بهم، إلى جانب مرافقتهم النفسية والاجتماعية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية من خلال أيضا تفعيل دور الوضع لدى العائلات وإدماجهم لدى عائلات مستقبلة، نولي اهتمام كبير للطفولة المسعفة لأنها آمانة، وقد وجدت مواهب لدى الطفولة المسعفة خاصة في الرياضة وكنت تنقّلت الى مؤسسات القطاع رفقة وزير الشباب والرياضة حيث سنعمل بالتنسيق مع قطاع الرياضة لاكتشاف المواهب الرياضية بالنسبة للطفولة المسعفة واستقطابها.

حاولنا عن طريق ومضة إشهارية إظهار أضرار مواقع التواصل الاجتماعي في الحجر الصحي أين بقي الأطفال في المنزل لمدة طويلة لانقطاعهم عن الدراسة، حاولنا أيضا من خلال حصص خاصة في مختلف القنوات التلفزيونية إبراز الطريقة المثلى للتكفل النفسي بالأسرة، لأنّني أؤمن أن الإعلام عين من أعين قطاع التضامن لأنه يغطّي عدة جوانب من المجتمع، لذلك دائما أنادي بمرافقة المجتمع المدني والإعلام والمواطن لنا في تنفيذ إستراتيجية القطاع، لأنه بحاجة الى تكاثف كل الفاعلين فيه حتى نتمكن من التكفل بالفئات التابعة له.

الدّخول المدرسي على الأبواب، ما هي تحضيرات وزارة التّضامن في ظل وضع صحي استثنائي ؟

في الحقيقة نحن بصدد التنسيق مع وزارة الصحة والسكان من أجل وضع بروتوكول الصحي خاص بتمدرس الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومتابعتهم البيداغوجية المتعلقة بالدخول المدرسي على مستوى مؤسسات التربية والتعليم المتخصصة والتابعة للقطاع، وسيتم إطلاق هذا البروتوكول في القريب العاجل إن شاء الله.

أسديت تعليمات لوكالة «أونجام» لتخصيص مشاريع مصغّرة لسنة 2020 تكون بنسب محدّدة لذوي الاحتياجات الخاصة، للمرأة الريفية، وأيضا للشباب على اختلاف نشاطاتهم.

وكما تعلمون خصوصية هذه الوكالة أنّها لا تقدم الدعم المادي فقط بل تكوّن وترافق كذلك، بقيمة مشروع محدودة تتراوح بين 100 ألف دج و100 مليون دينار، حيث يقبل على هذا الجهاز الحرفيّون والمبدعون، الذين يحاربون الاتّكالية بالتعويل على أنفسهم.

في الحقيقة مناطق الظل من أبرز اهتمامات رئيس الجمهورية، وهي جزء لا يتجزّأ من الفئات التابعة لقطاع التّضامن. نرى أن هذه المناطق فيها الكثير من الفئات الهشة وكذلك الفئات التي يتكفل بها القطاع، لذلك ستطبق نفس الإستراتيجية على مناطق الظل والمستوى الوطني، لأنّ الفئات الهشة نفسها سواء في هذه المناطق أو مناطق أخرى من الوطن، وبالتالي لا فرق بينها، لأنّ الأهم بالنسبة لنا أن تخرج الفئة المعوزة من حالة العوز إلى الأتكال على النفس باستثناء الفئات التي تحتاج إلى دعم كامل من الدولة كذوي الاحتياجات الخاصة ونسبة إعاقة تساوي 100 بالمائة.

أطلقنا خدمة إلكترونية أخرى هي «الاستشارات الأسرية» للتكفل بمشاكل الأسرة في الحجر الصحي، وآخر خدمة أطلقها الموقع الالكتروني للقطاع بالتنسيق مع وزارة الصحة هي «الجيش الأبيض يستشير» بعدما لاحظنا أن الأطقم الطبية بدأت تتأثّر نفسيا بسبب ضغوط يواجهونها في الميدان.

رافقني إلى دور الطفولة مجاهدات ومجاهدين، وكانت أول زيارة من أجل الحفاظ على تواصل القطاع، وأخذت معي مجموعة من الأطفال مع مجموعة من المجاهدين إلى دار مسنّين.

حاولنا عن طريق ومضة إشهارية إظهار أضرار مواقع التواصل الاجتماعي في الحجر الصحي أين بقي الأطفال في المنزل لمدة طويلة لانقطاعهم عن الدراسة.

رزنامـــة مكثّفـــة ومشاكـــل ماليـــة صعـــبٌ مواجهتهـــا

الأندية في ورطة عشيّة الموسم الكروي 2020-2021

يعرف الموسم المقبل من الرابطة الأولى والثانية مرور الأندية بعديد العقبات التي قد تؤثر على المشوار الرياضي بعد رفع الاتحادية عدد أندية القسم الأول إلى 20 فريقا، وأندية القسم الثاني الى 36 فريقا. هي عوامل قد تؤثّر سلبا من ناحية الرزنامة المكثفة وعلى الحالة البدنية للاعبين، ذلك أنّ كثرة التنقلات ستستنزف ميزانيات الأندية لا محالة.

عمار حميسي

تستعد أغلب الأندية لانطلاق الموسم الكروي بتوجّس، مع الغموض الكبير الذي يحيط بتاريخ الدوري الرياضي، دون نسيان عدم معرفة كيفية التعامل مع الظروف المحيطة به، وهي سمة جل الأندية سواء تعلق الأمر بالرزنامة المكثفة، أو معاناة اللاعبين بدنيا وكثرة تنقلات الأندية التي تضاعف المتاعب المالية.

مشاكل إداريّة وتنظيميّة

العديد من الأندية تعرف مشاكل إدارية كبيرة بسبب انتهاء عهدات بعض مجالس الإدارة، ما يتطلب تجديد الثقة في الرئيس الحالي او انتخاب رئيس جديد، بجمعية عامة انتخابية، صعبة في الظروف الصحية الحالية.

هنا تجد أندية القسمين الأول والثاني نفسها أمام تحديات بالجملة في موسم يوصف بـ «الاستثنائي»، بالنظر إلى الوضع الغامض الذي فرضته جائحة كورونا في الوقت الذي حسم المكتب الفدرالي فيه مصير الموسم المنصرم بتطبيق مبدأ الصعود دون النزول.

ويرجح أن تزيد هذه الخطوة من متاعب الأندية والهيئات الكروية، خصوصا مع نمط المنافسة الذي سيعرفه الموسم المقبل، وفي مقدمة ذلك توسيع عدد الأندية المعنية بشبح السقوط، ما يعني بحسب المتتبعين أن فرحة الصعود هذا العام، قد تتحوّل إلى نكبة لدى أندية في الموسم الجديد إذا تسنى التحكم فيه من الناحية التنظيمية، بالنظر إلى المتاعب التي ستواجهها «الفاف» والرابطة الوطنية في تسيير رزنامة الرابطة الأولى المشكلة من 20 فريقا والثانية من 36 فريقا.

ومن العوائق التي يواجهها أغلب مسيري الأندية هذه الأيام، تأخر الإعلان عن تنظيم الجمعيات العامة الكفيلة بانتخاب رؤساء جدد، ومكاتب مسيرة تتولى زمام الأمور الإدارية.

وفي الوقت الذي يترقب الكثير موعد إعطاء «الفاف» الضوء الأخضر في هذا الجانب، فإن أغلب مسيري ورؤساء الأندية يواجهون متاعب بالجملة في هذا الجانب، خاصة وأنهم يعدون في نهاية عهداتهم، ما يؤكد حسب القوانين انتهاء مهامهم إلى غاية إعادة تزكيتهم أو انتخاب رؤساء جدد يتولون المهمة.

الشّبح المخيف

رغم أن فترة الانتقالات الصيفية افتتحت منذ فترة، لكن نشاط الاندية بقي محدودا وهناك من لجأ الى لاعبين شبان لتفادي الأجر المرتفع، وهناك من بقي يترقب اعانة مالية تسمح له بضم أفضل اللاعبين.

وتسبّبت انعكاسات جائحة كورونا اقتصاديا على البلاد في تجميد نشاط أغلب الأندية، في الوقت الذي اقتصرت المفاوضات المبدئية مع اللاعبين القدامى والجدد دون الخوض في الجوانب الرسمية خاصة في الاندية الناشطة بالقسم الثاني، التي لا تملك أغلبها شركات رياضية، ناهيك عن الغموض السائد في هذا الجانب، وسط تساؤلات حول مدى تنشيط منافسة القسم الثاني تحت لواء المحترف أم في نطاق الهاوي.

من جانب آخر، أغلب الأندية الناشطة في القسمين الأول والثاني تواجه متاعب مالية بالجملة بسبب ارتفاع قيمة الديون، وصعوبة تسويتها في غياب مصادر تمويل قارة أو كافية بدليل أن اتحاد بسكرة يعاني، ووصلت ديونه إلى أكثر من 25 مليار سنتيم، ناهيك عن تهديد اغلب لاعبيه باللجوء إلى لجنة المنازعات للحصول على حقوقهم بقوة القانون، وهي طريقة لجأ إليها لاعبون في اندية أخرى منها جمعية عين مليلة، اهلي البرج، واتحاد عنابة وأندية أخرى تنشط في المستويين الأول والثاني.

وفي السياق، الكثير من رؤساء الأندية لم يتوانوا عن التهديد برفع الراية البيضاء في حال عدم تحرك الجهات الوصية لضمان بدائل تمويلية، حيث أصبح مطلب الكثير من الاندية هو ضرورة ضمان شركة وطنية تتولى رعايتها ماليا مثلما ذهب إليه مسيرو مولودية وهران، اتحاد بسكرة ووفاق سطيف واندية كثيرة تنشط في القسم الاول دون نسيان بقية الأندية الصاعدة إلى حظيرة الكبار إلى القسم الثاني في صورة شبيبة سكيكدة وسريع غليزان ومولودية باتنة وغيرها. وهو ما يؤكد الوضع المالي الصعب لأغلب الأندية، خصوصا وأن رهانها دائما منصب على دعم السلطات المحلية التي يتم الاستفادة منها عادة بشكل متأخر، ناهيك على أنها غير كافية لتسوية مختلف متطلبات الأندية على حد التجارب السابقة.

البرمجة وتأثيراتها

سيكون الموسم الجديد استثنائيا بكل المقاييس، خاصة من ناحية عدد المباريات التي سيتم اجراؤها، والتي ستكون اكبر بكثير مما تعودت عليه الأندية بسبب زيادة عدد الفرق على مستوى الرابطة المحترفة الأولى والقسم الثاني الذي أصبح بـ 36 فريقا.

إذا كان المكتب الفيدرالي حرص مؤخرا على كسب ود مسيري الاندية من خلال تطبيق مبدأ الصعود دون نزول بعد أن تقرّر عدم إكمال بقية مشوار المنافسة بحجة الوضع الصحي الصعب،فإن الموسم المقبل يكتنفه الكثير من الغموض من ناحية طبيعة المنافسة، ناهيك عن الصعوبات التي تنتظر الأندية والهيئات الكروية على حد سواء، وهذا بسبب كثافة الرزنامة بحكم أن القسم الأول سيلعب هذه المرة بـ 20 فريقا.

أما القسم الثاني فقد تم رفع عدد أنديته إلى 36 فريقا (18 فريقا في كل مجموعة)، ما يؤكّد حسب الكثير من المتتبعين صعوبة التحكم في الرزنامة بدليل أن هذا الإشكال كان مطروحا في بقية المواسم حين كان القسمان الاول والثاني يتشكلان من 16 فريقا فقط.

وتعوّدت أغلب الاندية على لعب عدد اقل من المباريات مقارنة بالموسم الراهن حتى أن الاندية التي كانت تشارك في المنافسة القارية أو العربية كانت تجد صعوبات كبيرة من الناحية البدنية، وهو ما يطرح التساؤل حول قدرة الاندية على التكيف مع نسق المباريات خلال الموسم المقبل، الذي سيعرف وضع رزنامة مكثفة بعد الرفع من عدد الاندية الذي ورغم أنه عامل إيجابي لكنه ينجر عنه عوامل سلبية عديدة.

كما أن التأخر في إعطاء إشارة انطلاق الموسم الجديد 2020-2021، الذي لم تتضح معالمه بعد بسبب جائحة كورونا في وقت تعوّد الجمهور على انطلاق الموسم شهر أوت من كل عام.

جابر زغلاش، رئيس النّادي الهاوي لوفاق سطيف لـ «الشعب»:

كثافة الرّزنامة تصعّب الموسم الرّياضي والنّجاح محفوف

■ كأس الكونفدرالية الإفريقية لقب وحيد لا يوجد في خزائن الوفاق

■ تكوين فريق تنافسي من الشباب غايتنا والتّخلّص من الديون استعجال

وصف رئيس النادي الهاوي لفريق وفاق سطيف، جابر زغلاش، في حوار خاص لـ «الشعب ويكاند» الموسم القادم بالصعب، ونجاحه شبه مستحيل بالنظر لكثافة الرزنامة وكثرة التنقلات في ظل الضائقة المالية التي تمر بها أغلب الأندية. وتطرق إلى أهداف يصبو اليها مستقبلا، منها القضاء على الديون والاستثمار في أسماء تكونت في الفريق لبناء مجموعة قوية وشابة قادرة على حصد الألقاب.

حوار: نبيلة بوقرين

الشعب: كيف تجري تحضيرات الموسم الكروي القادم؟

رئيس النادي الهاوي لفريق وفاق سطيف جابر زغلاش: العمل لم يتوقف، واصلنا العمل بالرغم من صعوبة المأمورية بسبب غلق المنشآت الرياضية وتوقيف المنافسة لفترة طويلة بالنظر للوضعية الصحية الصعبة.

وجدنا حلولا سمحت لنا بإبقاء اللاعبين في جو العمل حتى لا يتراجع مستواهم، حاليا نثمّن القرارات المتعلقة بفرض إجراءات البروتوكول الصحي لأنها مناسبة وضرورية.

في الوفاق وفّرنا المستلزمات الوقائية، نسهر على نظافة المكان الذي نتواجد فيه، في مدرسة الباز أو في ملعب 8 ماي 1945 إضافة لاحترام مسافة التباعد الجسدي وإجراء الكشف الطبي للاعبين للتأكد من عدم إصابة اي فرد.

ما تعليقكم حول المنافسة بالصيغة الجديدة؟

المنافسة ستكون صعبة على كل الأندية التي ستلعب في القسم الأول خلال الموسم الكروي القادم من كل النواحي، وتنتظرنا 19 جولة كاملة في مرحلة الذهاب فقط، إضافة لمباريات كأس الجمهورية، ما يعني أننا سنتنقل كثيرا، وهذا مرهق ومتعب خاصة بالنسبة للفرق المعنية بالمشاركة في رابطة أبطال إفريقيا وكأس الكاف والمنافسة العربية، حيث ستكون أمامها مهمة معقدة لكثرة المباريات. ولهذا يجب أن نحضّر أنفسنا جيدا للموسم الذي أعتبره شبه مستحيل، ولم يسبق لنا أن لعبنا بهذه الصيغة لأنه في السابق كانت البطولة بـ 16 فريقا وكانت هناك مشاكل في إنهاء الموسم خاصة مع اللقاءات المتأخرة وغيرها من المواعيد والتواريخ الدولية.

هل الموسم شبه مستحيل؟

أردت القول أن الموسم المقبل صعب لأبعد الحدود من كل الجوانب لأنه من المستحيل تسيير بطولة محترفة بـ 20 ناديا وإنهاء المنافسة في الوقت المحدد، والدليل واضح من خلال السنوات الماضية. كنا نعاني كثيرا لإنهاء الرزنامة، والأندية تتعب كثيرا في الجولات الأخيرة بالرغم من أننا كنا نلعب 15 لقاءً فقط في الذهاب. الآن أصبحت 19 جولة كاملة في المرحلة الواحدة، إذا الأمور سارت بهذا الشكل بعد الوضع الصعب الذي عشناه بسبب جائحة كورونا سنعمل على مسايرة الصيغة الجديدة لتحقيق نتائج إيجابية تليق بالوفاق، وتجسيد المشروع الذي نهدف إليه حتى نحقق الألقاب التي ينتظرها الجمهور السطايفي الذي يقف إلى جانبنا دائما.

ما هي أهدافكم في الموسم القادم؟

لدينا أهداف كثيرة نرغب في الوصول إليها مستقبلا لأنّنا نمهد لمشروع كبير يبدأ من الاستثمار في اللاعبين الناشئين في الفريق لتقليل الانتدابات الخارجية، وسنركز في تدعيم التشكيلة ببعض الأسماء التي تعطي الإضافة اللازمة مثلما سنقوم به هذه الأيام، حيث سنتعاقد مع اسمين فقط وربما يكون حارس مرمى أيضا، تدخل هذه الإستراتيجية في إطار عملية القضاء على ديون الفريق لأننا في السابق كنا نجلب لاعبين كبار وندفع لهم رواتب كبيرة أرهقتنا مع مرور الوقت.

وسيكون التعاقد مع العناصر الجديد مدروسا من ناحية الراتب حتى لا يكون مرتفعا. أما بالنسبة للنتائج أكيد تبقى كأس الجزائر من أولوياتنا لأنّنا نملك حظوظ كبيرة للظفر بها، إضافة للعب على تحقيق أفضل نتيجة ممكنة ضمن البطولة الوطنية بالرغم من صعوبة المأمورية.

ماذا عن الأهداف القارية؟

حاليا لم يتم الفصل في المنافسة التي سنشارك فيها رابطة أبطال أفريقيا أم كأس الكونفدرالية الأفريقية. وفي حال شاركنا في هذه الأخيرة سنطمح للتتويج بها لأنه اللقب الوحيد الذي لا يوجد في خزائن الوفاق.

ولهذا أطلب من الأنصار مرافقتنا وتشجيعنا وعدم الضغط علينا في الموسم القادم لأنه سيكون صعب لأنّنا سنلعب بمجموعة لاعبين شباب لا يملكون الخبرة والتجربة الكافية أنّنا مجبرون على المغامرة حتى نبني فريق قوي على المدى البعيد، وفي نفس الوقت لكي نقضي على الديون لأنني مقاول وارغب في نقل تجربتي الوفاق.

نبيل لعمارة

الظهير الأيسر لمولودية الجزائر لـ «الشعب»:

تحضير في المستوى سيقينا مشاكل صحية عديدة

■ على الرّابطة وضع برمجة محكمة لإنهاء الموسم في آجاله

بعدما تقرّر تغير نظام المنافسة ورفع عدد الأندية إلى 20 فريقا في الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم، اتّصلنا بالظهير الأيسر لنادي مولودية الجزائر نبيل لعمارة الذي حدثنا عن هذه القضية، وعن مسائل أخرى. التفاصيل في هذا الحوار.

حاوره: محمد فوزي بقاص

الشعب: المكتب الفيدرالي أعلن على نظام منافسة جديد لبطولة المحترف الأول بـ 38 جولة، ما رأيكم؟

اللّاعب نبيل لعمارة: ترقية أربع فرق دون سقوط أي ناد من المحترف الأول، وخوض الموسم المقبل بعشرين فريقا أي بـ 38 جولة لسنا متعوّدين عليه في الجزائر، وهي صيغة معمول به في أكبر البطولات الأوروبية على غرار الرابطة الانجليزية «البريمرليغ» والاسبانية «الليغا»، ولكي نلعب موسما كاملا بـ 38 جولة يجب أن يكون تحضيرنا للمنافسة في المستوى حتى نكمل الدوري دون مشاكل صحية. مطلوب منّا أن نسيّر المباريات واحدة بواحدة لأن الموسم سيكون شاقّا، وكل نقطة ستزن غاليا في الترتيب العام النهائي، ولا يجب أن نكذب على أنفسنا الاحتراف الحقيقي يحتّم علينا أن نمر لهذه المرحلة، عندما تشاهد في بريطانيا البوكسينغ داي بثلاث مباريات في الأسبوع الواحد، والمواجهات تلعب بنفس التعداد ونفس الريتم، تتأكد من أن عملا كبيرا ينتظرنا من الناحية البدنية، هذا هو المستوى العالي وعلينا التأقلم معه، وكما قلت لك يجب أن نقوم بتحضير مدروس حتى نكون جاهزين لنظام المنافسة الجديد.

بعد توقّف دام قرابة 6 أشهر، أليس لديكم مخاوف من تلقّي إصابات خطيرة، خصوصا تلك المتعلقة بالقلب والشرايين؟

صحيح، التوقف عن المنافسة الرسمية لأزيد من خمس أشهر كاملة مخيف بعض الشيء، نحن من جانبنا لم نتوقف عن التدريبات الفردية حتى نحافظ على لياقتنا البدنية، وأعلم أن ذلك غير كاف في المستوى العالي، لكني متأكد من أن الطاقمين الفني والطبي للفريق سيأخذون كل احتياطاتهم، وسيحضرون لنا برنامجا مبنيا على أسس علمية لتفادي الوقوع في إصابات عضلية خطيرة أو تلك المتعلقة بالقلب والشرايين، كما أنه وحسب ما قرأت في بعض الصحف الوطنية، من المقرر أن يتم منحنا وقتا لا يقل عن 6 أسابيع، من أجل التحضير الجيد للموسم الكروي قبل العودة إلى المنافسة الرسمية.

هل ترى أنّه بإمكانكم إنهاء الموسم في آجاله المحدّدة؟

نتمنى ذلك، هناك أربع فرق ستشارك في المنافسات القارية بينها مولودية الجزائر، كما أن هناك ثلاث فرق جزائرية ستوجه لها الدعوة للمشاركة في منافسة كأس الأندية العربية الأبطال، بالإضافة إلى 38 جولة عن الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم ومباريات كأس الجمهورية، وتواريخ الفيفا لشهر أكتوبر، نوفمبر، مارس وجوان، ستجعل الأمر صعبا بعض الشيء، نحن نتمنى أن تحدد الرابطة الوطنية برمجة محكمة ودقيقة، لكي يأخذ كل فريق حقه ونتمكن من إنهاء الموسم في آجاله المحددة، كما نتمنى أن تراعي الرابطة الوطنية مشاركة الأندية الجزائرية في المنافسات الخارجية للعمل على تشريف الراية الوطنية.

نود العودة إلى أجواء التدريبات الرسمية في أقرب الآجال، لكن القرار النهائي ليس بين أيدينا بل بيد السلطات العليا للبلاد التي بدورها ستعلم الاتحادية، من جانبنا ننتظر العودة إلى أجواء الميادين، ونتمنى أن لا تعود بنا الوضعية الوبائية إلى الخلف، مع إعادة الفتح التدريجي للشواطئ والمساجد والكثير من النشاطات التجارية، نترقب المستجدات التي نتمنى أن تكون جد إيجابية حتى تعود حياتنا الطبيعة إلى ما كانت عليه في السابق، ونشرع في التحضير للموسم المقبل الذي نود أن ننهيه بلقب يسعد أنصارنا.

هل حدّد لكم الطاقم الفني برنامجا مفصّلا للتدرب على انفراد في هذه الفترة؟

في بداية الأمر، كان الطاقم الفني يرسل لنا كل أسبوع برنامجا جديدا نتبعه طيلة الأسبوع، وكنا مطالبين بإرسال فيديوهات تدريباتنا لكي يتابعها المدرب نبيل نفيز ويتأكد من أننا نطبع التعليمات على حذافيرها، لكن مع مرور الأسابيع وتأكد إنهاء الموسم، لم نتلقّ شيئا، الآن يجب علينا إعادة العمل من النقطة الصفر تحضيرا للموسم الكروي الجديد، وعلى الصعيد الشخصي أكتفي بالتدرب كل يوم من الخامسة والنصف مساءً إلى الثامنة للحفاظ على لياقتي البدنية.

الإدارة استقدمت لاعبين مثل إيسلا وحداد، هل تعتقد أنّ مجموعتكم يمكنها جلب لقب في موسم المئوية؟

بطبيعة الحال، كل موسم ندخله بنية الذهاب بعيدا في المنافسة ونيل الألقاب، وهو ما سنقوم به الموسم المقبل.

أستوقفكم، طرحت عليكم هذا السّؤال لأنّ الضغط سيكون شديدا هذا الموسم؟

صحيح، كما قلت لي منذ قليل نحن في موسم المئوية وهو أمر سيكون تاريخيا بالنسبة لنا وللأنصار، لهذا الأمر بالذات يجب علينا أن نضع كل ما نملكه من قدرات وإمكانيات فوق المستطيل الأخضر، لجلب على الأقل لقب وحيد ينسي أنصارنا السنوات الأربعة العجاف التي مرت على الفريق، نحن اللاعبون ندرك جيدا ما ينتظرنا هذا الموسم حتى قبل انطلاقه، وسنعمل على رفع التحدي.

ما هي أهداف نبيل لعمارة هذا الموسم مع المولودية؟

هدفي الأول لعب أكبر عدد من المباريات مع الفريق والمساهمة في تتويجه بلقب يسعد أنصارنا، والعودة إلى المنتخب الوطني الأمر الذي انتظرته بفارغ الصبر، وأتمنى أن يتجسد هذا الموسم، حددت سقف أهدافي عاليا، وسأصل إليها بإذن الله بالكثير من التضحية.

عزيز عباس، مدرّب وداد تلمسان لـ «الشعب»:

البروتوكول الصحي معاناة إضافية للأندية!

اعترف مدرب وداد تلمسان عزيز عباس في حوار مع «الشعب» أن فريقه كغيره من الفرق سيواجه العديد من الصعوبات خلال الموسم المقبل، خاصة فيما يخص عامل البرمجة والرزنامة المكثفة بسبب زيادة عدد أندية الرابطة المحترفة الأولى والقسم الثاني الذي أصبح يضم 36 فريقا.

حوار: عمار حميسي

الشعب: كيف تواجهون الأندية المنافسة في ظل صيغة الدوري الجديدة؟

اللاعب عزيز عباس: الأندية يجب أن تكون في أتم الجاهزية للموسم الجديد، خاصة أن المباريات ستكون أكثر بسبب تبعات قرار الاتحادية بإنهاء الموسم دون نزول وبصعود أربع فرق للرابطة الأولى و20 فريقا الى القسم الثاني.

وهو ما يترتب عنه زيادة في عدد الجولات مقارنة بالمواسم الماضية. هناك أمر آخر وهو أن اللاعب الجزائري غير متعود على لعب مباريات كثيرة في وقت مضغوط، مما يجعلنا نتنبأ بتراجع المستوى الفني بسبب بحث كل الأندية على تحصيل النقاط وإهمال العامل الفني، وهو تطوير الفريق من الناحيتين التقنية والتكتيكية، وحتى عامل غياب الجماهير المرجح بسبب جائحة كورونا سيجعل المنافسة بين الفرق منحصرة على حصد النقاط فقط وينقص من الفرجة.

ماذا عن فترة التّحضير، مدّتها حتى يصبح الفريق جاهزا؟

بعد التوقف الطويل للبطولة، فإن فترة التحضير يجب أن لا تقل عن شهر ونصف من أجل ضمان تحضير جيد للفريق يساعده في دخول غمار المنافسة بمستوى بدني يسمح له بالظهور بشكل لائق. هنا يجب التنويه بأن الأجهزة البدنية على مستوى الفرق سيكون لها دور كبير خلال الموسم لأن اللاعبين يحتاجون عملا بدنيا كبيرا ومدروسا من اجل الرفع من الجاهزية واللياقة دون التأثير على اللاعب من الناحية الصحية بعد انطلاق البطولة، خاصة ان التحضير البدني السيء ينجر عنه إصابات عضلية كثيرة.

هل كان بالإمكان اتّخاذ قرار آخر غير إنهاء الموسم قبل الأوان؟

تكلّمت في السابق عن هذا الأمر، ومازلت عند رأيي كان من الصعب أو من المستحيل استئناف البطولة في ظل الصعوبات الكبيرة التي عانت منها الأندية، وكان من الصعب توفير الشروط المتواجدة في البروتوكول الصحي المفروض من طرف الوزارة أو الاتحادية، حيث نص على ضرورة توفير حافلتين لكل فريق وهو أمر صعب، إضافة إلى البقاء في فندق طيلة فترة لعب مباريات البطولة حيث لا يذهب اللاعبون إلى بيوتهم.

وهنا أتساءل عن الفريق القادر على دفع قيمة الفواتير الخاصة باللاعبين والجهاز الفني لفترة تفوق الشهر بحكم الأزمة المالية التي تعاني منها كل الفرق، دون نسيان الخطورة التي قد يتعرض لها اللاعبون بحكم الإصابات اليومية، وهناك بؤر معروفة في الجزائر لهذا المرض، وفي حال لعبنا مباراة في مدينة تعرف انتشارا كبيرا للوباء، فما هي الضمانات أن الفريق المنافس أو مسؤوليه غير مصابين بالمرض، وحتى من الناحية الفنية كان يستحيل استئناف البطولة بعد توقف وصل إلى 4 أشهر كاملة، خاصة أن تحضير اللاعبين يتطلّب وقتا قد يصل إلى شهر ونصف.

إدارة وداد تلمسان من خلالكم لم تقدّم حلولا للوضع إلى الرّابطة أو الاتحادية؟

الحلول التي اقترحتها هي نفس الحلول التي قدّمها رؤساء وممثلو أندية الغرب الجزائري خلال لقائهم برئيس الرابطة المحترفة لكرة القدم عبد الكريم مدوار، وبحكم قوانين «الفيفا» التي ألغت الموسم الأبيض من قوانينها، وبالتالي بعد توقيف البطولة يتم تثبيت الترتيب الحالي، حيث يمنح المتصدر اللقب وتشارك الأندية التي تليه في المنافسات القارية، مع إلغاء الهبوط وصعود أربعة فرق إلى الرابطة الأولى من الرابطة الثانية وتحديد تاريخ انطلاق الموسم المقبل 2020 ـ 2021، والذي سيكون في بداية أكتوبر المقبل أو نهاية سبتمبر على حسب وضعية البلد خلال تلك الفترة ومعرفة مدى تراجع انتشار الوباء، هذه هي الحلول التي قمنا بتقديمها، وأعتقد أن الاتحادية والرابطة تسير في هذا النهج.

هل عباس مستمر كمدرّب لوداد تلمسان؟

عقدي مع الفريق انتهى في جوان الماضي ولم يجدّد لأنّ النادي يعاني من فراغ قانوني بسبب انتهاء عهدة الرئيس السابق، الذي يريد الاستمرار في رئاسة النادي وهو متمسك بي، وبالتالي بقائي كمدرب للفريق مرتبط في تجديد الثقة في الرئيس الحالي للنادي، خاصة ان رحيله معناه أنّني لن أعود من جديد لتدريب وداد تلمسان، وهذا الأمر لا يزعجني خاصة أنني أمتلك العديد من العروض سواء من القسم الأول او الثاني، ومازلت أفكر في مستقبلي. منحت كلمتي للرئيس الحالي لوداد تلمسان في حال نجح وعقد جمعية عامة انتخابية، وتّم تجديد الثقة فيه سأعتبر نفسي مستمرا مع الفريق، وإن حدث العكس ستكون نهاية مشواري مع الوداد، ورغم أنّ هذا الامر سيحز في نفسي كثيرا لكن هذه هي كرة القدم ولكل بداية نهاية. علينا تقبل الأمر بصدر رحب، الأهم الآن هو أن يجد الفريق حلا للفراغ القانوني والإداري الذي يعاني منه من خلال الحصول على ترخيص من أجل عقد الجمعية العامة الانتخابية.

المتظاهرون طالبوا بإصلاحات عاجلة

حراك سياسي وسط العاصمة اللّيبية

تواصلت بالعاصمة اللّيبية طرابلس، أمس، مظاهرات شعبية رفعت جملة من المطالب السياسية والاجتماعية. وحملت شعارات المتظاهرين نداء باستقالة مسؤولين بارزين أو الاستمرار في التظاهر. وطالب المحتجون بوسط ساحة الشهداء من حكومة الوفاق بإصلاحات سياسية واجتماعية عاجلة لتفادي تصاعد التوتر، في ظل وقف إطلاق النار من جانب حكومة الوفاق اللّيبية.

جلال بوطي / الوكالات

تواصلت لليوم الثالث حركة الاحتجاج، وسط العاصمة الليبية، طرابلس وبالضبط في ساحة الشهداء، ونقلت شبكات التواصل الاجتماعي مجهولين طالبوا باستقالة حكومة الوفاق الوطني الليبية، بعد فشلها في اتخاذ إصلاحات سياسية واقتصادية لانقاذ البلاد من حالة الركود التي تشهدها بسبب الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، بعد تصاعد حدّة الحرب الكلامية بين الأطراف المتنازعة. رفع مجهولون عبر منصّات التواصل الاجتماعي بيانا عارضوا من خلاله سياسة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج، لأنه فشل في تسيير الأوضاع، بعد انتشار الفساد عبر كل القطاعات وتراجع المستوى المعيشي للمواطن الليبي، وهو ما ينذر بانفجار الوضع الاجتماعي حال استمرت الأوضاع الراهنة في ظل غياب شبه تام لرعاية شؤون المواطنين.

ولفت البيان إلى خروج مظاهرة موازية مؤيدة

للمجلس الرئاسي، قائلا إن الهدف منها خلق الفوضى ومضايقة المتظاهرين المشاركين في الحراك، الذين خرجوا مطالبين باحتياجات المواطن الأساسية. وشدّد أصحاب مقطع الفيديو على استمرار هذا الحراك.

كما طالب البيان بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، بالوقوف إلى جانب المتظاهرين، وضمان حقهم في حرية التعبير. وأعلن المحتجون عن مهلة 24 ساعة أخرى، قبل اللّجوء «إلى العصيان المدني»، وإغلاق كافة شوارع العاصمة من قبل شباب المناطق.

لمتابعة التجاوزات المغربية وتوثيقها

آلية صحراوية لمراقبة الانتهاكات في الأراضي المحتلة

أعلنت، أمس، وزارة شؤون الأرض المحتلة والجاليات للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، عن تأسيس آلية صحراوية لتنسيق العمل حول حقوق الإنسان بهدف المتابعة الدقيقة لكل الانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان، منذ 1975، وتوثيقها في تقارير وفق المعايير المتعامل بها في مجال المراقبة الدولية لحقوق الإنسان.

وذكرت الوزارة في بيان لها، إنه في ظل التطورات الحالية المسجلة في الارض المحتلة من الجمهورية الصحراوية وجنوب المغرب والمواقع الجامعية، التي تقبع لسياسة المناورة والتضليل والقمع الممنهج للدولة المغربية وإهدار جميع الحقوق المتضمنة في المواثيق الدولية ذات الصلة (القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان)، كان لا بد من خلق أدوات وآليات وطرق فعّالة ومؤثرة ايجابا في معركة احترام حقوق الإنسان والشعوب.

وأضافت الوزارة، ان الدولة الصحراوية «تعي جيدا انه لا بد من فضح سياسة وخلفيات توّجهات سلطات الاحتلال المغربية، من خلال الاستثمار الايجابي لما يتيحه لها القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، لتوثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة المرتكبة في حق الشعب الصحراوي منذ 1975، والمرافعة بفعالية أمام جميع الآليات والمحاكم المختصة.

في هذا السياق، أعلنت الوزارة رسميا عن تأسيس الآلية الوطنية لتنسيق العمل المتعلق بحقوق الإنسان بتعليمة رئاسية، والتي أشرف على تنصيبها بشرايا بيون، عضو الأمانة الوطنية الوزير الأول، الاثنين الماضي. وتضم الآلية، بحسب المصدر عدة جهات ومؤسسات وطنية معنية بمجالات حقوق الانسان لتنسيق العمل، فيما تتمثل في وزارة شؤون الأرض المحتلة والجاليات (رئاسة الآلية) وأمانة التنظيم السياسي، إضافة إلى وزارة الخارجية ووزارة الإعلام وكذا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات الجماهيرية (الاتحاد الوطني للمرأة الصحراوية، اتحاد الشبيبة، اتحاد الطلبة، اتحاد العمال) وجمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين إلى جانب الجمعية الصحراوية لضحايا الألغام واتحاد المحامين.

وبهدف مواجهة التوّجهات والسياسات التي يحاول فرضها الاحتلال المغربي ومناوراته الدنيئة، أكد بيان الوزارة أن الدولة الصحراوية «تبذل المزيد من الجهد للتكيف مع المعطيات والتحدّيات الراهنة في إطار معركة احترام حقوق الإنسان والشعوب واحترام المركز القانوني للصحراء الغربية، وفق قرارات الشرعية الدولية».

واج

في انتظار موقف النهضة ذات الأغلبية البرلمانية

جدل سياسي وشعبي حول الحكومة التونسية الجديدة

تباينت المواقف الحزبية السياسية والشعبية حول حكومة هشام المشيشي التي اختيرت على أساس الكفاءات في انتظار موقف حركة النهضة ذات الأغلبية البرلمانية التي لم تحدد موقفها بعد. لكن كل المؤشرات توحي بترحيب النهضة بحكومة تكنوقراط، في انتظار نيل الثقة عبر التصويت البرلماني.

تستند حكومة المشيشي إلى دعم المنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد العام للشغل التونسي واتحاد الصناعة والتجارة، الأمر الذي يؤكد نيلها ثقة البرلمان بالأغلبية، غير أن حركة النهضة أعلنت، الأسبوع الماضي، رفضها حكومة كفاءات وقالت إنه لا يتماشى مع الديمقراطية، كما أنه لا يخدم الحركة الحزبية في البلاد.

وتحتاج حكومة المشيشي الحصول على الثقة في البرلمان، وفي حال فشلها في الحصول على الأغلبية، فإن للرئيس الحق في حل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه 45 يوما، وأقصاه 90 يوما، وفق ما ينصّ عليه الفصل / 89 / من الدستور التونسي. وينتظر أن يراسل الرئيس سعيد، خلال الساعات القادمة، رئيس البرلمان راشد الغنوشي لعقد «جلسة عامة» لمنح الثقة لحكومة المشيشي. ومن المقرر أن يجتمع نواب البرلمان لتحديد موعد جلسة لاحقة للتصويت على منح الثقة لهذه الحكومة.

بهدف دراسة الوضع عن كثب

تأجيل قمّة استثنائية لقادة «الايكواس» حول مالي

أرجأت القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «ايكواس»، والتي كانت مقررة، أمس، بشأن الوضع في مالي إلى اليوم أوغدا، بحسب ما أفادت به وسائل إعلام نقلا عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الخارجي المالية.

أوضحت مصادر أن التأجيل ليوم أو ليومين سيسمح للقادة الإقليميين لدراسة «أفضل» لتقرير الوسيط جوناثان غودلاك على إثر المباحثات «المكثفة» التي أجراها مع العسكريين المتمردين الذين نفذوا، الأسبوع الماضي، «تغيير غير دستوري» في الحكم في مالي أدى إلى استقالة الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا.

كان مصدر من مجموعة «ايكواس» في باماكو، قد أعلن، أول أمس، عن انعقاد القمة بهدف التوّصل إلى تسوية للأزمة التي يشهدها هذا البلد. وقال ذات المصدر أن القادة الأفارقة سيعكفون خلال أشغال القمة على بحث مسألة العقوبات التي تفرضها مجموعة «ايكواس» حاليا على مالي، قصد استعادة النظام الدستوري في هذا البلد.

وتعد هذه القمة الثانية من نوعها لقادة التجمع الإقليمي حول الوضع في مالي، بعد تلك التي عقدت عشية «التغيير غير الدستوري» للحكم في البلاد، الأسبوع الماضي، والذي أدى إلى استقالة الرئيس المنتخب ديمقراطيا. كما تأتي هذه القمّة، عقب ثلاث جولات من المحادثات أجرتها وساطة «ايكواس» برئاسة رئيس نيجيريا السابق جوناتان غودلاك في العاصمة المالية مع منفذي التغيير غير الدستوري ومع الرئيس إبراهيم ابوبكر كيتا، الموقوف والمحتجز، منذ الثلاثاء الماضي، من قبل عسكريين متمرّدين.

ولم تسفر المباحثات عن أي اتفاق بشأن المرحلة الانتقالية التي هي «محل خلاف» بين الطرفين، حيث قال رئيس وفد «ايكواس» غودلاك، إنه «لا يمكنه الإدلاء بأي تصريح رسمي في الوقت الحالي نيابة عن «ايكواس»»، مكتفيا بالقول «قد اتفقنا على عدد من القضايا، ولكن هناك بعض القضايا لم نتفق عليها».

من جهته، أكد – إسماعيل واغي «متحدث» باسم «اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب» التي أعلنها الجنود المتمرّدون، «عدم وجود قرار» بشأن المرحلة الانتقالية في مالي، خلال اللّقاءات مع فريق الوساطة لايكواس، مشيرا إلى أن تفاصيل هذا المقترح لخروج مالي من الأزمة، «سيتم بعد مشاورات مكثفة ما بين الماليين».

واج

قالت إنه لا يمكن المساومة عليه

الصين : إقامة دولة فلسطينية حق وطني للشعب

أكد مندوب الصين الدائم لدى الأمم المتحدة، أمس، أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة هي حق وطني للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرّف ولا يمكن المساومة عليه.

قال تشانغ جون، إنه يتوّجب على المجتمع الدولي أن يدعم بقوّة تسوية سلمية على أساس حل الدولتين معربا عن أمله في أن تتخذ الأطراف المعنية إجراءات ملموسة لدفع العملية السياسية، وتمهيد الطريق لاستئناف مبكر لمحادثات سلام على قدم المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأشار إلى أنه من الضروري أيضا إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة والسماح بإيصال المساعدات والخدمات الإنسانية في الوقت المناسب إلى المحتاجين. شدّد المندوب الصيني على ضرورة الاستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار على مستوى العالم واتباعها بشكل حقيقي وصادق.

كما أكد أنه يتعين على المجتمع الدولي إتباع نهج شامل وتعزيز السلام من خلال التنمية، مشيرا إلى أن الصين تثني على وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصّحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، لتقديمها يد المساعدة، كما تدعو الصين إلى تكثيف الجهود الدولية للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية والإنسانية في فلسطين.

الوكالات

بشأن أعمال التنقيب شرق المتوسط

تزايد حدّة التوّتر بين تركيا واليونان

تزايد التوتر بين أنقرة وأثينا مؤخرا بشأن أعمال التنقيب عن الغاز والنفط شرق المتوسط، حيث أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن عزم بلاده «نيل حقوقها في البحر المتوسط وفي بحر إيجه وفي البحر الأسود».

قال أردوغان، إن بلاده «لن تقدم أي تنازل في الدفاع عن مصالحها المرتبطة بالغاز في شرق المتوسط»، داعيا اليونان إلى تجنب أي «خطأ» يمكن أن يؤدي إلى «خرابها». وأوضح أردوغان، في ولاية موش جنوب شرق تركيا، «كما أننا لا نطمع في أراضي وسيادة ومصالح الغير، فإننا لن نتهاون مع من يستهدف أراضينا وسيادتنا».

وكان الرئيس التركي قد أعلن، الجمعة الماضي، اكتشاف أكبر حقل للغاز الطبيعي في تاريخ تركيا في البحر الأسود، مبينا أن سفينة للتنقيب اكتشفت 320 مليار متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي في حقل «تونا»، وأشار إلى أنه سيتم البدء «على الفور في حفر آبار حقل الغاز الجديد ومن ثم رسم شكل الإنتاج والانتقال بعدها إلى أعمال البناء.

الوكالات

حذّرت من التّراخي في تدابير الوقاية

«الصّحة العالمية» : إفريقيا تخطّت ذروة تفشي كورونا

قالت منظمة الصّحة العالمية، إن إفريقيا قد تكون تخطت ذروة وباء فيروس كورونا المستجد، محذرة في الوقت نفسه من أن التراخي في تدابير الوقاية قد يسهل ظهور موجة إصابات ثانية.

أعلنت المديرة الإقليمية لمنظمة الصّحة العالمية في أفريقيا ماتشيديسو مويتي، خلال اجتماع عبر تقنية الفيديو «يبدو أننا بلغنا ذروة الوباء وعدد الإصابات الجديدة اليومية حالياً يتجه إلى الانخفاض».

لكن هذه الوتيرة لا تشمل كل الدول، مثل ناميبيا التي تشهد ارتفاعاً في عدد الإصابات الجديدة. وسجلت إفريقيا رسمياً 1.2 مليون إصابة بينها نحو 28 ألف وفاة، وهي أقل قارات العالم تضرراً بعد أوقيانيا. وتسجل جنوب إفريقيا وحدها نصف عدد الإصابات في القارة، وهي الخامسة عالمياً من حيث حصيلة الإصابات.

وخلال اجتماع، الثلاثاء، حذّر وزير الصّحة الجنوب إفريقي وزيلي مخيزي من احتمال ظهور موجة ثانية. وأشار إلى أن «خوفنا الأساسي أن هذه ليست إلا الموجة الأولى وأن موجة ثانية ستأتي. لقد عبرنا الذروة، لكن إذا شاهدتم ما يحصل في إسبانيا، الإصابات ترتفع بعد فترة طويلة من الهدوء».

أشادت مويتي بالقادة الأفارقة لاتخاذهم «قرارات شديدة الصعوبة وشجاعة» بفرض العزل. لكنها نبهت إلى أن الوضع لا يزال «خطيراً»، مضيفةً أنه «كلما فتحت دول اقتصادها، باتت اليقظة المتزايدة ضرورية أكثر». وشدد رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، على أهمية تعزيز البنى التحتية الطبية في إفريقيا، مذكرا بالمخاوف من أن يؤدي الفيروس إلى انهيار الأنظمة الصّحية الضعيفة أصلاً في القارة. وأكد في رسالة بثت خلال الاجتماع «علمنا كوفيد-19 بأن نظاماً صحياً متيناً هو مسألة أمن قومي ومسألة بقاء».

وعالميا، أصاب فيروس كورونا أكثر من 23 مليونا و955 ألف شخص، توفي منهم ما يزيد عن 820 ألف، وتعافى قرابة 16 مليونا و473 ألف، بحسب موقع «worldmeter» المختص بإحصاء ضحايا الفيروس.

لوكالات

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

تابعوا الجريدة الإلكترونية الإخبارية
الشعب أون لاين
www.echaab.dz

مواقيت الصلاة

الفجر: 04:34
الشروق: 06:14
الظهر: 12:49
العصر: 16:34
المغرب: 19:24
العشاء: 20:53

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	28°	الجزائر	31°	وهران	31°
عنابة	29°	الجزائر	33°	وهران	31°

24 | الخميس 27 أوت 2020 م الموافق لـ 08 محرم 1442 هـ | العدد 18339 | الثمن 10 دج 1€ france prix

خلفا للبرتغالي شالو

حكيم مالك مدربا لنادي بارادو

تعاقد نادي بارادو مع المدرب المغترب حكيم مالك من أجل الإشراف على العارضة الفنية للفريق خلال الفترة المقبلة، بحسب ما جاء، أمس، على الصفحة الرسمية للنادي على فيسبوك، حيث تراهن إدارة الفريق الموسم المقبل.

عمار حميسي

سيخلف المدرب الجزائري حكيم مالك البرتغالي فرانشيسكو شالو على رأس العارضة الفنية لنادي بارادو. وفضلت إدارة هذا الأخير منح الفرصة لمدرب شاب من أجل الإشراف على الفريق.

وتعد هذه التجربة الأولى للمدرب حكيم مالك على رأس فريق بعد أن عمل على مستوى بعض الفرق كمساعد مدرب، حيث كان آخر منصب عمل به هو مساعد المدرب الفرنسي برنارد كازوني.

وامتلك التقني الجزائري خبرة جيدة خلال احتكاكه بالمدرب كازوني وهو الأمر الذي سيفيده كثيرا خلال الموسم المقبل على رأس العارضة الفنية لنادي بارادو وهناك عامل آخر مهم وهو تواجد العديد من اللاعبين الشبان في الفريق، الأمر الذي سيساعده كثيرا في مهمته.

من ناحية أخرى، يبقى الهدف الأول للفريق هو ضمان البقاء خلال الموسم المقبل، لكن الأهم البقاء على مقربة من المراتب المؤهلة للمنافسات القارية من أجل العودة من جديد إلى المشاركة في هذه المنافسات.

وسبق للفريق، أن شارك في منافسة كأس «الكاف» واستطاع تحقيق تأهل تاريخي، إلى دور المجموعات، الأمر الذي حفز الإدارة على التفكير في المنافسة على مرتبة مؤهلة لإحدى المنافسات القارية.

من ناحية أخرى، سيكون على المدرب الجديد المساهمة في بروز لاعبين جدد في الفريق، خاصة أن الإدارة تنوي بيع بعض العناصر المهمة في صورة زرقان والمدافع بوعبطة، إضافة الى الحارس موساوي.

ويمتلك مالك خبرة جيدة في مجال التكوين وهو ما سيسهل من مهمته في انتقاء العناصر القادرة على منح الإضافة وتأطيرها بطريقة جيدة تساهم في الرفع من المستوى الفني للفريق.

ويمتلك الفريق العديد من المواهب على مستوى الفئات السنية والفرصة مواتية أمامها من اجل البروز خلال الموسم المقبل.

بعد عملية تفتيش معمّق وتقييم واسع

براقي يُنهي مهام المدير العام لـ«سيال»

أنهى وزير الموارد المائية، أرزقي براقي، مهام عدد من الاطارات المسيرة بشركة المياه والتطهير للجزائر «سيال» المسؤولة عن الخدمة العمومية للماء وعلى رأسهم المدير العام للشركة، بحسب ما أفاد به، أمس، بيان للوزارة .

اتخذ القرار، الثلاثاء، بعد عملية تفتيش معمّق وتقييم واسع من طرف المفتشية العامة بالوزارة لبحث أسباب التذبذبات المهمة في التزويد بالمياه التي سجلت، خلال يومي، عيد الأضحى المبارك.

وأسفرت عملية التفتيش والتقييم المنجزة عن إعداد تقرير أظهر النتائج التي أثبتت سوء في التسيير ونقائص بليغة في الشركة.

وبحسب البيان فقد ثبت أن: «النقائص والتذبذبات التي عانى منها سكان العاصمة وتيبازة راجعة بدرجة كبيرة لسوء التسيير، وبناء على هذا قرر السيد براقي إرزقي إنهاء مهام المدير العام لشركة «سيال» مع مجموعة من الاطارات المسيرة على رأس هياكل هامة.

على صعيد آخر، تم انهاء مهام مديري 26 وحدة ولائية للجزائرية للمياه، بعد مسار تقييمي شرع فيه، منذ فيفري الماضي.

وتم منذ ذلك، تحديد معايير النجاعة التي أبلغ بها المسيرون وأجرت اللجنة الوزارية اجتماعات وعمليات تقييمية أظهرت نقائص هامة في تسيير الخدمة العمومية للماء عبر 26 ولاية.

ويسعى الوزير لضخ كفاءات جديدة في المؤسسات قصد إعطاء نفس جديد للخدمة العمومية للمياه، بحيث ستعطى الأولوية للشباب الجامعي القادر على ضمان تسيير عال المستوى يتماشى مع متطلبات الاستراتيجية الجديدة للقطاع الممتدة الى آفاق 2030 . ولهذا الغرض قامت المديرية العامة للجزائرية للمياه ببث اعلان توظيف عبر الصحافة الوطنية.

القضاء على السكنات الجاهزة ببومرداس

ترحيل وإعادة إسكان ما يزيد عن 500 عائلة بدلس

أعيد إسكان ما يزيد عن 500 عائلة بدلس، شرق بومرداس، في سكنات عمومية اجتماعية في إطار تواصل عملية شاملة لهدم وتفكيك كل السكنات الجاهزة (شاليهات) بالولاية.

صرح رئيس الدائرة، عبد الحق حمدوش، أن عملية الترحيل هذه تعد الأخيرة على مستوى بلدية دلس، إذ مست ما يزيد عن 500 عائلة رحلت من خمسة مواقع للشاليهات، نصبت منذ 16 سنة غداة زلزال 21 مايو 2003، إلى الحي الجديد 500 مسكن اجتماعي إيجاري الكائن بضواحي نفس البلدية.وتتوزع مواقع الشاليهات المعنية بعمليات الترحيل ثم الهدم، يوضح رئيس الدائرة، على كل من حي «صالين» وحي «تاقدامت» وثلاثة مواقع أخرى متفرقة تقع بحي المدينة الجديدة.

نيابة مجلس القضاء تنفي:

لم تقع تجاوزات بحق ثلاث نساء بمستغانم

أكدت النيابة العامة لدى مجلس قضاء مستغانم، أمس، عدم وقوع تجاوزات في حق ثلاث نساء أثناء مدة التوقيف للنظر بمقر الأمن الولائي.

وأكدت النيابة العامة في بيان تلقت وكالة الأنباء الجزائرية نسخة منه أن «جميع المزاعم التي روّج لها مصدر هذا الخبر عارية من الصّحة».

وأوضح البيان أن وكيل الجمهورية لدى محكمة مستغانم انتقل، يوم الأربعاء، إلى أماكن الحجز تحت النظر وأجرى التحقيقات اللازمة حول الموضوع، كما قام باستدعاء المعنيات الثلاث قصد تعميق التحرّيات والوقوف على حقيقة الوقائع.وعاين وكيل الجمهورية أن غرف التوقيف للنظر بالمكان المعني هي أربع غرف وعدد

الموقوفين آنذاك كان 11 موقوفا، بما في ذلك النساء الثلاث وبوضع المعنيات بالبلاغ الكاذب في غرفة واحدة تكفي الغرف الثلاث المتبقية لإيواء 8 أشخاص بدون الحاجة إلى اختلاط.

وذكر البيان أن كل غرفة مخصصة للتوقيف تحت النظر مزودة بكاميرا للمراقبة واطلاع وكيل الجمهورية على الشريط المسجل خلال فترة توقيف النسوة الثلاث ينفي كل المزاعم.

وأضافت النيابة العامة أن تفتيش الموقوفين تحت النظر رجالا أو نساء إجراء تفرضه ضرورات المحافظة على سلامتهم وحياتهم وهو معمول به في جميع الدول وينطوي على تجريد المعنيين من الأحزمة والخمارات وغيرها من الممتلكات التي قد تستعمل لإلحاق الأذى بالنفس.

وذكر البيان أن الموقوفات تحت النظر المعنيات بهذه القضية استفدن من جميع حقوقهن أثناء هذا الإجراء من تلقي زيارة العائلة والاتصال الهاتفي بها وكذا زيارة الطبيب.

وبعد مثول اثنتين من الموقوفات الثلاث أمام وكيل الجمهورية أكدت كل واحدة منهما بما لا يدع مجالا لأي شك أن توقيفهن لم يكن أبدا في نفس الغرفة مع الذكور، إذ خصصت لهن غرفة واحدة ولم يتعرضن لأي ضرب أو تعذيب أو أية ضغوط أخرى وأن التفتيش كان من طرف شرطيات، يضيف ذات البيان.

مديرية الثقافة بوهران

برمجة ثلاثة عروض مسرحية جديدة في سبتمبر

يرتقب عرض ثلاثة أعمال مسرحية جديدة بوهران من إنتاج جمعيات محلية، بحسب ما استفيد، أمس، لدى مديرية الثقافة للولاية. وأصبحت هذه الإنتاجات المجسدة خلال السنة الجارية، بتمويل من طرف وزارة الثقافة والفنون، حيث سيتم برمجتها مع شهر سبتمبر القادم، بحسب ما أبرزه لوكالة الأنباء الجزائرية رئيس مصلحة النشاطات الثقافية.

يخص الإنتاج الأول العمل الملحمي الذي يحمل عنوان «وردية»، للمخرج محمد حويذق، ومن إنتاج الجمعية الثقافية «فضاء الشباب»، حيث سيقدم في البداية من خلال خمسة عروض مجانية، كما أضاف محمد مخايسي.

ويتعلق العمل الثاني بمسرحية «صالح»، من إنتاج تعاونية «الخمسينية»، أما الإبداع الثالث، فيحمل عنوان «عربة وحكاية» من إخراج وتأليف محمد ميهوبي للجمعية الثقافية «الأمل»، وفق المسؤول، لافتا إلى أن «مديرية الثقافة لوهران تقوم بمرافقة هذه المشاريع بغية تجسيدها وعرضها أمام الجمهور».

أما مشروع «بلبل وهران» الرامي إلى اكتشاف المواهب الشابة في فن الإنشاد للجمعية الثقافية «الجيل»، فيرتقب تقديمه بمناسبة إحياء المولد النبوي الشريف. علما أن هذا العمل الفني تم إنتاجه في 2019 وممول أيضا من طرف وزارة الثقافة والفنون، كما أشير إليه.

وفق حصيلة للحماية المدنية

وفاة 4 أشخاص وجرح 246 آخر في يوم

لقي 4 أشخاص حتفهم وأصيب 246 آخر بجروح مختلفة ومتفاوتة الخطورة في عدة حوادث مرور عبر ولايات الوطن في 24 ساعة، بحسب بيان للحماية المدنية.

سجلت أثقل حصيلة بولاية النعامة بوفاة 02 شخصين وإصابة 05 آخرين مع تسجيل تدخلين اثنين في حوادث المرور.

من جهة أخرى، تم تسجيل 05 حالات وفاة غرقا في كل من ولاية جيجل، حيث توفي شاب يبلغ من العمر 18 سنة بشاطئ محروس بازول خارج أوقات عمل الجهاز ببلدية الطاهير. وبولاية عنابة حيث توفي شاب يبلغ من العمر 18 سنة غرقا بشاطئ ممنوع، جنان الباي، ببلدية سرايدي. وبولاية مستغانم، توفي شاب يبلغ من العمر 18 سنة غرقا في شاطئ مسموح للسباحة عين براهيم ببلدية سيدي لخضر. وفي ولاية تيبازة حيث توفي شاب يبلغ من العمر 18 سنة في سد بوكردان ببلدية مناصر. أما بولاية سكيكدة فتوفي طفل يبلغ من العمر 11 سنة غرقا في بركة مائية بالمكان المسمى منزل الأبطال ببلدية عزابة. وتمت عمليات انتشال الضحايا ونقلهم الى المصالح الاستشفائية من طرف عناصر الحماية المدنية.

إلى ذلك، قام جهاز مكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية خلال نفس الفترة، بإخماد 17 حريقا، منها حريق غابي، 04 حرائق أدغال، 08 حرائق حشائش وأحراش و04 حرائق محاصيل، أدت الى إتلاف 02 هكتارين من الغابات، 12 هكتارا من الأدغال، 20 هكتارا من الحشائش وكذا 20000 حزمة تبن و130 شجرة مثمرة و50 نخلة.

يوم عاشوراء... السبت عطلة مدفوعة الأجر

سيكون، يوم السبت، المصادف ليوم عاشوراء، عطلة مدفوعة الأجر لكافة مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين العمومية والخاصة ومستخدمي المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات، بحسب بيان للمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. وأوضح المصدر، أنه «يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية والهيئات والدواوين اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الخدمة في المصالح التي تعمل بنظام التناوب».

تأجيل محاكمة «مدام مايا» إلى أواخر سبتمبر

قررت محكمة الشراقة، أمس، تأجيل محاكمة نشناشي زليخة شفيقة المدعوة «مايا» المتابعة في قضايا فساد إلى 30 سبتمبر المقبل، وهذا بناء على طلب من دفاعها. وكانت محاكمتها في المرة الأولى أُجّلت بداية شهر أوت إلى نهار أمس.

يتابع في قضية نشناشي زليخة شفيقة (المعروفة بـ«مدام مايا» والتي تُقدم على أنها الإبنة السرية لرئيس الجمهورية الأسبق عبد العزيز بوتفليقة)، كل من ابنتيها وعبد الغني زعلان ومحمد الغازي المتابعين على التوالي بصفتيهما واليين سابقين لوهران والشلف.

وتتمثل الأفعال المنسوبة للمتهمين، لاسيما في «تبييض الأموال» و«استغلال النفوذ» و«منح امتيازات غير مستحقة» و«تبديد المال العام» و«تحريض عون عمومي على منح امتيازات غير مستحقة» و«تهريب العملة الصعبة نحو الخارج».

حجز 1079 قرص مهلوس وتوقيف شخصين بقالمة

تم حجز 1079 قرص من المؤثرات العقلية وتوقيف شخصين كانا بصدد ترويجها بأحد أحياء بلدية قالمة، بحسب خلية الاتصال والعلاقات العامة بأمن الولاية.

وأوضح المصدر لوكالة الأنباء الجزائرية، أن فرقة مكافحة المخدرات التابعة لأمن الولاية، تمكنت من توقيف المشتبه بهما بحي عين الدفلة بعاصمة الولاية، مشيرا إلى أن الموقوفين يبلغان من العمر 32 و36 سنة.

وأضافت الخلية نفسها، أنه تم ضبط الكميات المحجوزة من الأقراص الهلوسة خلال تفتيش مقر إقامة الموقوفين، مشيرة إلى أن المحجوزات هي من عدة أصناف وأحجام من الأقراص المهلوسة.

وقد تم إعداد ملف قضائي ضد الموقوفين وتقديمهما أمام محكمة قالمة بتهمة «حيازة مؤثرات عقلية وعرضها للبيع بطريقة غير مشروعة والممارسة غير الشرعية لمهنة الصيدلة وتوزيع مواد صيدلانية عن طريق مؤسسة غير معتمدة».